قضايا سياسية

(بلاد المسلمين المحتلة)

قضايا سياسية

(بلاد المسلمين المحتلة)

هذا الكتاب أصدره

حزب التحرير

دار الأمّة

للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب. ١٣٥١٩٠

بيروت – لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين جنبيه قضايا سبعةِ بلادٍ من أبرز بلاد المسلمين المحتلة، كما هي عليه في نهاية الربع الأول من العام الهجري ١٤٢٥هـ نحو منتصف العام الميلادي ٢٠٠٤م (١٤٢٥/٣/١هـ - ٢٠٠٤/٥/٢١م) وهي: فلسطين، كشمير، الشيشان، أفغانستان، قبرص، جنوب السودان والعراق.

وهذا الكتاب ليس بحثاً تاريخياً في هذه البلدان، وإن كان لا يخلو منه،

وكذلك هو ليس بحثاً جغرافياً للبلدان المذكورة، وإن كان فيه شيء منه.

إنما هو:

تذكير للمسلمين بأن بلادهم تُنتقَص من أطرافها، بل من لب لُبابها: قلبها وأحشائها،

وهو تذكير للمسلمين بأن الأمم تداعت عليهم، ليس من قلة، بل من الوهن الذي أصابهم، وإلا فهم كثير،

وهو تذكير لهم كذلك بأنهم أصبحوا في ذيل الأمم، بعد أن كانوا رأسها، وصاروا في هامش الأحداث بعد أن كانوا قادتها والمحركين لها،

وهو دعوة لهم ليزيلوا ظلام حضارة الغرب الفاسدة، وثقافته الساقطة، بنور حضارة الإسلام المضيئة الساطعة، فالظلام لا يكون حيث الضياء والنور.

❁ ❁ ❁

ثم هو، فوق هذا وذاك صرخة في أسماع المسلمين بأن ضياع بلادهم نفّذته سهام ثلاثة:

السهم الأول والأوفر حظاً في الضياع هو خيانة الحكام في بلاد المسلمين، وولاؤهم للكفار المستعمرين،

والسهم الثاني هو سكوت المسلمين عن محاسبة هؤلاء الحكام، والإنكار عليهم وتغييرهم،

والسهم الأخير، ونصيبه في الضياع هو الأقل، فهو سهم العدو الكافر الظاهر المكشوف.

❁ ❁ ❁

ثم الكتاب من بعد ذلك دعوة ونداء للمسلمين أن يصيخوا السمع لاستغاثات الحرائر والشيوخ والأطفال، وانتهاك الأعراض والحرمات، وصنوف فظائع المعتقلات،

وهو دعوة لأن تتحرك الدماء في العروق، وتمتلئ بالغيظ القلوب، فتصح العزائم وتُشحَذ الهمم، وتشتاق الأنفس إلى دنيا عيشها كريم، وإلى آخرة نعيمها مقيم،

وهو كذلك دعوة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد: أن يعمل لإعادة الخلافة الراشدة بعزم من حديد، لا تلين له قناة، ولا تضعف له عزيمة حتى ينصره الله أو يهلك دونه، ومن كان كذلك فهو لا بد منصور بإذن الله،

ثم هو أيضاً دعوة لإيجاد الخليفة الراشد ليقاتَل من ورائه ويُتقى به،

فينقذ البلاد والعباد قبل أن يستفحل الخطب ويزداد.

❁ ❁ ❁

وأخيراً:

هو صيحة صارخة من بلاد المسلمين المحتلة إلى أولي الألباب:

وامعتصماه ... واخليفتاه.

والله قوي عزيز.

(١)

فلسطين

لقد بدأت فلسطين درةً في تاريخ المسلمين منذ أن ربطها الله سبحانه مع بيته الحرام برباط واحد عندما أسرى برسوله ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله**﴾. فجعلها أرضاً طيبةً مباركةً. وقد شد قلوب المسلمين إلى حاضرة فلسطين (بيت المقدس) بأن جعلها قبلتهم الأولى قبل أن يولي الله المسلمين قبلتهم الثانية (الكعبة المشرفة) بعد الهجرة بستة عشر شهراً. كان ذلك قبل أن تصبح فلسطين تحت سلطان الإسلام عندما فتحها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٥ للهجرة، وتسلمها من سفرونيوس وأعطاه عهدته المشهورة (العهدة العمرية) التي كان من نصوصها، بناءً على طلب النصارى فيها، (أن لا يساكنهم فيها يهود).

لقد كانت فلسطين درةً في تاريخ المسلمين قبل أن تفتح وبعد أن فتحت، فكانت مركز الثقل في بلاد المسلمين، كلما اعتدى عليها معتدٍ تحطَّم فيها مهما طال عدوانه. كانت مقبرةً للصليبيين، والتتار وستكون لأعداء الله يهود كذلك بإذن الله. فيها كانت معارك فاصلة مع الصليبيين والتتار: حطين (٥٨٣هـ - ١١٨٧م)، وعين جالوت (٦٥٨هـ - ١٢٦٠م)، وستتبعها بإذن الله معارك فاصلة أخرى مع يهود لإعادة فلسطين خالصةً نقيةً إلى ديار الإسلام.

لقد بدأت قضية فلسطين تتحرك دولياً في العصر الحديث منذ عهد الخليفة العثماني عبد الحميد، حيث سعى دهاقنة يهود بالتعاون مع دول الكفر آنذاك، وبخاصة بريطانيا إلى أن يجدوا لهم موطئاً في فلسطين، وحاولوا أن يستغلوا الأزمة المالية في دولة الخلافة العثمانية، فعرض هرتزل كبير يهود آنذاك في ١٩٠١م دفع أموالٍ لخزينة الدولة مقابل ذلك، فرفض الخليفة عبد الحميد مقابلته وكانت كلمة الخليفة المشهورة للصدر الأعظم لينقلها لهرتزل جواباً لعرضه: (انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطواتٍ جديةً في هذا الموضوع، فإني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين ... فهي ليست ملك يميني ... بل ملك الأمة الإسلامية.. لقد جاهد شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه ... فليحتفظ اليهود بملايينهم ... وإذا مزّقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن. أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من دولة الخلافة، وهذا أمر لا يكون. إني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة). وقد صدق توقعه، رحمه الله، فبعد أن قُضي على الخلافة جاء من الحكام العملاء في بلاد المسلمين من مكن اليهود من احتلال فلسطين، بل والهيمنة على غير فلسطين.

واستمرت أطماع الكفار الحاقدين على الإسلام منذ القضاء على احتلال الصليبيين للقدس وتحريرها من رجسهم في السابع والعشرين من رجب ٥٨٣هـ (١١٨٧/١٠/٢م)، فقد استمروا يحملون أحقادهم على المسلمين وديارهم وبخاصة فلسطين حتى إذا دخلوا فلسطين في ١٢/١١ سنة ١٩١٧ في الحرب العالمية الأولى قال قائد جيش الحلفاء الجنرال ألنبي الإنجليزي: (الآن

انتهت الحروب الصليبية) معتبراً أن الخلافة العثمانية استمرار للمسلمين الذين هزموا الصليبيين قبل ثمانية قرون، وأن الإنجليز بهزيمتهم للخلافة واحتلالهم لفلسطين، أنهم قد أعادوا الصليبيين إلى بلاد المسلمين وأنهم يظنون أنهم باقون لن يهزموا بعد ذلك.

وفي السنة نفسها ١٩١٧/١١/٢ أعطى الإنجليز وعداً سموه وعد (بلفور) باسم وزير خارجيتهم آنذاك، تتعهد بريطانيا فيه أن تمكن اليهود من احتلال فلسطين وإنشاء دولة لهم فيها.

وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، والقضاء على دولة الخلافة، أنشأت الدول المنتصرة (عصبةَ الأمم) التي بدورها فرضت (صك الانتداب) البريطاني على فلسطين ١٩٢٢م، ومن مواده أن تنفذ بريطانيا وعد بلفور.

وبدأت بريطانيا تتخذ من الإجراءات ما يمكن اليهود من القدوم إلى فلسطين من شتات الأرض، وتدربهم وتسلحهم، ثم كانت هيئة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية، وقرار التقسيم في ١٩٤٧/١٠/٢٩ الذي أصدرته الجمعية العمومية برقم ١٨١. وهذا القرار قسّم فلسطين بين أهلها وبين المعتدي عليها. وبعد أن مهدت بريطانيا الأمر بتمامه قررت تسليم اليهود معظم فلسطين وإقامة دولة لهم. وقد صنعت لهذا الأمر إخراجاً، بأن أوجدت حرباً شكليةً بين الحكام العرب العملاء، وكانوا آنذاك سبعةً، وبين يهود، بحجة منع اليهود من إقامة دولتهم، لتكون نتيجتها أن يظهر اليهود أنهم هزموا الجيوش العربية السبعة، فأعطوا لليهود، مَنْ ضُرِبتْ عليهم الذلة والمسكنة، أعطوهم هالةً من القوة والشجاعة هي منهم براء، ولكنها منحة من تَقَهْقُر العملاء، ليعلن اليهود بعدها أنهم صدوا حرباً لجيوش سبعة، سمّوها حرب

الاستقلال! وأُعلنت لهم دولة في ١٩٤٨/٥/١٥.

ثم تسارع اعتراف الدول الكافرة بهذه الدولة المسخ، وتسابقت الدول الكبرى آنذاك: أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا في الاعتراف. ثم أصبحت الدول الكافرة المستعمرة النافذة في المنطقة وبخاصة بريطانيا وأمريكا تتنافس في وضع المشاريع لقضية فلسطين، التي سمّوْها فيما بعد (أزمة الشرق الأوسط)، وكلها لخدمة مصالح هذه الدول باحتضان دولة يهود، وإقامة وزن لها في المنطقة يفوق وزن الدول في المنطقة.

لقد حقق الغرب الكافر أهدافاً عدةً من وراء احتضان دولة يهود، وزرعها خنجراً مسموماً في قلب بلاد المسلمين. من هذه الأهداف:

١ - أنهم أوجدوا جسماً غريباً بين المسلمين في المنطقة يعوق تواصلهم ويبعد وحدتهم،

٢ - أشغلوا المنطقة بصراع مع يهود، وحاولوا أن ينسوهم صراعهم الأصلي مع الغرب الكافر الذي قضى على الخلافة، فقبل تمكين يهود من دولة لهم في فلسطين، كان الصراع بين المسلمين والغرب، وباحتلال اليهود لفلسطين أصبح الصراع مركزاً مع هذا الكيان الغاصب، وخف الصراع مع من أوجدوه.

٣ - أنهم (استراحوا) من مشاكل اليهود في بلادهم، واليهود معروفون بفسادهم وإفسادهم حيث حلوا. ولقد تنبه لهذا الأمر كثير من رجال الفكر والسياسة، وقد ورد في عدد من المصادر أن (بن جامين فرانكلين) وهو من أشهر الذين ساهموا في كتابة الدستور الأمريكي، قال يوصي الشعب الأمريكي

في كلمة ألقاها في المؤتمر التأسيسي للدستور الأمريكي عام ١٧٨٩م: (... هناك خطر كبير يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية وهو خطر اليهود. إنهم حيث حلوا يقومون بتهبيط المستوى الخلقي وتخفيض مستوى الأمانة التجارية ... إنهم مصاصو دماء ومبتزو أموال ... إني أحذركم أيها السادة إن لَم تخرجوا اليهود نهائياً فإن أطفالكم وأطفال أطفالكم سيلعنونكم في قبوركم ...).

وهكذا أوجد الغرب الكافر هذا الجسم السرطاني في بلاد المسلمين. ووجد بعد ذلك صراع دولي عنيف على فلسطين بين دول الغرب الكافر وبخاصة أمريكا وبريطانيا ثم أوروبا، وامتد من قضية فلسطين إلى المنطقة كلها، لأن فلسطين بقيت حيةً في قلوب المسلمين ومركز تأثير في ما جاورها من الدول العربية، بل امتدت إلى باقي بلاد المسلمين غير العربية.

بعد قرار التقسيم ١٩٤٧، وإنشاء كيان يهود المحتل لأرض فلسطين ١٩٤٨، توالت القرارات الدولية بقاسم مشترك بينها جميعها: المحافظة على كيان يهود ومده بكل أسباب القوة، هذا عن الجانب المتعلق بيهود. وأما الجانب المتعلق بالعرب فهو معالجة (إنسانية) لموضوع اللاجئين، وأين يسكنون، وعلاقتهم مع الدول العربية التي انتقلوا إليها. وأصبحت كل القرارات تنطلق من هذين العاملين: أي أن كيان يهود أمر واقع لا يصح المساس به، بل السعي لإيجاد اعتراف به من الحكام العرب، و(حقوق) الفلسطينيين (إنسانية) بترتيب أمر اللاجئين وسكناهم في ما بقي من فلسطين أو الدول العربية وعلاقاتهم معهم.

وكما كان قرار التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢٩ هو التمهيد للأساس

(القانوني) لدولة يهود كان اعتبارها عضواً في هيئة الأمم في ١٩٤٩/٣/٢٨ هو التأكيد القانوني الدولي لدولة يهود.

كانت بريطانيا ذات الدهاء السياسي الخبيث ترى وجوب إقامة دولة علمانية ديمقراطية في كامل فلسطين، أي في فلسطين التي احتلت ١٩٤٨ وفي ما بقي من فلسطين: الضفة التي كانت مضمومةً للأردن، وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية، لتصبح كلها معاً دولةً فلسطينيةً واحدةً على أساس ديمقراطي على غرار لبنان، فيكون الحكم في فلسطين كلها لليهود، ويشركون معهم بعض الوزراء من المسلمين والنصارى، وتصبح هذه الدولة التي يحكمها اليهود فعلاً عضواً في الجامعة العربية، وتقبلها المنطقة. وكان الإنجليز يرون أن هذا الحل يكفل بقاء اليهود عنصراً فاعلاً في المنطقة، أما لو تَمَيَّزوا في دولة وحدهم فإنهم سيبقون في نظر المسلمين أعداءً، وسيُقضى عليهم مهما طال الزمن كما حدث مع الصليبيين. وقد كان كثير من الساسة اليهود مقتنعين بهذا الأمر ويسعون إليه. وكانت بريطانيا تمهد لهذا الحل بإيجاد صلح بين يهود والحكام العرب في المنطقة – وهم في مجملهم آنذاك عملاء لها –، وبعد الصلح تسوى الأمور على النحو المذكور.

لكن بعد اجتماع ممثلي أمريكا الدبلوماسيين في الشرق الأوسط، في استانبول سنة ١٩٥٠ برئاسة جورج ماغي الوكيل آنذاك في وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط، بعد هذا الاجتماع قررت أمريكا أن تلقي بثقلها في المنطقة، وتتولى معالجة القضايا الساخنة منفردةً عن بريطانيا وبديلاً منها. ولقد كان من قرارات هذا الاجتماع: (تشجيع هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وتسوية قضية

اللاجئين)، وبدأت أمريكا السير في هذا المشروع بإقناع الساسة اليهود بأنَّ دولةً يهوديةً لهم أقدر على بقائهم في فلسطين من اندماجهم مع غيرهم وذوبانهم فيهم، ومن ثمَّ عودة السلطان للعرب في فلسطين. إلا أن نفوذ بريطانيا السياسي مع الساسة اليهود الأوائل مثل ابن غريون وطموح هؤلاء اليهود على الهيمنة على كل فلسطين لَم يمكن أمريكا من السير بنجاح في مشروعها أول الأمر.

وفي العام ١٩٥٩م وفي نهاية حكم آيزنهاور تبنت أميركا مشروعها بشيء من التفصيل وبقوة، والتي يمكن تلخيصها في إقامة كيان للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وتدويل القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بإعادة قسم ضئيل منهم إلى فلسطين المحتلة تحت حكم (إسرائيل) وتعويض الأكثرية الساحقة وتوطينهم خارج فلسطين. وأُوكل إلى عبد الناصر عميل أميركا الرئيسي في المنطقة، بتنفيذها، وأسند هذا المشروع أيضاً إلى عميل أميركا الآخر في العراق عبد الكريم قاسم، الذي دعا لإقامة الجمهورية الفلسطينية وتجنيد أهل فلسطين لينقذوا بلادهم. وتم الاتصال بالهيئة الفلسطينية العليا وتم احتضانها، وكُلّف الملك سعود، وهو عميل أميركا أيضاً، بالاتصال بالملك حسين والضغط عليه لجره للسير في المشروع، وبدأت الصحافة تدعو لهذا المشروع على نحو لافت، لكنّ الملك حسيناً لم يستجب له وعارضه بشدة بإيعاز من الإنجليز. وبدأت أميركا بالضغط على الأردن، وعقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً في شتورا بلبنان سنة ١٩٦٠م، وتحت الضغط الشديد وافق رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي على هذا المشروع الأميركي، أي وافق على إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية، إلا أن موافقة المجالي هذه لم تنفع لأن

المجالي قد تم اغتياله.

ولما جاء كيندي في العام ١٩٦١م إلى الحكم أرسل رسائله المشهورة إلى كل من الملك سعود ملك السعودية، وعبد الناصر الرئيس المصري، وعبد الكريم قاسم الرئيس العراقي، والملك حسين ملك الأردن، وفؤاد شهاب الرئيس اللبناني. وفي هذه الرسائل تعهُّد أميركي بتمويل قضية اللاجئين، وبحل مشكلة مياه الأردن. ثم عقد مؤتمر عربي في القاهرة في ١٩٦١/٦/١٠م، وزاد هذا الضغط على الأردن لحمله على القبول بفكرة الدولة الفلسطينية، وعقد السفير الأميركي عشية انعقاد المؤتمر لقاءً مع بهجت التلهوني رئيس الوزراء الأردني لحمله على الموافقة على الكيان الفلسطيني، لكنّ الملك حسيناً استدعى التلهوني وهدده، وأحبط المخطط الأميركي ثانيةً، وأفشل المؤتمر.

وهكذا استمرت المحاولات الأميركية لإقامة الكيان الفلسطيني في الضفة وغزة وإقامة كيان دولي في القدس، ولكنها فشلت جميعها بسبب رفض الإنجليز والملك حسين، لأن مشروعهم كان: دولةً علمانيةً واحدةً في فلسطين يهيمن عليها اليهود وتدخل في علاقات متميزة مع الأردن. بعد ذلك أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري بإسناد من جمال عبد الناصر، في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العام ١٩٦٤م، وكان الغرض منها السعي لفصل الضفة الغربية عن الأردن وإقامة كيان فلسطيني مستقل فيها، وإلى جانبه كيان دولي في القدس وبيت لحم.

وجاء الرد البريطاني على هذه المخططات والمحاولات الأميركية على يد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، العميل الإنجليزي العريق، في العام ١٩٦٤م والعام ١٩٦٥م الذي دعا فيه إلى إقامة كيان علماني واحد في كل فلسطين

يقوم على أساس التوازن الطائفي بحيث تكون الأغلبية فيه طبيعياً لليهود. وانقسمت الدول العربية حول هذين المشروعين، المشروع الأميركي المتمثل في إقامة الكيان الفلسطيني المنفصل عن الأردن وعن (إسرائيل)، والمشروع البريطاني – مشروع بورقيبة – المتمثل في الكيان العلماني الواحد الذي يعتمد على التوازن الطائفي والذي يشبه الكيان اللبناني.

وعندما تصاعد الدور المصري، الذي يمثل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بتصاعد تأثير عبد الناصر، بحيث أصبح الإنجليز وعملاؤهم يقفون موقف المدافع، وبعد رفض الشارع العربي لمشروع بورقيبة واشتداد الحملة الناصرية ضد الملك حسين وسياسات بريطانيا في المنطقة رتبت بريطانيا حرباً عربية (إسرائيلية) في المنطقة يسلم فيها الملك حسين الضفة الغربية لليهود ليتخلص من الضغوط الواقعة عليه لإقامة دولة فلسطينية عليها، وفعلاً استفز الملك حسين عبد الناصر ليشركه في الحرب، ليورطه فيها، كونه غير مهيأ للدخول في حروب مع (إسرائيل)، من أجل ضربه ضربة شديدة، لتخفيف الضغوط الأميركية عليه والمتمثلة بقوة عبد الناصر وتعاظم شعبيته، وتم القيام بعمليات عسكرية ضد (إسرائيل) قبل الحرب لتكون مبرراً لـ (إسرائيل) للدخول في الحرب، واستفز عبد الناصر الذي لم يكن يتوقع حجم الضربة العسكرية الإسرائيلية لمصر، فأغلق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وطرد القوات الدولية، فاستغلت (إسرائيل) ذلك واتخذته مبرراً، وشنت عدواناً واسعاً ضد مصر والأردن وسوريا في حزيران عام ١٩٦٧م، كانت نتيجته سقوط الضفة الغربية وهضبة الجولان وقطاع غزة وسيناء بقبضة الكيان اليهودي في ستة أيام. وأظهر قادة يهود أنفسهم أنهم هزموا ثلاثة جيوش

عربيـة، وبالتـالي فدولـة (إسـرائيل) لا تُقهـر بـزعمهم، وهـم يـدركون تمامـاً أن (انتصـارهم) كـان ليس لقـوتهم، بـل لتخـاذل الحكـام العـرب أمـامهم وتـآمرهم: عـدم اسـتعداد النظـام المصـري للحـرب وانسـحاب النظـام الأردني مـن الضـفة وتسليمها لليهود، وإعلان النظام السوري سقوط القنيطرة وهي خلف خطوط الجـيش السـوري الـذي كـان يقاتـل في الجـولان، فـأدى ذلـك إلى اضـطرابه وانسحابه.

ولقد اعتُبِرَتْ هذه الحرب المسرحية نقطة تحول كبيرة في الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة وفي المبادرات المعروضة لها.

وبعـد أن كـان الحـديث قبـل الحـرب عـن إقامـة كيـان فلسـطيني وقـدس دولية، أصبح الحديث بعدها عن كيفية إزالة آثار العدوان، وتجمدت الأمور، وتمكنـت (إسـرائيل) مـن ابتلاع الضفة الغربيـة وغـزة والجـولان، وصـار الحـديث منصباً على انسحاب (إسرائيل) من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، فصدر عن مجلس الأمن القرار ٢٤٢ الشهير بتلاعب ألفاظه، والمناورة في صياغته، داعياً (إسرائيل) إلى الانسحاب من (أراضٍ) احتلتها في الحرب، وبدأت أميركا تركز على معالجة العلاقة بين (إسرائيل) ومصر وهي الأكثر إلحاحاً في نظرها، فتم وضـع الملـف الفلسـطيني جانبـاً، وبـدأت أميركـا تحضـر لحـرب جديـدة لتحريـك العملية السلمية، ولتثبيت نفوذها الذي اهتز في قاعدتها الرئيسية في المنطقة، وهي مصر التي ضُربت ضربات ساحقة في الحرب وخسرت سيناء.

وما هي إلا سنوات حتى تمكنت أميركا من إشعال حرب محدودة بين مصر وسوريا من جهة، وبين (إسرائيل) من جهة ثانية، فكانت حرب تشرين أول عام ١٩٧٣م حرباً تحريكية أدت فيما بعد إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد

بين مصر و(إسرائيل) في ٩/١٧ من العام ١٩٧٨م بعد التمهيد لها بزيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة، وإلقائه خطاباً في الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٧٧م.

وبتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد أخلت (إسرائيل) شبه جزيرة سيناء وأعادتها إلى مصر معزولة من السلاح، مع وجود قوات متعددة الجنسية بزعامة أميركية فيها، لضمان إخراج مصر من المعركة، وتم بذلك تحجيم (إسرائيل) من الجهة الجنوبية، كما تمت إعادة الثقة بعميلها أنور السادات حاكم مصر من جهة أخرى، والذي كان قد فقد شعبيته أمام الشعب المصري.

وبعد الفراغ من السلام مع مصر زاد الثقل الأميركي في المنطقة وانتقل العمل إلى الجبهة الشمالية، فأوعزت أميركا إلى (إسرائيل) باجتياح لبنان وطرد منظمة التحرير الفلسطينية منه، فكانت حرب عام ١٩٨٢م، حيث غزت (إسرائيل) لبنان وأجبرت عرفات على الرحيل عن لبنان تحت الضغط العسكري الإسرائيلي، والضغط الدبلوماسي الأميركي، إلى تونس. وقبل رحيله جاء وفد من الكونغرس الأميركي إلى بيروت وانتزع منه اعترافاً صريحاً بالكيان اليهودي، ليكون مقدمة لإبرام الصلح مع اليهود. ووقع عرفات في ١٩٨٢/٧/٢٥م ما عرف بوثيقة ماكلوسكي التي قال عرفات فيها بأن: "المنظمة تعترف الآن بحق (إسرائيل) في الوجود" وقرأ عضو الكونغرس الأميركي ماكلوسكي أمام الصحفيين الوثيقة بحضور عرفات فقال: "إن ياسر عرفات وقع على وثيقة خطية بوصفه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية تنص على أن منظمة التحرير تقبل بجميع قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية"، وبتوقيع عرفات لهذه الوثيقة يكون قد تخلى عن الفكرة الإنجليزية في الدولة

العلمانية الواحدة المبنية على التوازن الطائفي في فلسطين، ويكون قد خطا الخطوة الأولى في السير نحو المشروع الأميركي الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة (إسرائيل).

وفي المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في تشرين الأول ١٩٨٨، وكذلك أمام اجتماع الأمم المتحدة في جينيف كانون الأول ١٩٨٨م كانت الخطوة الثانية، حيث خطب عرفات أمام المؤتمرين بأن فكرة الدولة الفلسطينية الواحدة على كل أرض فلسطين التاريخية قد انتهت، وأن هذا الحلم قد زال وأنه يقبل بقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م، وأعلن عن قيام الدولة الفلسطينية على الورق.

وكان الملك حسين في العام نفسه تموز ١٩٨٨م قد اضطر إلى الموافقة على القيام بالفصل الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية، في إشارة منه إلى موافقته على إقامة دولة فلسطينية عليها.

ووافقت بريطانيا وأوروبا أيضاً على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وبذلك يكون المشروع الأميركي قد حقق الغلبة والتفوق على المشروع البريطاني الذي خف صوته وضعف تأثيره، إلا من بعض هرطقات القذافي رئيس النظام الحاكم في ليبيا، حيث صار يتحدث في بدايات القرن الحادي والعشرين عن أن حل قضية فلسطين هو المشروع الإنجليزي السابق: دولة واحدة في فلسطين للعرب واليهود. ولكنه أضاف لها نكهةً جديدةً بأن نحت لهذه الدولة اسماً (إسراطين) أي من اسم إسرائيل واسم فلسطين، ولَم يسمع له أحد لطرفتيه هاتين: طرفة الاسم وطرفة إحياء المشروع البريطاني بعد أن مات.

وبعد حرب الخليج الثانية جمعت أميركا الأطراف في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م وفرضت عليهم السير بمسارات بحسب الرؤية الأميركية للحل. إلا أن بريطانيا وبالتنسيق مع زعماء حزب العمل الحاكم في (إسرائيل): رابين وبيريس، قامت بآخر محاولاتها لعرقلة المشاريع الأميركية واستطاعت إبرام اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣م بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)، وكان هذا الاتفاق محاولة التفافية من بريطانيا وأوروبا على فكرة مؤتمر مدريد، التي وضعتها أميركا أساساً للحل بعد حرب الخليج الثانية، وذلك بالتعاون مع قادة الكيان اليهودي وزعماء منظمة التحرير.

وبموجب هذا الاتفاق جاء عرفات إلى الضفة وغزة وسُمح له بتأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطيني لا سيادة فعلية لها، بل هي لـ (إسرائيل)، لكن أميركا استطاعت أن تحول هذا الاتفاق إلى مفاوضات طويلة ومعقدة، تتحكم فيها أمريكا لتضمن أن لا يتم حل إلا وفق المقاييس الأمريكية.

ومن ناحية أخرى عقد في ٢٥ تموز ١٩٩٤ اجتماع في واشنطن ضم حسين ملك الأردن، ورابين رئيس وزراء (إسرائيل) برعاية كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أُعلِن على أثره تصريح واشنطن بإنهاء حالة الحرب بين (إسرائيل) والأردن، ومن ثم وقعت اتفاقية وادي عربة التي أنهت حالة الحرب رسمياً بين الدولتين.

وجاءت اتفاقية أوسلو الثانية (غزة – أريحا) في ١٩٩٤/٥/٤، ثم واي ريفر في ١٩٩٨/١٠/٢٣ وكلها لم تعمَّر بل كانت تموت قبل أن تولد.

وحاولت إدارة كلينتون إبرام اتفاق سلام شامل بين عرفات وإيهود

باراك في سنة ٢٠٠٠م في كامب ديفيد. وعرف هذا الاتفاق بكامب ديفيد٢، وحرص كلينتون أن ينهي حكمه بإنجاز هذا الاتفاق، لكن الرأي العام في (إسرائيل) والرأي العام بين الفلسطينيين لم يكن مهيأً لقبول اتفاق سلام شامل كهذا، فاندلعت في أيلول ٢٠٠٠م ما عرف بانتفاضة الأقصى، وبدأت (إسرائيل) بارتكاب المجازر اليومية ضد أهل فلسطين لحملهم على الاستسلام والتنازل عن ما تبقى من ثوابت يتمسكون بها. وقد ذهب كامب ديفيد٢ مع ذهاب كلينتون بنهاية مرحلة إدارته الثانية، ومجيء بوش الابن إلى الحكم في بداية ٢٠٠١م.

تردد حكومة بوش في التدخل في القضية الفلسطينية:

منذ انطلاقة رئاسة بوش لم تعامل حكومته القضية الفلسطينية بالقدر نفسه من الجدية كسابقاتها من إدارات الولايات المتحدة. وكان التوجه نحو الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بأكمله قد أخذ انطلاقة بطيئة. في فبراير/شباط ٢٠٠١م، تخلت إدارة بوش عن مقترحات كلينتون وعن التوسط المكثف بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي ٧ فبراير/ شباط ٢٠٠١م، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية، ريتشارد باوتشر، للمراسلين: "إن الأفكار والمقترحات التي تمت مناقشتها خلال الأشهر القليلة الماضية هي – كانت – مقترحات وأفكار الرئيس كلينتون وبالتالي لم تعد مقترحات رئاسية أو مقترحات الولايات المتحدة بعد أن ترك الرئاسة." لقد أطلقت أمريكا يد (إسرائيل) في القتل والاغتيال والمضايقة لأهل فلسطين سواء أكان ذلك في المناطق الخاضعة لإدارة (السلطة) أم في المناطق الأخرى. وصار بوش يرسل

رجاله للمنطقة في رحلات أكثرها علاقات عامة. وهكذا جاء ميتشيل وتقريره، ثم جورج تينيت ووقف النار المؤقت الذي كان يضمنه! واستمرت الأمور من زائر للمنطقة إلى آخر حتى كانت أحداث ٢٠٠١/٩/١١.

أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وضعت
القضية الفلسطينية في الرفوف الخلفية:

لقد أوجدت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول أولويات أخرى غير الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وأصبح هذا الصراع ذا أولوية منخفضة جداً بالنسبة لإدارة بوش، حيث استعدت أمريكا لشن حرب جديدة على العالم الإسلامي بحجة محاربة الإرهاب. وقد استغلت (إسرائيل) هذه الفرصة (الإرهاب) لمعاودة احتلال المناطق التي كانت أعطت السلطة الفلسطينية صلاحيةً إداريةً فيها، مثل أريحا وجنين وغزة المدينة وعرابة، مستخدمةً العنف غير المتكافىء ضد الفلسطينيين. وقد استخدمت إسرائيل الدبابات والطائرات المروحية وطائرات الحرب الإسرائيلية من أجل فرض سيطرتها على هذه المدن. وأصبح واضحاً تماماً مدى الجرائم الوحشية التي يقوم بها شارون، وخشيت أمريكا على تأثير ذلك على استعداداتها للعدوان على بلاد المسلمين (أفغانستان ثم العراق فيما بعد)، فأرادت أن تهدئ الأوضاع بأن تظهر اهتمامها بالمنطقة فأعلنت في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١م ما سمته (مبادرة الشرق الأوسط الجديد)، وكان الهدف منها هو كسب دعم العرب لحرب أمريكا ضد الإرهاب.

(إسرائيل) تصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب:

بدأت إسرائيل تعتبر الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني كصراع ما بين إسرائيل والإرهاب. وهذا ما قاله شارون أمام الكنيست: "يجب أن نتذكر بأن عرفات هو الذي أعطى الشرعية لخطف الطائرات قبل عشرات السنين." وإسرائيل ليست الوحيدة التي استعملت مقولة (الحرب ضد الإرهاب) لتبطش بالمسلمين، بل كذلك فعلت كل من الهند وروسيا والصين ووصفوا المسلمين الذين يحاربون من أجل استقلالهم بالإرهابيين. أما (إسرائيل) فقد جعلت تركز إعلامياً وبخاصة للرأي العام الأمريكي أن لا فرق بين القاعدة وجماعات المقاومة الفلسطينية. وانطلاقاً من ذلك، شنت (إسرائيل) حرباً شريرةً ضد جماعات المقاومة الفلسطينية، وحتى ضد رجال الشرطة الفلسطينية الذين كانوا يساعدون المقاومة. في ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٢، نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية عنيفة في قطاع غزة. وقال وزير إسرائيلي، إفرايم سنيه، بأن الجنود سيبقون في المناطق الفلسطينية في غزة لمدة أيام حتى يتم العثور على مصانع الصواريخ، وبأن القوات العسكرية ستشن غارات أكثر ولمدة أطول إذا ما استمر إطلاق الصواريخ.

إن من الأمور التي ميزت عام ٢٠٠٢م هي طبيعة العنف الإسرائيلي، ومحاصرة الأراضي الفلسطينية باسم مكافحة (الإرهاب) الفلسطيني تقليداً لحرب أمريكا المعلنة ضد (الإرهاب). وتميز هذا العام كذلك بالمطالبة العلنية من أمريكا للسلطة الفلسطينية أن توجد لها قيادةً فلسطينيةً بديلةً أكثر قرباً من أمريكا وأكثر بعداً من أوروبا وبريطانيا. فقد لاحظت أمريكا أن القيادة الفلسطينية وبخاصة عرفات أصبح يراوغ في السير مع أمريكا كما تريد، وأنه

رجع إلى أصل ارتباطه مع أوروبا وبخاصة بريطانيا، فأزعج هذا أمريكا، واهتمت بتصحيح الوضع لتصبح السلطة بقضها وقضيضها مقطوعة الروابط مع أوروبا ومشدودةً إليها فحسب. وظهر ذلك واضحاً في التصريحات الصادرة عن أمريكا، وتلك الصادرة عن أوروبا وبخاصة بريطانيا:

في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢م، قالت مستشارة الأمن القومي للولايات المتحدة، كوندااليزا رايس، في مقابلة نشرت في سان جوزيه ميركوري نيوز "San Jose Mercury News": "بصراحة، إن السلطة الفلسطينية، الفاسدة والمتواطئة مع العنف، ليست هي الأساس الذي سيسمح بتقدم الدولة الفلسطينية إلى الأمام." وبعد أسبوع نادى الرئيس بوش بإطاحة عرفات. لكن تصريحات أوروبا وبخاصة بريطانيا كانت تختلف في معطياتها. فخلال اجتماع لدول مجموعة الثماني الصناعية G8 في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٢م، قال رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، مصراً: "الأمر يعود للفلسطينيين لاختيار قادتهم." أما جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، فكان أكثر صراحةً حيث قال: "نحن نتعامل مع القادة الذين تم انتخابهم وفي حالة الأنظمة الديكتاتورية مع قادة لم يتم انتخابهم، وإذا أعيد انتخاب الرئيس عرفات من قبل السلطة الفلسطينية فسنتعامل معه." واستجاب ياسر عرفات للتصريحات الأمريكية فقام بإعفاء بعض مسؤولي الأمن وكذلك قام ببعض التغييرات الأخرى لكن هذا لم يكن كافياً للأمريكيين الذين يعتبرون عرفات مقرباً جدا من البريطانيين والأوروبيين.

ثم استمر الصراع حتى ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢م حين حاول توني بلير مجدداً غرس الحياة في عملية السلام. وقد قال: "نحن بحاجة لمؤتمر جديد بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط مبني على المبدأ الثنائي الذي ينص

على إسرائيل آمنة ودولة فلسطينية فعالة." وبعد ذلك وفي أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢م، بدأ توني بلير بالإشارة إلى ازدواجية السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وفلسطين والعراق. وقال خلال مؤتمر حزب العمل في بلاك بول: "ما يحدث في الشرق الأوسط الآن بشع وخاطئ. فالفلسطينيون يعيشون تحت ظروف مذلة ومهينة وبائسة، والمدنيون الإسرائيليين يقتلون بوحشية. أنا أوافق بأنه يجب تطبيق قرارات الأمم المتحدة هنا تماماً كما في العراق. ولكنها لا تطبق فقط على إسرائيل بل على جميع الأطراف." هذا الأمر دفع أمريكا إلى التحريك (اللفظي) لأفكار بوش تحت مسمى خارطة الطريق التي وردت في خطابه في ٢٠٠٢/٦/٢٤ حول إيجاد دولة فلسطينية بشروط بجانب (إسرائيل). وقد تبع هذا الأمر زيارات متوافدة لمسئولين أمريكيين إلى المنطقة. وكانت زيارتا المبعوث العام، آنتوني زيني، ونائب الرئيس، ديك تشيني. ومع ذلك استمرت (إسرائيل) بتبرير سياساتها الوحشية في الأراضي المحتلة جاعلةً من المقاومة الفلسطينية مرادفاً للإرهاب.

لقد كانت أمريكا تغض الطرف عن جرائم شارون لأنها جاءت من الحجة نفسها التي كان بوش يعلنها (الحرب ضد الإرهاب) وكذلك مقولته: (إما معي وإما مع الإرهاب)، ولذلك استغلت (إسرائيل) هذه الحجة وأمعنت في الجرائم الوحشية ضد المدن والقرى والمخيمات، وأصبحت غطرسة يهود ماثلةً للعيان بشكل مثير على اعتبار أنها تشارك أمريكا في (الحرب ضد الإرهاب). والذي جعل كيان يهود يمعن في جرائمه بحجة مكافحة الإرهاب دون أن يحسب حساباً لقوة تقف في وجهه هو:

أولاً: الدعم الواسع لهذا الكيان من المحافظين الجدد في إدارة بوش.

فمنذ أن وصل بوش إلى الحكم ووصل إلى إدارته المحافظون الجدد بدأ بعضهم أمثال دوغلاس فيث مع ريتشارد بيرل يضعون الخطوط السياسية لتكتل الليكود، فوضعوا ورقةً سياسيةً اسمها: "انطلاقة نظيفة: استراتيجية جديدة نحو تأمين دولة يهود في عام ١٩٩٦"

(A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm in 1996).

وقد نصحت الورقة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، نيتينياهو، "بالقيام بانطلاقة جديدة في عملية السلام" أي إبطال نصوص اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ و"إعادة حق إسرائيل بالأرض برفض مبدأ الأرض مقابل السلام". ودعت الورقة كذلك (إسرائيل) لإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية والبحث عن بديل لعرفات ولخلق علاقة جديدة وأقوى مع الولايات المتحدة، مبنية على الاعتماد على الذات والفائدة المتبادلة. ويبدو أن كل من ايهود باراك وشارون قد استخدما ورقة السياسة هذه كخارطة الطريق الواقعية لإسرائيل. كما أسند فيما بعد إلى إليوت أبرامز، وهو رئيس قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الوطني، مسؤولية إعداد خارطة الطريق. كما ولعب إليوت دوراً رئيسياً بدفع إدارة بوش للقبول بخطة شارون للانسحاب. وخلال أسابيع من الدبلوماسيات، لعبت كل من كونداليزا رايس وإليوت دور القوة الفعالة وراء تأييد نظرة شارون لتعزيز مستقبل الدولة اليهودية.

ثانياً: عقلية التنازل عند المنظمة وبالتالي السلطة. فكان اليهود يرون أنهم بجرائمهم المتصاعدة يحصلون على تنازل جديد. فقد تنازلت المنظمة عن فلسطين ٤٨ وطالبت بفلسطين ٦٧، ثم لم تعد تطالب بكل فلسطين ٦٧ بل بأغلبيتها، وهكذا استمرت بالتنازل، فما تعتبره من الثوابت اليوم يصبح غير

ذلك غداً. كما أن عودة اللاجئين التي كانت تسمى خطوطاً حمراء، لا خطاً واحداً، بدأت بالتنازل عنها تلميحاً ثم تصريحاً. ففي ١ كانون أول ٢٠٠٣ تم توقيع وثيقة جنيف بإقرار من السلطة على استحياء ومن وراء ستار بل ومن دون ستار. فقد أوفد أبو عمار إلى جنيف مستشاره الأمني جبريل الرجوب، وكذلك وزير الدولة قدورة فارس بالإضافة إلى كلمة ألقيت باسم أبي عمار رئيس السلطة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ألقيت في مؤتمر التوقيع على الوثيقة أي أن المنظمة قبلت رسمياً اتفاقية جنيف. وبذلك أصبح حق العودة ليس ثابتاً، وليس هو خطاً أحمر، بل هو متغير بلون أصفر أو أخضر.

يضاف إلى العاملَيْن السابقَيْن: الدعم (اللامحدود) لدولة يهود من المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، والتنازل المتكرر من منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي السلطة، يضاف لهذين عامل ثالث وهو مواقف الذل والهوان التي يقفها الحكام العرب. فمصر والأردن لهما اتفاقات معلنة مع يهود وسفارات مشرعة الأبواب، وزيارات متبادلة وعلاقات عادية، بل متميزة. ودول أخرى طُرُقها سالكة (أوتوستراد إلى اليهود) تحت مسميات شتى مثل مكتب تجاري، ومكتب إنساني، ومؤتمرات اقتصادية أو رياضية ... مثل قطر والمغرب وعُمان ... وأقلها (تطبيعاً) تلك التي تعترف بدولة يهود عملياً دون إعلان رسمي، فتشترك في مفاوضتها وتقر بكيانها. أي أنها لا توجد دولة عربية ترى أن (إسرائيل) كيان غير قانوني يجب أن يزول، لاحتلاله فلسطين ولجرائمه المتنوعة التي طالت البشر والشجر والحجر، وأننا بذلك مع يهود في حالة حرب فعلية حتى يزول هذا الكيان المحتل، وتعود فلسطين إلى ديار الإسلام. ولذلك فالدول العربية من أول قمة عقدوها في القاهرة إلى آخر قمة في تونس

لا ينكأون عدواً، بل لا يزعجون عدواً، فمبادرة (السعودية) في قمة بيروت كانت إقراراً بكيان يهود وتضييعاً لفلسطين، كأية مبادرة تقدمها أمريكا أو أوروبا لنصرة يهود. فالدول العربية ليست ضد يهود، ولا هي على الحياد، بل إنها تساهم مساهمةً فعالةً في وضع المبادرات لصالح يهود. ليس هذا فحسب بل إنهم إذا وقعت دولة يهود في مأزق أنقذوها منه. ورحلات مدير المخابرات المصري عمر سليمان المكوكية إلى العدو اليهودي شاهدة على ذلك.

لهذه العوامل كان اليهود يتمادون في جرائمهم في فلسطين. إلا أن أمريكا، وقد خططت للعدوان على العراق، وأصبحت تتحين الفرصة المناسبة، وجدت أن لا بد من تهيئة الأجواء لتحسين صورتها دولياً وإقليمياً، لتغطي جرائمها في العدوان على العراق. وفي هذا الاتجاه جاء خطاب بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤ يعرض أفكاراً حول حل لأزمة الشرق الأوسط بإيجاد دولة للفلسطينيين، مقيدة بشروط، بجانب (إسرائيل)، وكانت أفكاره تحت مسمى (خارطة الطريق). واستمرت وسائل الإعلام، وبخاصة الأمريكية، بالحديث عن أفكار بوش في خارطته، وأنه مهتم بقضة الشرق الأوسط. واستمرت الأحاديث تتناقلها إلى أن أعلن بوش أن عدوانه على العراق، الذي بدأ في ٢٠٠٣/٣/١٩، قد انتهت مرحلته الأساسية، في ٢٠٠٣/٤/٣٠، وفي اليوم نفسه أعلن خارطته رسمياً في وضعها النهائي، وسلمها إلى رئيس وزراء السلطة أبي مازن، ورئيس وزراء (إسرائيل) شارون، وذلك في ٢٠٠٣/٤/٣٠.

وبالتدقيق في الغرض الذي من أجله كانت خارطة الطريق يتبين أنها وضعت للأغراض التالية:

أولاً: أنها كانت في حقيقتها تمهيداً للطريق إلى العدوان على العراق

أكثر منها خارطةً لتمهيد الطريق لحل قضية فلسطين، حيث إن خطاب بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤ الذي تضمنها جاء في فترة الإعداد لحرب العراق، واستمر الحديث حتى بدأ العدوان على العراق بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩. فقد ملأ مبعوثو الإدارة الأمريكية المنطقة جيئةً وذهاباً يتحدثون في أفكار الرئيس بوش لحل القضية الفلسطينية بإيجاد دولتين متجاورتين في فلسطين. وهذا كان يوجِد جواً عاماً أن الإدارة الأمريكية تفكر بضغوط معينة على اليهود ليقبلوا بوجود دولة للفلسطينيين في جانبهم. وكانت الإدارة الأمريكية تتوقع أن الأجواء الناتجة عن هذه المبادرة ستخفف آثار عدوانها على العراق.

ثانياً: لقد أصبح عملاء أمريكا في وضع حرج، فأمريكا التي يوالونها تعتدي على العراق عدواناً صارخاً مكشوفاً، وهم كانوا مكشوفين للناس كعملاء لأمريكا، فوقعوا في الحرج أمام الناس، فأرادت أمريكا أن توجد لهم مادة حديث لتسويق (عدالة أمريكا في المنطقة) بأن يقولوا: ها هي أمريكا، كما تعلن الحرب على العراق فهي كذلك تضغط على اليهود للموافقة على دولة لأهل فلسطين.

ثالثاً: لقد كانت أوروبا تكثر الحديث عن حل لأزمة الشرق الأوسط (فلسطين وإسرائيل)، وأنّ هذه الأزمة أكثر إلحاحاً لإيجاد حل لها من إنشاء أزمة جديدة في العراق، فأرادت أمريكا أن تقطع الطريق على أوروبا في تكرارها القول عن إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط، بأن تكون خارطة الطريق جواباً لهم بأن حلاً لهذه الأزمة قد أنجِز وهو خارطة الطريق.

وقد نجحت أمريكا في ذلك إلى حد ما. فالخارطة، على سوئها، اعتبرتها السلطة والحكام العرب نصراً، لأنها أشارت إلى دولة، مع العلم أن

الذي جاء في مراحل خارطة الطريق يجعل هذه الدولة اسماً دون مسمىً.

أما أوروبا فقد تلقفتها وأصبحت خارطةً دوليةً للأربعة الكبار: أمريكا، أوروبا، روسيا، الأمم المتحدة. وصارت الاجتماعات تتوالى للبحث فيها والموفدون يغدون ويروحون بين السلطة وأوروبا والأمم المتحدة وكذلك أمريكا.

وعلى الرغم من كل هذا فإن أمريكا لم تكن جادّةً في تنفيذها، فهي كانت مشغولةً بالكامل في عدوانها على النظام الرسمي في العراق، ثم في المأزق الذي وضعتها فيه مقاومة الاحتلال البطولية في العراق. فأمريكا كانت مشغولةً فيما هو أولى من موضوع خارطة الطريق، ولذلك تركت الحديث اللفظي يتفاعل في المنطقة حول الخارطة، ولكن التصرف العملي كان حشوداً من الجيش الأمريكي والمتحالفين معه في العراق في حرب ساخنة لا تهدأ قليلاً حتى تشتعل من جديد.

أما اليهود فكانوا يدركون عدم جدية أمريكا في تنفيذ خارطة الطريق، على الأقل في مرحلة إدارة بوش الحالية، لأن أمريكا مشغولة في مأزقها في العراق، وفي مرحلة الانتخابات، لذلك وضعوا خمسة عشر تحفظاً عليها بحيث جعلتها هذه التحفظات شيئاً آخر غير قابل للتنفيذ، واستمروا في جرائمهم الوحشية باسم مكافحة الإرهاب في فلسطين. ومع ذلك استمر الحديث في الخارطة وأصبح يعلو وينخفض دون جدوى، لأنها في الأصل مصممة لتحقق المقولة المشهورة (أسمع جعجعةً ولا أرى طحناً).

لقد شُغلت أمريكا في العراق بمأزقها الذي وقت فيه، وأصبح هاجسها كيف تحفظ أمن جنودها أمام المقاومة لاحتلالهم العراق، وتركت موضوع

فلسطين: عسكرياً لجرائم شارون، وسياسياً لتفاعلات خارطة الطريق، وهي تدرك أنها ميتة منذ وجدت، واستمر هذا الحال إلى أن كانت خطة شارون من طرف واحد في نيسان ٢٠٠٤م.

لقد ركز شارون في خطته على الانسحاب من غزة وجعله أكبر همه، وأتبعه ذراً للرماد في العيون بنزر يسير لا يكاد يذكر في الضفة (مستوطنات أربع هامشية مع ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة بشكل فعلي إلى دولة يهود). فكان الانسحاب الذي تتناوله الخطة هو من قطاع غزة، أي أن شارون في خطته استطاع أن ينقل القضية بشكل أساس إلى غزة على طريقة اليهود في نقل القضية بالتدريج من الكل إلى الجزء فجزء الجزء. فالقضية أولاً كانت (فلسطين السليبة ٤٨)، ثم نقلت إلى (الضفة وغزة ٦٧)، وبعد ذلك إلى (أجزاء من الضفة وغزة ٦٧)، والآن هي أشبه ما تكون بنقل القضية إلى قطاع غزة فحسب. أما ما نقل عن مستوطنات أربع هامشية في الضفة فتكاد لا تشكل إدخالاً للضفة في مجملها في خطة شارون.

ثم إن شارون مهد لخطته (الانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد) بأن قام بزيارة واشنطن في نيسان ٢٠٠٤، وحصل على كل ما يريد من جورج بوش الابن أثناء زيارته هذه الأخيرة لواشنطن، فقد عبر الرئيس الامريكي جورج بوش عن دعمه وتأييده للخطة التي يروج لها اريئيل شارون والقاضية بالانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات هامشية في الضفة الغربية، من جانب واحد، عبّر عن ذلك بوصف ما عرضه شارون بأنه عمل "تاريخي وشجاع.".

كما قال بوش – في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع شارون في

واشنطن في ٢٠٠٤/٤/١٣ – إنه يجب توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية المستقبلية وليس في (إسرائيل). وفي تنازل كبير خدمةً للموقف الاسرائيلي – قال إن الظروف على الارض قد تغيرت فيما يخص تخلي اسرائيل عن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

وقال بوش عقب اجتماعه بشارون في البيت الابيض: "اذا ما قررت الاطراف اتباع هذه الخطة (خطة شارون)، فسيفتح ذلك الباب لحصول تقدم، ويضع حدا لواحد من اعقد النزاعات في العالم."

وأضاف الرئيس الامريكي: "وقد يؤدي ذلك ايضا الى اقامة دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية وقابلة للحياة.".

وبهذا يكون بوش قد حسم قضايا الحل النهائي، كما يسمونها، حسب رغبة شارون.

ومن جانبه، قال شارون إن خطته "ستخلق واقعا افضل بالنسبة لدولة اسرائيل" ويمكن أن تشكل أساساً لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي في ٤/٢٢ في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) "أن الدعم الأمريكي لخطة الانسحاب من غزة يشكل نجاحاً لا سابق له. منذ اعلان دولتنا لم نتلق دعما مماثلا للدعم الذي عبر عنه الرئيس جورج بوش". واضاف ان "الفلسطينيين يدركون ان التعهدات المكتوبة (لبوش) هي اقسى ضربة وجهت لهم منذ اعلان استقلالنا" في ١٩٤٨.

واضاف رئيس الوزراء الاسرائيلي انه يريد تسريع بناء "الجدار الامني" في الضفة الغربية، وذكّر بالتعهدات المكتوبة التي قطعها الاميركيون خلال زيارته الاخيرة الى البيت الابيض.

وبإعلان بوش موافقته على خطة شارون يؤكد عدم جدية أمريكا في تنفيذ خارطة الطريق في عهد إدارة بوش الحالية، لأنه ورغم التلاعب بالألفاظ، فإن الخطة تنسف الخارطة في كثير من بنودها. ولو كان بوش جادّاً في خارطته لما وافق على خطة شارون ولما قال عقب اجتماعه بشارون في البيت الأبيض "اذا ما قررت الاطراف اتباع هذه الخطة (خطة شارون)، فسيفتح ذلك الباب لحصول تقدم، ويضع حدا لواحد من اعقد النزاعات في العالم." وهذا يعني التنازل عن خارطته في حل المشكلة، وأن الذي يحلها هو (مبادرة شارون).

ولا يعني هذا أن خارطة الطريق أفضل من خطة شارون، بل هما في السوء يتسابقان، لكن هذا يعني أن عرض بوش لخارطة الطريق كان ضحكاً على ذقون السلطة وحكام العرب لدغدغة مشاعرهم – وهو يعلم أنهم يقبلون أي شيء – بأن بوش يريد لهم دولةً في موعد أقصاه ٢٠٠٥. فالذي كان يهم بوش عندما أعلن في خطابه في ٢٠٠٢/٠٦/٢٤ أفكاره عن خارطة الطريق، ثم لما أعلنها رسمياً وسلمها للسلطة و(إسرائيل) في ٢٠٠٣/٤/٣٠، لَم يكن يهمه من ذلك إلا مصلحة أمريكا وحربها في العراق، ودغدغة مشاعر السلطة والحكام العرب ببعض معسول الكلام، ثم تضليل أوروبا بأنه حقق لهم ما يتحدثون به، وهو إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط.

ويؤكد عدم الجدية أيضاً موقف الإدارة الأميركية المتذبذب من مسألة الجدارالفاصل الذي يدل على تواطؤ بوش مع صديقه شارون في هذه المسألة. لذا لم يتعامل أحد في إسرائيل مع خارطة الطريق بصورة جدية، وذلك لعلم يهود أن بوش غير ذي جدية كافية لتطبيقها.

ويبدو أن الدول الاوروبية شعرت بأنها قد خُدعت، وتم تخطيها من

الإدارة الأميركية بتبنيها خطة شارون، لا سيما وأن أوروبا ألحت دوما على حل يتوصل إليه بين الأطراف المعنية، تحت مظلة اللجنة الرباعية الراعية للسلام في الشرق الأوسط، لكن أوروبا التي لازالت تحلم بدور سياسي فاعل في الشرق الاوسط، باسم الاتحاد الاوروبي، وجدت نفسها قد هُمِّشت ولم تؤخذ بالاعتبار، رغم أنها تحمل العبء الاقتصادي لأي حل يفرض على المنطقة، لذا فقد أعلن وزراء الخارجية الأوروبيون أنهم سيسعون إلى إحياء خريطة الطريق، بعقد اجتماعات مع الأطراف الأربعة الداعمة لها، وهي الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي.

واكد بريان كوين وزير الخارجية الايرلندي، الذي تترأس بلاده الاتحاد الاوروبي في دورته الحالية، عقب اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد "ان خريطة الطريق هي الآلية السياسية الوحيدة القادرة على تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة".

إلا أن أوروبا، وكأنها أرادت إنقاذ ما يمكن إنقاذه، عادت فرحبت خلال اجتماع "الرباعية" الأخير (الولايات المتحدة وروسيا والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي) بخطة رئيس الوزراء الاسرائيلي للفصل مع الفلسطينيين، وقالت إنها "ترحب وتشجع مثل هذه الخطوة التي توفر فرصة نادرة في السعي الى احلال السلام في الشرق الاوسط". وهذا القول يدل على بعض الانصياع للسياسة الأميركية، حتى لا يفوتها القطار نهائيا وتترك المجال مفتوحا لأميركا وحدها، لذلك وافقت على أمور تخالف سياسة أوروبا المعلنة من قبل، فوافقت على خطة شارون للانفصال عن الفلسطينيين دون مفاوضات، وهو ما يتعارض أساسا مع خارطة الطريق، ومع ذلك مدحت خطة شارون.

وهـذا بخـلاف موقـف بريطانيـا الـتي تسـاير السياسـة الأميركيـة كيفمـا كانـت، مـع محاولـة تحصيل بعـض المصـالح أو الحفـاظ عليهـا، في الوقـت الـذي تحـافظ فيـه بريطانيـا على علاقـات طيبـة مـع الاتحـاد الأوروبي، وهـذا يتمثـل في تصـريح بلـير بعـد تصـريحات بـوش بتـاريخ ٢٠٠٤/٠٤/١٤ الـذي قـال فيهـا: (وقـد عـبر رئـيس الحكومـة البريطانيـة بـدوره عـن تأييـده لخطـط شـارون لفـك الارتبـاط مـع الفلسـطينيين مـن جانـب واحـد.)، حيـث صـرح بلـير بعـدها في واشـنطن بعـد محادثاتـه مـع بـوش بتـاريخ ٢٠٠٤/٠٤/١٧: (ان خريطـة الطريـق تظل الاساس لمفاوضات السلام، وان خطة شارون لا تعتبر تخطياً لها). وهذا مـن بـاب اللـف والـدوران والـدهاء الإنجليـزي، فعلـى الـرغم مـن أن الخطتـين: الطريـق وشـارون، تشـتركان في السـيئات إلا أن خطـة شـارون (تعتـبر تخطيـاً) لخارطة الطريق بالتأكيد.

فخطـة شـارون تـنص علـى اخـلاء اربـع مسـتوطنات يهوديـة معزولـة في الضـفة الغربيـة، و٢١ مسـتوطنة في قطـاع غـزة، وانسـحاب اسـرائيل مـن هـذه المنطقة باستثناء "خط فيلادلفيا"، وهو شريط يمتد على طول الحدود بين مصر و(اسـرائيل). علـى أن تحـتفظ إسـرائيل لنفسـها بـالحق الأساسـي بالـدفاع عـن الـنفس، بمـا في ذلـك القيـام بعمليـات ردع وكـذلك بـالرد، مـن خـلال اسـتخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المناطق التي ستنسحب منها. أي أنها لن تعطـي الفلسـطينيين إلا مـا عرضـه شـارون منـذ توليـه السـلطة، أي مـا يعـادل ٤٠% من الضفة الغربية، مع رفض أي سيطرة على الماء أو الهواء أو المعابر، وعلى أن تكون تلك (الإمبراطورية) الفلسطينية منزوعة السلاح.

وكـل هـذا مـن طـرف واحـد، ولا علاقـة لـه بتفـاوض الأطـراف كمـا في

خارطة الطريق. وكذلك هو لا ينص على دولة، لا دولة منزوعة السلاح ولا دولة إدارة هزيلة، ولا أي نوع من هذا القبيل الوارد في خارطة الطريق.

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن خطة شارون للانسحاب من غزة ليست بالأمر الجديد، فلطالما طالب اليسار الإسرائيلي بذلك وخاصة شمعون بيريس، وكان الانسحاب من غزة أحد أهدافه، فالظروف الديمغرافية فيه تجعل الأمر أكثر تعقيدا عن الحال في الضفة، هذا غنىً عن أن الانسحاب من غزة لن يؤثر بشكل دراماتيكي على الناحية الأمنية لدولة يهود، على عكس الضفة الغربية التي لا تبعد عن شاطئ البحر في بعض المناطق، كطول كرم وقلقيلية، أكثر من بضعة كيلومترات، وهذا لا يضمن العمق الاستراتيجي، ناهيك عن أن كيان يهود لا يملك حتى باحتلاله للضفة الغربية العمق الاستراتيجي الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه حال حدوث هجوم بري من الجبهة الشرقية، وذلك لطول الجبهة وقلة عرضها. لذا فإن عملية الانسحاب من غزة لن تكون موجعة ولا مؤثرة، بل إنها ستأتي بفوائد عدة للكيان، منها أنه سيتخلص حسب الإحصائيات الرسمية من ما يقارب ١,٣ مليون نسمة يقطنون في غزة، في الوقت الذي تعاني فيه (إسرائيل) من الهاجس الديمغرافي، وتزايد العرب داخل الخط الأخضر وفي الضفة وغزة. وبخطة الانسحاب المذكورة يتخلص اليهود من عش الدبابير الذي كان يطلقه ساستهم على القطاع. كما أنه باحتفاظ إسرائيل بمعبر فيلادلفيا، فإنها بذلك ستحول القطاع إلى سجن كبير للفلسطينيين لا يملكون مغادرته إلا بإذن السجان اليهودي.

هذا عدا عن مشكلة المياه التي يعاني منها القطاع، إذ إن السلطات الإسرائيلية قامت ومنذ منتصف الثمانينات بحفر آبار إرتوازية على الحدود

الشرقية للقطاع مع النقب، بعد عمليات تنقيب واسعة عن أماكن تخزن المياه الجوفية ومساراتها تحت الأرض. ومنذ ذلك الحين بدأ النقب يزدهر، في الوقت الذي بدأت فيه كميات المياه الجوفية في القطاع بالانحسار، حتى أن الكثيرون الآبار الإرتوازية في القطاع أصبحت تضخ مياه مالحة، بسبب تقدم مياه البحر لتحل محل المياه العذبة تحت الأرض. وهذه العملية ليست عكسية، بمعنى أنه حتى لو امتنعت (إسرائيل) مستقبلا عن ضخ المياه إلى النقب فإن المياه ستبقى على ملوحتها في المناطق التي أصابها التملح، ذلك أن العملية مرتبطة بالأيونات والعمليات الكيميائية. ومن المعلوم أيضا أن بلدية مدينة غزة بدأت ومنذ نهاية الثمانينات بحفر آبار جديدة خارج حدود بلدية غزة، وتحديدا في المناطق الشمالية التابعة لبلدية جباليا وبيت لاهيا، وذلك لمعادلة الملوحة التي أصابت آبارها التابعة لها. إن الغرض من سرد هذه المعلومات عن مشكلة المياه في غزة هو ليربط بالملاحق السرية لاتفاقية كامب ديفيد مع مصر التي نصت على تزويد (إسرائيل) بمياه النيل عن طريق (ترعة السلام)، فلو أخذنا بعين الاعتبار أن غزة لن يبقى فيها قطرة ماء عذب حسب التوقعات بحلول عام ٢٠٢٠، فإن هذا سيكون تبريراً ملائماً لإنشاء (ترعة السلام) لتزويد سيناء بمياه النيل، والامتداد إلى قطاع غزة و(إسرائيل)"، وذلك بحجة قطاع غزة وتزويد الفلسطينيين بالماء!

وهنا لا بد من ذكر أمر جدير بالاهتمام، وهو أن بوش لطالما كرر مطالبته بتغيير القيادة الفلسطينية، مدعياً أنها غير قادرة على إحلال السلام، وطالب بإيجاد قيادة بديلة تكون قادرة على اتخاذ قرارات شجاعة! تؤدي إلى إحلال السلام في الشرق الاوسط. لذا فإن الإدارة الأميركية ضغطت على

السلطة الفلسطينية لإنشاء منصب رئيس الوزراء، وكان أن جاء محمود عباس، الذي تخلص منه عرفات بسرعة عندما أدرك أنه سيحاول التغلب عليه في السلطة بتجريده من صلاحياته، خاصة بما يتعلق بالملفات والاجهزة الأمنية، وإعطائها لمحمد دحلان، الذي كان مرشحا أن يكون وزيرا للداخلية في حكومة عباس، وجاء عرفات بقريع لكي يضمن ولاءه له.

فعرفات لم يساير أميركا في مخططاتها للشرق الأوسط مسايرة صادقة، ولم يكن من رجالاتها المخلصين، فهو، ومنذ نشأة حركة التحرير الوطني الفلسطيني، يسير مع الإنجليز. ونظرا لتقلص النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط أشار عليه الإنجليز بمسايرة الخط الأميركي، فقبل بدولة في الضفة وغزة بعد أن كان يطالب بدولة علمانية في فلسطين لكافة الديانات: المسلمين والنصارى واليهود، حسب ما كانت ترى بريطانيا لتسهيل قبول المنطقة ليهود وهيمنتهم عليها. ولكن وشائجه لم تقطع بأوروبا وبخاصة بريطانيا فمسايرته لأمريكا اعتبرتها أمريكا غير مضمونة النتائج، لذلك أعلنت ضرورة التخلص منه كقيادة للفلسطينيين، والإتيان بقيادة فلسطينية لا تساير أميركا فحسب وتبقى مشدودةً لأوروبا، بل تكون مرتبطة بها وحدها، وقد تبعت يهود أمريكا في ذلك. لهذا كانت فكرة رئيس الوزراء مقدمة ليكون صاحب الصلاحية بدل عرفات. إلا أن ظروفاً دوليةً، كما يبدو، وبخاصة أوروبية، جعلت أمريكا لا تقدم فعلياً وبشكل كامل على تبديله، بل رأت أن يتم إنقاص صلاحياته بالتدريج. ولو كانت جادةً لتنفيذ هذا الأمر في الوقت الحالي لفعلته، فالرجل في متناول أيدي يهود وليس صعباً إيجاد عملية إخراج مناسبة لإزاحته.

وعلى كلٍّ فإن أوروبا ما زالت تدعم عرفات، وعلاقته بأوروبا وبخاصة

بريطانيا لا زالت مستمرةً، وكذلك اتصالات أوروبا به مستمرة. والسؤال هو: هل يمكن لأوروبا أن تستمر في دعمه؟ وأن تعارض رغبة أمريكا إذا أصبحت الرغبة قراراً جاداً؟ إن من المتوقع أن لا تستطيع أوروبا السير في الشوط إلى منتهاه إذا قررت أمريكا تنفيذ رغبتها المذكورة. وذلك لأن كثيراً من القضايا كانت أوروبا تعارض أمريكا فيها، وعند القرار الحازم من أمريكا كانت تتراجع أوروبا، وبخاصة إذا أمكن أن تصل أوروبا، مع أمريكا إلى ما يحقق لها بعض المصلحة فيما لو سايرت امريكا. لذلك فإن من المتوقع أن يخف دعم أوروبا لعرفات إذا أصبح حصاناً خاسراً، وأصبحت المراهنة عليه كذلك خاسرةً، ورأت أوروبا أن وقوفها معه لا يحقق مصالحها.

واللافت للنظر أن هذه القضية، تغيير القيادة، قد أخذت تتفاعل بين أخذ ورد، وتتسابق المنظمات في التضامن مع الرئيس المحاصر الرمز! وفي خضم ذلك تغتال (إسرائيل) هذا وذاك، وتقتل البشر والشجر والحجر، والرئيس المحاصر بين يديها لا يمس بسوء، وتعود سيرة هزيمة حزيران عندما كان يقال: ما دام القائد والزعيم بخير فالوطن، حتى وإن احتل كثير منه، فهو بخير.

أيها المسلمون:

إن قضية فلسطين لا يحررها من رجس يهود حكام يرتمون في أحضان الأعداء، ويتنازلون لهم عن مقدسات الأمة جهاراً نهاراً، حفاظاً على عرش هزيل وتاج ذليل. وكذلك لا تحررها (سلطة) لا حول لها ولا طول. فلسطين فتحها عمر وحررها من الصليبيين صلاح الدين وهي تحتاج إلى أحفاد عمر وأحفاد صلاح الدين ليحرروها من رجس يهود.

إن قضية فلسطين ليست هي قضية أهل فلسطين أو العرب وحدهم، بل هي في واقعها قضية إسلامية. إنها ببساطة قضية أرض إسلامية وقضية مقدسات إسلامية اغتصبها اليهود الكفرة بمؤازرة من دول الكفر الكبرى: بريطانيا وأميركا، وبتعاون من حكام المسلمين العملاء. ففلسطين بلد إسلامي، وهو الجزء الجنوبي من بلاد الشام، فتحه المسلمون بدمائهم، فلا يكاد يخلو شبر فيه من غبار فرس لمجاهد، أو من قطرة دم لشهيد، وهو ملك لجميع المسلمين، وواجب على المسلمين بذل المهج والأرواح في سبيل استرداده، وأي تفريط في أي شبر منه هو خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، فالله أوجب على المسلمين الجهاد لاستنقاذ فلسطين من دولة يهود، ولاستئصال الكيان اليهودي من فلسطين ورفع هيمنة أميركا وكل الدول الكافرة عنها.

هذه هي القضية، وهذا هو واقعها، قد تحولت إلى حلبة صراع دولية بين أميركا وبريطانيا على مدى العقود الماضية، وتحولت إلى مسألة من مسائل العلاقات الدولية، وذلك بعد أن سقطت الدولة العثمانية، وتولت دول الغرب الكافرة إعادة صياغة المنطقة من جديد، وفقاً لرؤيتها.

وكان أهل فلسطين وقودَ هذا الصراع طيلة العقود الماضية، وما زالوا حتى الآن يدفعون من دمائهم وأرواحهم ثمناً من أجل تحقيق أهدافٍ، غالباً ما تكون تصب في خدمة الكافر المستعمر.

إن أميركا في العقد الأخير من تاريخ الصراع في فلسطين، بات تأثيرها هو التأثير الأقوى في المنطقة، ليس فقط على عملائها، بل إن عملاء بريطانيا لا يستطيعون الوقوف في وجهها، وإن وقفوا فسرعان ما يعودون للجلوس. وغلب الطابع الأمريكي على (الحلول) المعروضة لأزمة الشرق الأوسط.

والمشاهد المحسوس أن أميركا تضع الخطط والمشاريع والآخرون يتلقفون هذه الخطط والمشاريع، ويحاولون السير بها وفقاً لمصالحهم أو لمستوياتهم في الصراع، فحكام العرب لا دور لهم إلا التنفيذ، والدول الكبرى المتمثلة في روسيا وبريطانيا وفرنسا تحاول أن يكون لها دور في هذه المشاركة إلى جانب أميركا في السير في المشاريع الأميركية، فأمريكا هي التي تعرضها أولاً ثم تتلقفها الدول الأخرى وتسير فيها، وهذا واضح في موضوع خارطة الطريق حيث أعلنتها أمريكا وتبعتها في تبنيها تلك الدول. فدور هذه الدول باعترافها هو دور مكمِّل ومسهِّل للدور الأميركي وليس بديلاً عنه.

وهنا لا بد من القول:

إن كون أمريكا متفوقةً دولياً، وأن تأثيرها هو الأقوى في المنطقة، وأنَّ الدول القوية الأخرى لَم تستطع إزاحتها عن مركز الدولة الأولى،

وكون اليهود هم الطفل المدلل لأمريكا، تمدهم بالسلاح والعتاد وبالمال بل بالرجال كذلك من الذين يحملون الجنسيتين،

وكون رجال السلطة والحكام العرب يوالون الكفار المستعمرين في أوروبا وأمريكا،

كل ذلك لا يعني الاستسلام لأمريكا، وجعل مقدرات بلاد المسلمين بين أيديها، وبخاصة قضية فلسطين، الأرض المباركة الطيبة،

ولا يعني كذلك أن أمريكا لا تقهر ولا تهزم، بل إن رجالها لا يقوون على مجابهة أو إقدام، رغم أسلحتهم الكثيرة وعتادهم المتطور. وعدم تمكنهم من إنقاذ أنفسهم من مأزقهم في أفغانستان والعراق دليل على ذلك. فقد

زالت هيبتهم بعد معارك الفلوجة البطلة، وسقطت تلك الهالة التي صنعت لهم. فإذا كانت أمريكا هكذا، فكيف بمن هم أدنى كبريطانيا، أو من هم عالة على أمريكا كيهود؟!

أيها المسلمون:

إن بإمكانكم القضاء على عدوكم، وإعادة كل شبر احتل من أرض الإسلام، لا بل فتح بلادهم ونشر الخير في ربوع العالم، وأن تعودوا منارة الدنيا، وخير أمة أخرجت للناس.

إن بإمكانكم كل ذلك، ومفتاحه إقامة الخلافة الراشدة. فبلاد المسلمين هي بلاد المال والرجال، وفوق هذا وذاك، أرض المبدأ العظيم، الإسلام العظيم، الذي به تحيا الأمم وتُنقذ من الظلم والطغيان، ومن بلطجة أمريكا في القرن الحادي والعشرين.

إنكم قطب الرحى في هذه الدنيا، وبلادكم هي مسرح التجاذب والتنافس بين الدول الكافرة المستعمرة، لموقعها الاستراتيجي، وثرواتها الضخمة التي أنعم الله بها عليكم، أفيعرف الكفار عظمة خيراتكم ومواقعكم فيتنافسوا عليها، وأنتم تغمضون أعينكم عما وهبكم الله من نعمة وقوة؟

ألستم أنتم من فتح الفتوح، وجعل أمماً كثيرةً تترك أديانها الباطلة، وقومياتها الفاسدة، وتصبح أمةً واحدةً، يجمعها الإسلام، ويحركها الإسلام؟

ألستم من قهر التتار بعد عنفوان قوتهم، بل وأدخلتم بطوناً منهم الإسلام، لا زالت بقاياهم في شمال بلاد المسلمين تحمل الإسلام إلى اليوم؟

ألستم من قهر الصليبيين بعد أن بنوا ممالك ودولاً في أرضكم، فلفظتهم الأرض والسماء، واندحروا خزايا أذلاء؟

إن طواغيت اليوم: أمريكا وبريطانيا وأتباعهم، هم من جنس أولئك الغابرين، لم يتحملوا إلا معركةً واحدةً، اندحروا بعدها مهزومين، فقد كانت حطين بداية السقوط للصليبيين، وكانت عين جالوت فاتحة الانهيار للتتار. وهكذا هؤلاء، معركة فاصلة واحدة، تهد بنيانهم وكيانهم، فَمَنْ غيرُ **الخلافة** يبدأ هذه المعركة؟ لقد شهدنا غيرها بالسلاح الوفير والحشد الكبير، فلم تقاتل، لفساد الدين والدنيا، فباعت آخرتها بعرض من الدنيا قليل.

إن **الخلافة** وحدها هي الكفيلة بإزاحة أمريكا وبريطانيا عن المسرح الدولي، والقضاء على تحكم أمريكا بالموقف الدولي، وإنقاذ العالم من شرورها، ونشر الخير في ربوع العالم، والقضاء على كيان يهود المحتل لفلسطين، أرض الإسراء والمعراج، وإعادتها كاملةً إلى دار الإسلام.

كل ذلك بأيديكم أيها المسلمون: ﴿**وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم**﴾.

(٢)

كشمير

تقوم الهند بحملتها المسعورة ضد كشمير، وهي تردد معزوفة الإرهاب والإرهابيين، تريد أن تلقي ضباباً كثيفاً على القضية ليظن بعض الناس أن كشمير قطعة من أملاك الهندوس، وأن الأصل ان تكون تحت حكمهم، وأن قيام المسلمين في كشمير برد عدوان الهند عليهم هو خروج على الدولة الهندية ومن حقها القضاء عليهم. وهكذا يريدون تصوير القضية تصويراً زائفاً، في حين أن حقيقة القضية أن كشمير بلد إسلامي بل والهند كلها فتحها المسلمون، وأضاؤوها بعد ظلام، واستمر سلطان الإسلام فيها حتى منتصف القرن التاسع عشر، حين اعتدت بريطانيا على شبه القارة الهندية، وقاموا بمجازر وانتهاكات طالت البشر والشجر والحجر.

إن واقع كشمير أنها بلد إسلامي فتحها المسلمون ودخلها الإسلام في أواخر القرن الأول الهجري من خلال فتوحات القائد المسلم محمد بن القاسم، للسند والهند، التي بدأت في ٩٤هـ (٧١٢م) ثم تزايد انتشار الإسلام فيها وفي باقي شبه القارة الهندية في عهد الخليفة العباسي المعتصم ٢١٨ - ٢٢٥هـ (٨٣٣ - ٨٣٩م)، ثم استمر سلطان الإسلام واستمر في شبه القارة كلها في ما يعرف اليوم بالهند وباكستان وكشمير وبنغلادش.

لقد غزت بريطانيا شبه القارة الهندية سنة ١٨١٩م وقد جوبهت بمقاومة عنيفة من المسلمين واستمرت الحرب سجالاً بين بريطانيا المعتدية يعاونها

بعض قوى الكفر من هندوس وسيخ وبوذيين وغيرهم، وبين الحكم الإسلامي في شبه القارة، ولم تستطع بريطانيا الاستقرار والسيطرة عليها إلا بعد (٢٧) سنة من الحروب المستمرة بشدة مع المسلمين، أي في سنة ١٨٤٦م.

بعد ذلك استطاعت بريطانيا بسط سيطرتها على المنطقة، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام: قسم حكمته مباشرة في حدود ٥٥% من شبه القارة، وهذا القسم نسبة المسلمين فيه كبيرة، وقسم حكمته عن طريق حكام ولايات: هندوس ومسلمين، نصبتهم على (٥٦٥) ولاية حكم ذاتي. وقسم ثالث هو كشمير أجّرته إلى إقطاعي هندوسي مدة مئة عام وذلك بموجب عقد إيجار وقع في (أمر ستار) وصارت تعرف باتفاقية أمرستار. وكانت الاتفاقية من ١٨٤٦ إلى ١٩٤٦.

وهكذا أصبحت كشمير، البلد الإسلامي، تحكم من الهندوس طبقاً لاتفاقية التأجير المذكورة.

تبلغ مساحة كشمير (٢١٧٩٣٥) كم^{٢} تحيط بها باكستان والهند والصين وأفغانستان، ويبلغ عدد سكانها (١٢) مليون نسمة، ٨٥% مسلمون، والباقي ١٥% من الطوائف الأخرى كالهندوس والسيخ والبوذيين. وقد أطلق الفاتحون المسلمون على كشمير سقف الدنيا أو جنة الله على الأرض لطيب مناخها وكثرة غاباتها ووفرة خيراتها، ولوجود أعلى قمم الجبال في العالم (هملايا) فيها. وكشمير أرض غنية بمياهها وأنهارها، ففيها نهر السند وجلهم وجناب. وأرض كشمير بوجه عام مرتفعة عن سطح البحر بما يقارب (١٢٠٠)م، وتمر خلالها طريق الحرير المشهورة، وهي الرابط الوحيد بين الصين وباكستان. ولقد تم اكتشاف الياقوت فيها حديثاً (سنة ١٩٨٣) ما جعل الهند تزيد من تشبثها

باحتلال كشمير واستمرار السيطرة عليها.

هذه كشمير التي احتلتها (بريطانيا)، الدولة المعتدية المجرمة، اغتصبتها من أهلها المسلمين وأجّرتها لهندوسي طاغية عدو لأهلها، ثم يقولون الآن إن كشمير ملك لدولة الهند وإن مقاومة مسلمي كشمير لهم إرهاب وعدوان!

لقد استعمل المهراجا الهندوسي الذي حكمها بموجب عقد الإيجار من الإنجليز كل صنوف البطش والتنكيل بالمسلمين حتى إن أحد وزرائه قدم استقالته لبشاعة الجرائم التي ارتكبتها حكومة المهراجا ضد الناس في كشمير، وصرح قائلاً إن الشعب في كشمير يساق كالماشية، ويبطش به ويظلم ولا أحد من المسؤولين يسمع تظلمه، وأضاف إن الحكم في كشمير معزول عن الناس تماماً، هذا ما يقوله الأعداء فكيف بالحقيقة ذاتها؟

لقد كان الحكم الهندوسي في كشمير يتعمد انتهاك مقدسات المسلمين كالقرآن الكريم والمساجد كما حدث سنة ١٩٣١ عندما قام أحد ضباط الأمن الهندوسي بتدنيس القرآن الكريم، ومن ثم اشتعلت ثورة المسلمين هناك، والمعروف عن المسلمين الكشميريين قوتهم وصلابتهم في الحق. ومن عجيب صلابتهم حادثة ١٩٣١/٧/١٣ التي يشبهها مسلمو كشمير بمعركة مؤتة، فقد اجتمع في ذلك اليوم عدد كبير من المسلمين الكشميريين لإعلان التضامن مع شخص يدعى عبد القدير خان الذي ألقى خطبة في صلاة الجمعة ضد قرارات الملك الهندوسي المناوئة للمسلمين فقام ضابط شرطة هندوسي بمنعه من إلقاء الخطبة وتم زجه في السجن وأثناء التضامن في فناء السجن حان وقت صلاة الظهر فقام أحد منهم برفع الأذان فأطلقت القوات الأمنية الهندوسية النار عليه وأردوه قتيلاً ثم قام آخر يكمل الأذان فأطلق عليه النار

وقتل وقام آخر بما قام به اخوته ولقي نفس المصير إلى أن قتل في هذه الحادثة ٢٢ شخصاً حتى تم الأذان بالكامل.

ولقد استمرت مقاومة المسلمين للحكم الهندوسي غير أن الإنجليز تدخلوا بالقوة لصالح المهراجا الهندوسي مستعملين الخبث الذي درجوا عليه والمكر في أن الاتفاق سينتهي في ١٩٤٦ وبعد ذلك تبحث هذه الأمور. وتشكل في كشمير حزب المؤتمر الإسلامي حيث كان أول تنظيم سياسي داخلي في كشمير للتحضير لمرحلة ما بعد انتهاء مدة اتفاق التأجير.

إلا أن مدة الاتفاق انتهت، واستمر حكم الهندوس بدعم من الإنجليز، تارة على شكل معلن، وتارة من وراء ستار. ثم قام الانجليز ١٩٤٧ بتقسيم شبه القارة الهندية دون كشمير إلى دولتين: الهند وباكستان حسب السكان، إلا أن حاكم كشمير الهندوسي انضم إلى الهند دون رغبة السكان المسلمين، ومن الجدير ذكره أنه لما قامت بريطانيا بتقسيم شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان أكدت البعثة الوزارية البريطانية في مذكرتها المؤرخة في ١٩٤٦/٥/١٢م والموجهة إلى حكام الولايات الـ ٥٦٥ الهندية بالالتزام برغبات شعوبها في قرار انضمام ولاياتهم إلى إحدى الدولتين الهند أو الباكستان.

لكن ثلاث ولايات تم تعطيل انضمامها إلى باكستان وهي حيدر أباد وجوناغرا وكشمير، والسبب في ذلك التعطيل هو أن ولاية حيدر أباد وولاية جوناغرا كان حاكمهما من المسلمين وسكانهما في غالبيتهم من الهندوس فتم ضمهما إلى الهند بينما كشمير كانت غالبية السكان فيها من المسلمين ولكن حاكمها هندوسي فتم ضمها أيضاً إلى الهند. فتحيُّز الإنجليز مع الهندوس هو

الذي مكن الهند من ضم هذه الولايات الثلاث لها وخاصة ولاية كشمير. ومن ثم نشبت عدة حروب بين الهند والحكم الهندوسي من جهة، وباكستان والمسلمين في كشمير من جهة أخرى، فاحتلت الهند ثلثي كشمير (٦٥%)، وبقي في الجانب الباكستاني (٣٠%)، واستولت الصين على (٥%) من كشمير. وهذا الواقع هو ما عليه كشمير حالياً.

في بداية الحرب ١٩٤٨/٨/١٣ صدر القرار الأول بشأن كشمير عن مجلس الأمن الدولي وقضى بوقف القتال ثم تشكيل قوة مراقبة دولية من أجل التأكد من استمرار وقف إطلاق النار، ثم تبعه قرار بانسحاب القوات الهندية والباكستانية من إقليم كشمير تمهيداً لإجراء استفتاء يقرر الشعب الكشميري مصيره النهائي. وفي ١٩٤٩/١/٥ وافقت كل من باكستان والهند على القرار، إلا أن الهند رفضت الانسحاب، ثم أعلن جواهر لال نهرو سنة ١٩٥٦ ضم الولاية في القسم الذي يسيطر عليه الجيش الهندي إلى الهند ورفع العلم الهندي فوق المباني الحكومية، واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الهند.

وفي ١٩٥٧/٢/١٤ صدر قرار آخر من مجلس الأمن يؤكد على وجوب انسحاب القوات الهندية من الولاية، إلا أن الهند تجاهلت القرار كعادتها بالتواطؤ مع بريطانيا، ثم أخذت تدرس الأساليب التي استعملها الطغاة لضرب الإسلام والمسلمين وفتنهم عن دينهم، لاستعمال هذه الأساليب في كشمير. وعليه فقد ارسلت سنة ١٩٦٥ وفداً من الخبراء إلى إسبانيا ليدرسوا كيف تم القضاء على المسلمين في الأندلس بعد سقوط غرناطة. وكذلك كلفت الهند سفيرها في موسكو بدراسة أساليب محو الشخصية الإسلامية التي كان يمارسها الاتحاد السوفييتي السابق ضد الوجود الإسلامي هناك. ثم كثفت السطات

الهندية من تعاونها مع دولة يهود بعد أن اعترفت بها وباغتصابها لفلسطين، وصارت تدرس مخططات اليهود في مجازرهم ضد المسلمين. وقد كشفت تصريحاتهم هذا التعاون، ففي تصريح لبنيامين شان، أحد وزراء حكومة شامير السابقة (إن الهند ودولة إسرائيل تواجهان خطراً مشتركاً وهو الأصولية الإسلامية في فلسطين وكشمير. لقد أدركنا كيف نتعامل مع العرب والمسلمين ونحن بدورنا سوف نزوّد الهند بما لدينا من خبرات في هذا المجال).

لقد دأبت الهند على استعمال شتى الأساليب في كشمير لإيجاد أجيال بعيدة عن دينها، أو لا تعي إسلامها على الوجه الصحيح، ظناً منها أنها تستطيع بعد فترة من السنين استئصال الإسلام من كشمير. إلا أن النتائج كانت على غير ما تشتهي الهند، فالناس يزدادون تمسكاً بدينهم، ويشتد ولاؤهم للإسلام مع كل هجمة شرسة تشنها السلطات الهندية، سواء أكان ذلك بالبطش والتنكيل أم بأساليب ملتوية أخرى وبالتشويه والتضليل.

لقد قامت الهند بمجازر في كشمير سنة ١٩٨٩ أدت إلى قتل ٢٥ ألف شهيد ثم أتبعتها بمجازر أخرى في السنوات التالية، فقد أذاعت هيئة إغاثة مسلمي كشمير إحصائيات استقتها من مصادر الأمم المتحدة ومن الصحافة الهندية ووكالات الأنباء العالمية، ومن مصادر الكشميريين الذين تم الاتصال بهم، أن السلطات الهندية في كشمير ارتكبت منذ كانون الثاني ١٩٩٠ وحتى كانون أول ١٩٩٨ الجرائم التالية:

(٦٣٢٧٥) شهيداً سقطوا رمياً بالرصاص،

(٧٧٥) من السياسيين والعلماء وأئمة المساجد تمت تصفيتهم،

(٣٣٧٠) شهيداً تم تعذيبهم حتى الموت،

(٨١١٦١) في السجون دون محاكمة.

بالإضافة إلى الأعراض التي انتهكت والحرمات التي دنست والجرحى والمفقودين الذين هم بمئات الآلاف. وقد امتلأت تقارير المنظمات الدولية بالفظائع التي ترتكبها الهند في كشمير مثل تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ١٩٩٩/٢/٦.

هذا شيء من البطش والتنكيل الذي قامت به السلطات الهندية في كشمير. أما الأساليب الأخرى والتشويه والتضليل فقد عمدت السلطات إلى إيقاف تدريس القرآن الكريم واللغة العربية في المدارس الحكومية وإدخال اللغة الهندية كلغة إجبارية، ثم استعملت وسائل الإعلام بحملات مركزة لضرب القيم الإسلامية في الأسرة ولباس المرأة، بالإضافة إلى ترويج الخمور في كشمير، وقوانين الزواج المختلط بين المسلمين والهندوس، ثم تنفيذ برنامج تحديد النسل عن طريق فرض عمليات جراحية لدرجة أن ولاية كشمير ذات الغالبية المسلمة حصلت على أعلى وسام في تحديد النسل.

هذه هي كشمير التي عانت ولا زالت تعاني من الأعمال الوحشية التي يرتكبها الجيش الهندي والشرطة الهندية ضد المسلمين فيها. وقضيتها أشبه ما تكون بقضية فلسطين، وإنّ احتلال الهندوس لكشمير قد تم في الفترة نفسها التي احتل فيها اليهود فلسطين وأقاموا لهم فيها دولةً. وكما فرط الحكام العرب حول فلسطين في الحفاظ عليها وتقاعسوا عن إنقاذها كذلك فعل حكام باكستان تجاه كشمير.

لقد ظلت باكستان ولفترة طويلة منذ عام ١٩٤٧م، وهو عام التقسيم والاستقلال، وحتى العام ٢٠٠٣م وهي تطالب بتطبيق القرارات الدولية وإعطاء حق تقرير المصير لشعب كشمير، بينما كانت الهند ترفض على الدوام هذه القرارات كما تفعل (إسرائيل)، إلى أن حصل تغير في موقف باكستان في مطلع هذا العام ٢٠٠٤م، حيث تخلت عن المفاوضات على أساس القرارات الدولية وحق تقرير المصير وقبلت بالمفاوضات مع الهند على أساس ثنائي دون تدويل القضية، وقبلت إسقاط الشروط الباكستانية المتعلقة بحق تقرير المصير لأهل كشمير.

إن ضياع كشمير والتفريط في الدفاع عن مسلمي كشمير ليس سببه ضعف المسلمين في باكستان، فهم يملكون أن يستردوا كشمير بسهولة من الهند، لكن عمالة حكام باكستان لأميركا هي التي جعلتهم يتنازلون التنازل تلو التنازل للهند عن كشمير، فلقد خاض أيوب خان حرباً في عام ١٩٦٥م بسبب كشمير فسلَّم ثلاثة أنهار كانت من نصيب باكستان إلى الهند، وأما يحيى خان وذو الفقار علي بوتو فأضاعا باكستان الشرقية سنة ١٩٧١م والتي تحولت إلى بنغلادش، وفي عهد ضياء الحق احتل الهنود قمم سيانشين. وأما في عهد نواز شريف فقد تم حرمان المجاهدين والجيش الباكستاني من الحفاظ على مرتفعات كارغيل سنة ١٩٩٩ بعد أن كان المسلمون قد أوشكوا على تحقيق النصر، إلا أن نواز شريف قد أعطى أوامره للجيش والمقاتلين بالانسحاب استجابة لأوامر أميركا، وذلك لإسناد فاجبايي رئيس وزراء الهند آنذاك، وإيجاد بطولة شعبية له أمام منافسه حزب المؤتمر في الهند على حساب دماء المسلمين.

وأخيراً وفي عهد برويز مشرف فقد تم التخلي ولأول مرة عن إعطاء شعب كشمير حق تقرير المصير والانفكاك من قبضة الهنود.

لقد وضعت مسألة كشمير على الطاولة بشكل جدي منذ زيارة مشرف لأمريكا واستقبال بوش له في كامب دافيد في ٢٠٠٣/٦/٢٤م حيث كانت تلك الزيارة مفصلاً في العمل السياسي والعسكري لكشمير. لقد كان قبل ذلك لا يجرؤ أي حاكم في باكستان أن يعلن حلاً لكشمير بالتفاوض حولها مع الهند لاقتسامها، بل كان الأمر واضحاً في كل عرض سياسي حولها أن تصبح كشمير كلها (أزادكشمير) التي مع باكستان و(جامو وكشمير) التي مع الهند، تصبح كلها معاً مستقلةً عن الهند، وكانت الهند ترفض ذلك وترى أن جامو وكشمير جزءٌ منها كما جاء في إعلان نهرو عام ١٩٥٦م.

في تلك الزيارة أعلن مشرف صراحةً موافقته على خارطة طريق! لحل قضية كشمير على غرار الشرق الأوسط، وأضاف استعداده لتقديم تنازلات مهمة للوصول إلى حل دائم مع الهند حول كشمير، وقد كان العرض (التنازل) خلال مناقشات مع نواب أمريكيين في واشنطن في ٢٠٠٣/٦/٢٦ خلال زيارته المذكورة. ثم أعلن مضيفاً أنه سيقف في وجه "المتطرفين" المسلمين أي الجماعات التي تقاتل في كشمير.

فدعا الرئيس الباكستاني برويز مشرف في ٢٠٠٣/٠٨/١١ لمفاوضات لحل النزاعات مع الهند. وجاءت تصريحات مشرف التي تشدد على التزامه بالمحادثات مع نيودلهي بعد يوم من تصريح رئيس الوزراء الهندي اتال بيهاري فاجبايي بضرورة توقف اراقة الدماء بين البلدين.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء في ٢٠٠٣/١٢/١٧ بعد مقابلة مع مشرف: «انه مستعد لأن يكون شجاعا ومرنا في جهود السلام بين الجارين النوويين. وأبدى مشرف في المقابلة مرونة بشأن كشمير. وقال اذا كنا نريد حل هذه المسألة فان الجانبين يحتاجان الى التحدث مع بعضهما البعض بمرونة وتجاوز المواقف المعلنة والالتقاء في المنتصف.».

ثم قام مشرف بإصدار القانون تلو القانون في منع ومضايقة أية مقاومة من المسلمين لاحتلال الهند لكشمير. إلى أن كان اجتماعه مع فاجبايي في ٢٠٠٤/١/٥م حيث بدأ وضع الأسس العملية للتفاوض مع الهند بشأن كشمير.

ثم بدأت المواقف المتقاربة من حيث التفاوض بين البلدين، فقد صرح لال كريشنا أدفاني، نائب رئيس الوزراء الهندي في ٢٠٠٤/٠٣/١٢ ان بلاده «مستعدة للأخذ والعطاء في محاولة للتوصل لسلام مع باكستان بشأن منطقة كشمير» المتنازع عليها.

ثم في اقتراح نادر إلى باكستان، قال فاجبايي الجمعة في ٢٠٠٤/٠٤/١٨، إن الحوار هو السبيل الوحيدة لجلب السلام إلى كشمير. وسارع جمالي إلى الترحيب بالدعوة، قائلا إنها تشكل "تطورا إيجابيا". وقد رحب رئيس الوزراء الباكستاني ظفر الله جمالي بعرض إجراء محادثات حول كشمير تقدم به رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي. وأبلغ جمالي المراسلين في إسلام آباد: "إن موقف باكستان ما زال على حاله. ولكن حالما تبدأ المفاوضات ستكون ... هنالك مرونة من كلا الجانبين".

وكانت قد استأنفت الهند وباكستان ٢٠٠٤/٠٢/١٦ الحوار الذي انقطع بينهما لدى وصول التوتر الى ذروته قبل عامين ونصف العام. وأجرى ممثلو البلدين محادثات في إسلام آباد بهدف وضع جدول اعمال واطار لمفاوضات يؤمل في أن تؤدي الى حسم النزاع بينهما على كشمير، باعتبارها النقطة الرئيسية في ملف الخلافات.

لقد حرصت الولايات المتحدة منذ فترة على تحسين علاقاتها بالهند وكان ذلك منذ انفراط الاتحاد السوفيتي أي منذ مطلع التسعينات وذلك انها في تلك الفترة بعد أن انتهت من مرحلة احتواء الصين بدأت في مرحلة تحجيم الصين وبما أن الهند ذات عداء تقليدي مع الصين إلى جانب ما تملكه الهند من ثروة بشرية ومقدرات عسكرية فكانت من أكثر الدول المرشحة للقيام بهذا الدور. لقد كانت أمريكا تدرك هذا الدور للهند. وهي قد حاولت منذ عام ١٩٤٧، أي منذ (استقلال) الهند، لتكون صاحبة النفوذ فيها، لكن الإنجليز وحزب المؤتمر حالوا دون ذلك. وفي تطور له مغزاه رفعت أمريكا مستوى هذه المحاولات الأميركية في العام ١٩٩٠ حيث بعثت روبرت جيتس المسؤول في وكالة الاستخبارات الأميركية، إلا أن محاولاتها لم تنجح النجاح الذي تريده إلا بعد مجيء عميلها فاجبايي عام ١٩٩٨. وكان الحديث يدور في الأوساط الأميركية عن دول مركزية أو رئيسية في مناطق مختلفة من العالم تقوم الولايات المتحدة بتشجيعها لتتولى قيادة المنطقة التي توجد فيها، ورشحت الهند لقيادة منطقة جنوب آسيا.

وبما ان مسألة كشمير تثقل كاهل الهند وهي عبارة عن شوكة في خاصرتها عمدت أمريكا إلى أن تزيل هذا الألم من خاصرة الهند، لينصب كل

اهتمامها حول تفرغها كندٍّ للصين في المنطقة. وكذلك كي لا تؤثر سخونة قضية كشمير على حرب أمريكا في أفغانستان.

ولذلك، فإن أمريكا، وقد أصبحت الدولتان: الهند وباكستان تحت نفوذها، فإنها صارت تجدُّ في إيجاد التفاهم بينهما حول كشمير. وغيرت من نظرتها الأساسية لحل القضية، حيث كانت في البداية تريد تدويل القضية، وصارت الآن تحث الطرفين على حلها بينهما ثنائياً. ورأي أمريكا في هذا الحل أصبح الآن يتضمن تقسيم كشمير، بحيث تكون كشمير المحررة لباكستان، وكشمير التي تحت سيطرة الهند للهند. وتعطى المناطق ذات الغالبية المسلمة من كشمير التي تحتلها الهند نوعاً ما من الحكم الذاتي مع بقائها تحت إشراف حكومة الهند. ورغم كون مشرف وفاجبايي (قبل انتخابات الهند الأخيرة) في يد أمريكا، إلا أن هناك عقبات أمام خطة التقسيم هذه، وهذه العقبات تتمثل في عناصر في الجيش الباكستاني وعناصر هندوسية متشددة. فلما جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أتاحت لأمريكا أن تواجه هذه العقبات وتزيلها، وذلك بإجبار باكستان على مجموعة تسويات وتنازلات ما قوى مركز فاجبايي أمام الهندوس المتشددين.

وقد تضمنت تنازلات باكستان: سحب دعم مجموعات الجهاد، وإقفال معسكرات التدريب، وتخفيف وجود الجيش الباكستاني قرب خط الفصل، وإيقاف أي دعم لمسلمي كشمير. وأخيراً وصل الحال ببرويز مشرف عميل أميركا الكبير وعدو المسلمين الأول في تلك المنطقة، وصل الحال به، كما ذكرنا سابقاً، إلى أن أعلن في زيارته لأميركا موافقته على خريطة طريق لحل قضية كشمير على غرار خريطة طريق الشرق الأوسط تؤدي إلى

مفاوضات مباشرة مع الهند حول البحث في موضوع الحل الأمريكي، وقال بأنه سيقف في وجه (المتطرفين) المسلمين أي الجماعات التي تقاتل في كشمير والحركات والأحزاب الإسلامية في باكستان.

وكانت أمريكا تأمل أن ينتج عن هذه التنازلات زيادة في شعبية فاجبايي وحزبه عند الناخب الهندي، وبخاصة وهي قد دعمت فاجبايي عسكرياً وكانت تمنع عن باكستان الأسلحة المتطورة (مثل تأجيل تسليم صفقة الطائرات على الرغم من دفع باكستان ثمنها) ودخلت مع الهند في اتفاقية شراكة استراتيجية، من أجل أن يظهر فاجبايي أمام الشعب الهندي أنه سبب في تفوق قدرتهم العسكرية على قدرة خصمهم باكستان. وكذلك دعمت فاجبايي اقتصادياً لإيجاد انتعاش اقتصادي. كل ذلك لأنها كانت ترى أن الرصيد لحزب المؤتمر قوي وأن جاناتا تجمع من ائتلاف لا يستطيع الوقوف أمام المؤتمر دون دعم.

لكن مقتل حزب جاناتا جاء من هذا الدعم وبخاصة الاقتصادي! فقد أغدقت الولايات المتحدة دعماً اقتصادياً وضخت أموالاً لحكومة جاناتا ودفعته ليتبنى (الخصخصة). فأصبحت هناك شركات ضخمة وانتعاش اقتصادي ولكنه على النمط الرأسمالي أي زيادة في تركز الثروة، وهذا لا يناسب بلاداً ينتشر فيها الفقر، لذلك وجد أغنياء وشركات مالية ومصانع في المدن، ولكن الفقراء ازدادوا فقراً وبخاصة في الأرياف والقرى.

وقد أضيف لهذا الوضع الاقتصادي (المتناقض بين طرفين: غنىً فاحش وفقر مدقع) أضيف له عنصر ثانٍ وهو التشدد الديني القومي عند الهندوس حيث ارتكبوا مجازر ضد المسلمين وضد مساجدهم وهدموا بعضها بل

وضايقوا فئاتٍ (دينيةً) أخرى.

ثم أضيف عنصر ثالث وهو عراقة حزب المؤتمر ودهاؤه السياسي على الطريقة البريطانية فحارب تشدد جاناتا الديني بإظهار علمانية المؤتمر بأنها ليست مع دين دون آخر، وحارب رأسمالية الخصخصة بإظهار (يساريته) بالدعوة لإيجاد مشاريع تتولاها الدولة وتوجد أعمالاً للعمال والفقراء. ثم ركز على موقف حزب جاناتا بالنسبة لكشمير حيث أظهره على أنه ضعف أمام باكستان لأن حزب المؤتمر لا يقبل أن تكون كشمير المحتلة موضع تفاوض لأن نهرو قد ضمها بقرار سنة ١٩٥٦ وأعلن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهند.

وهكذا جاءت نتائج الانتخابات العامة في ٢٠٠٤/٥/١٠: خسارة لـ (BJP) حزب جاناتا الحاكم، ونجاح لحزب المؤتمر المؤيد لبريطانيا، ما أدى إلى نسف خطة أمريكا لحل النزاع على كشمير عن طريق إيجاد التقارب بين الدولتين. وقد وجهت هزيمة (BJP) ضربةً لخطة أمريكا الأوسع، أي وضع الهند في وجه القوة الصينية المتنامية.

إن نجاح المؤتمر يعني أن الهند ستشدد قبضتها على كشمير أكثر من (BJP). وهذا ما بدا على السطح بعد نجاح المؤتمر. ففي ٢٠٠٤/٠٥/٠٩ قال مستشار الأمن الوطني الهندي الحالي (NJ Dixit): «بالتأكيد سيكون تمسكنا بكشمير أقوى ... لن يكون لدينا أي تنازل عن أرض الهند في جامو وكشمير. كل ما يمكن حصوله هو تصحيحات هامشية على طول خط الفصل». وفي ٢٠٠٤/٠٥/٢٣ قال وزير الشئون الخارجية الهندي (نتوار سينغ) بأن أساس العلاقات بين باكستان والهند هو اتفاقية سيملا (١٩٧٢)، وما تبعها من اتفاقيات وتصريحات بين البلدين. وفي ٢٠٠٤/٠٥/٢٤ ردّ

مشرف على ملاحظات (نتوار) بقوله: «إذا كان (نتوار) يعني أنه لا يوجد قرار بشأن حالة الستاتيكو أو الحركة، فليسمح لي أن أختلف معه. إن هذا ليس هو الحل. إذا كان خط الفصل سيصبح دائمياً، وانتهى الأمر، فهذا ليس هو الحل. إذا كان يعني أن نكتفي باتفاقية سيملا فأنا لا أتفق معه».

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر قد أوضح أنه يريد علاقاتٍ ودّيةً مع أميركا، كما قال (نتوار سينغ): «من مصلحتنا ومن مصلحتهم ومن مصلحة العالم أن تكون العلاقات بين الهند والولايات المتحدة راسخةً وليست عَرَضيةً». إلا أن وثيقة حزب المؤتمر المتعلقة بالأمن والدفاع والسياسة الصادرة سنة ٢٠٠٤ قد جاء فيها: «من المؤسف أن بلداً عظيماً مثل الهند تَمَّ تحجيمه ليصبح مجرد تابع للولايات المتحدة التي تعتبره مضمون التبعية لها. هذه نتيجة سياسة حكومة (BJP/NDA) التي تقدم سياسة أميركا وما تريده أميركا على مصالح الهند في سياسته الخارجية وأمنه الوطني ... إن حزب المؤتمر سيوجه هذه السياسة السيئة اتجاهاً جديداً، واضعاً نصب عينيه المتحولات السياسية والاقتصادية في منطقتنا وفي غيرها». ويدعو بيان حزب المؤتمر أيضاً لبناء سياسة الهند الخارجية على نظرة نهرو، ما يشير إلى سياسة خارجية موالية لبريطانيا، جاء في النص: «إن أهم عمل لحزب المؤتمر هو أن يوفر للهند الحرية في اختيار علاقاته الخارجية ... هذه هي روح السياسة الخارجية التي بنى عليها جواهر لال نهرو توافقاً وطنياً، هذا التوافق الذي اهترأ أثناء فترة حكم (BJP/NDA).

هذا كله يعني أن أميركا ستراجع موقفها من الهند. وقد تدفع باكستان لأن تتخلى عن سياسة كبح جماح المقاومة في كشمير لإضعاف حزب المؤتمر

وحلفائه والضغط عليهم، لولا أن الشعور القوي عند مسلمي باكستان لعودة الإسلام والجهاد، ذروة سنامه، والوضع المزعزع لمشرَّف يجعلان أميركا لا تقدم على هذه المخاطرة. والأسوأ تجاه أميركا أن حزب المؤتمر بدأ في إعادة تشكيل قوات الهند المسلحة التي كان لها علاقات حميمة مع أميركا. وقد بدأ فعلاً بتطهير الجيش من الضباط ذوي الميول الأميركية. وبدون شك فإن هذا سيضعف قدرة أميركا على التأثير في القوات المسلحة الهندية. ما يجعل أميركا دون أي خيار إلاّ الانتظار. والأرجح أن أميركا لن تصوغ أي سياسة تجاه الهند قبل الانتخابات الأميركية في نهاية ٢٠٠٤. لكن أمريكا في جميع الأحوال لن تترك الهند بسهولة بعد أن نفذت إليها طيلة حكم فاجبايي. ومن ثم تبقى قضية كشمير يتقاذفها الكفار المستعمرون وفق مصالحهم ونفوذهم.

أما كيف السبيل لوقف هذه الخيانات من قبل حكام باكستان بحق المجاهدين والمسلمين في كشمير؟

فالجواب على هذا السؤال ينحصر في العمل الجاد من قبل المسلمين الباكستانيين لإسقاط حكومة مشرف وإقامة دولة إسلامية في الباكستان تقوم باسترداد كشمير بالجهاد وبقوة السلاح، وتستمر في مقارعة الهند حتى تعيد شبه القارة الهندية جميعها إلى كنف الإسلام كما كانت من قبل لمدة طويلة، وليس ذلك بمحال ما توفرت قوة الإيمان والإرادة والتصميم على الاستمرار في السير بهذا الطريق حتى تتحقق أهداف المسلمين في تحرير بلادهم من رجس عبدة البقر الهندوس، خاصة وأن باكستان تمتلك قوة عسكرية ضاربة وقوة نووية تستطيع أن تلوح بها لاستنقاذ كشمير التي فشلت الطرق الدبلوماسية في استنقاذها مدة طالت أكثر من نصف قرن.

أيها المسلمون:

إن كشمير بلد إسلامي بل والهند كلها بلد إسلامي، وكما فتحتها **الخلافة** الإسلامية في القرن الأول الهجري، فإن **الخلافة** هي القادرة على إعادة سلطان الإسلام إلى كشمير وإلى شبه القارة الهندية كلها، وإزالة الظلم والاضطهاد والأعمال الوحشية من الهندوس وأتباعهم التي تقع على المسلمين. إن المسلمين في شبه القارة لقادرون على ذلك، إن باكستان وحدها قادرة على ذلك عندما يقودها حاكم مخلص، خليفة راشد، يحكمها بما أنزل الله ويجاهد بها أعداء الله. إن باكستان فيها المقومات الكافية **للخلافة** الراشدة التي تعيد العز للمسلمين وتنقذهم من المآسي التي تصيبهم ليل نهار ليس على أيدي الكفار فحسب بل على أيدي الحكام العملاء كذلك، الذين يهدرون طاقة الجند في قتال إخوانهم المسلمين في شرق البلاد وغربها، يحفظون مصالح أمريكا، ومصالح الهند.

إنكم قادرون يا أهل باكستان أن توقدوا شعلة الخير من جديد، وترفعوا راية **الخلافة**، راية لا إله إلا الله محمد رسول الله ﴿**ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز**﴾.

(٣)

الشيشان

الشيشان هي جزء من منطقة القوقاز أو القفقاس، وهي منطقة جبلية تقع بين البحر الأسود وبحر قزوين (الخزر)، وتشمل هذه المنطقة بلاد الأبخوش وداغستان وأوسيتيا الشمالية والشيشان وهذه البلاد تقع في شمالي القوقاز، كما تشمل مناطق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وأجزاء من تركيا وإيران وهذه المناطق تقع جنوبي القوقاز.

والقوقاز شمالها وجنوبها هي بلاد إسلامية دخلها الإسلام مبكراً، وفتحت حتى قبل بلاد فارس والروم، ففي العام ٢٢هـ زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصلها المسلمون، وساهم في فتحها الصحابي الجليل أبو دجانة، وفتحت تبليسي عاصمة جورجيا على يد الأمير حبيب بن مسلمة زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وبقيت بلاد القوقاز جزءاً من دار الإسلام في الخلافة الأموية والعباسية، لكن الضعف الذي دبَّ في أوصال الدولة العباسية بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ على أيدي التتار (المغول) أدى إلى تدمير الحكم الإسلامي في القوقاز على يد المغول، ومن المفارقات أن هؤلاء المغول الذين نكلوا بالمسلمين قد اعتنقوا الإسلام على أيدي أهل القوقاز المغلوبين، وأقاموا بالتالي حكماً إسلامياً في القوقاز، تشكل في القرن الثالث عشر الميلادي واتخذوا من قازان شرقي موسكو عاصمة لحكمهم، وقويت دولتهم، واشتد عودها، وتوسعت

جنوباً فضمت إليها مناطق القوقاز، وامتد سلطانهم إلى سيبيريا وموسكو نفسها وأصبحت تعرف بالمملكة الذهبية لكثرة ما جمعت من ذهب في عاصمتها، ولشدة ثرائها وعلو شأنها على من جاورها من دول في ذلك الزمان. إلا أن نشوء الدولة الروسية، وتوحيد إماراتها المسيحية الأرثوذكسية، وتوحدها بزعامة موسكو أدى إلى الاصطدام المتواصل مع الدولة التتارية الإسلامية، وانتهى هذا التصادم بعد قرنين من الزمان إلى سقوط الدولة التتارية، وتدمير عاصمتها قازان، واستباحة أهلها، وتحويلهم إلى روس بالقوة بعد أن تم القضاء على ذكورها، وتزويج الكثير من نسائها إلى رجال روس، وتم بذلك إبادة الوجود الإسلامي في قلب روسيا في غفلة من المسلمين الذين لم يتواصلوا مع إخوانهم في الجنوب حيث مركز الدولة. وفي هذه الأثناء تكونت الدولة العثمانية وبدأت بتمرير المساعدات لمسلمي القوقاز وبرعايتهم، وأصبحت تتنازع مع الدولة الروسية السيطرة على المناطق القوقازية التي تحولت إلى مناطق حدودية بين دولتين كبيرتين هما روسيا والدولة العثمانية.

تمكنت الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على القوقاز باستثناء أذربيجان التي خرجت إلى نفوذ الدولة الصفوية في إيران وذلك في عام ١٥٧٨م. واستمر الحكم الإسلامي فيها حتى سنة ١٧٢٢م حيث قام قيصر روسيا بطرس الأكبر بمهاجمة القوقاز واحتل قسماً منها. لكن المسلمين قاموا بطرد الروس في العام ١٧٣٥م مؤقتاً، ثم استمرت الحرب سجالاً بين المسلمين والروس.

لقد استطاع القوقازيون وبدعم من العثمانيين الصمود أمام جحافل الغزو الروسي ما يزيد عن الثلاثة قرون إلى أن ضعفت الدولة العثمانية،

واستطاع الروس بعد ذلك أن يتغلبوا على المقاومة الإسلامية، وأن يفرضوا سيطرتهم على القوقاز في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

ولكن مقاومة أهل القوقاز استمرت ضد القياصرة الروس بالرغم من استخدام الروس لشتى الأساليب الوحشية التي تراوحت بين الإبادة والتنصير والتهجير والتعذيب وتحريق الغابات وإحلال اللغة الروسية محل اللغات العربية والتركية والفارسية.

وبرزت المقاومة الشيشانية من بين المقاومة القوقازية بشكل لافت للنظر، وبرز فيها العلماء والمجاهدون الذين استطاعوا أن يقودوا الشعب الشيشاني قيادة جهادية ناجحة جعلهم يقدمون التضحيات العظام ويؤرقون مضاجع القياصرة الروس الذين تعاقبوا على الحكم. وبرز من المقاومة الشيشانية العنيدة ضد الاحتلال الروسي أيام القياصرة الشيخ منصور الشيشاني الذي قاد حرباً ضروساً ضد الاحتلال الروسي من سنة ١٧٨٥م إلى سنة ١٧٩٤م وكان يسميها حرب الجهاد المقدس. ثم تبعه الإمام مولاي محمد فقاد حرباً عنيفة ضد المحتلين الروس من سنة ١٨٢٤م إلى سنة ١٨٣٢م. ثم جاء الإمام شامل فخاض معارك متواصلة لثلاثين عاماً ضد الروس من سنة ١٨٣٢م إلى سنة ١٨٥٩م.

واستمرت الثورة ضد الروس بقيادة الشيشاني (أومادوييف)، وحركة (طابي أضاييف) وحركة (زلماييف) وحركة الزعيم الشيشاني (علي بك حاجي) الذي أعدمه الروس في غروزني سنة ١٨٧٨م. وحاول الروس جاهدين صد الشيشان عن الجهاد بكل ما أوتوا من حيلة، فوجهوهم إلى الطرق الصوفية ليفرغوا اندفاعهم في الزوايا وحلقات

الـذكر، لكـن ذلـك لم يفـد الـروس لأن كـل الشيشـان بكـل مـذاهبهم كـانوا يهبون للقتال ضد الروس بمن فيهم الصوفية.

لقد كانت مقاومة المسلمين في القوقاز للجيش الروسي شديدة الصلابة أرهقت الروس لدرجة أن لينين فسر سرعة الهزائم التي لحقت بالجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى بأنها كانت نتيجة الإرهاق الذي لحق بهذا الجيش من حرب استمرت بشدة عدة قرون في القوقاز.

وفي العهـد الشيوعي قـام ستالين في نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة بنفـي الشـعب الشيشـاني كلـه مـن بلـده إلى سـيبيريا وكازاخسـتان ومـات في المنفـى نصف الشعب الشيشاني المقدَّر بمليون ومئتي ألف نسمة، وظلوا في المنفى حتى العام ١٩٥٧م حيث سمح لهم بالعودة.

وزاد تنكيـل الشيوعيين الـروس بالمسـلمين الشيشـان عمـا كـان عليـه أيـام القياصـرة حيـث دمـروا المسـاجد وألغـوا التعليـم الـديني وفرضـوا الفكـر الشـيوعي الإلحادي على الناس ونكلوا في الناس أشد تنكيل.

ومـع ذلـك بقـي الشيشـان أقـوياء بـرهم أعـزاء بـدينهم لم تـزدهم جـرائم الشـيوعية ضـدهم إلا صـلابةً وثباتـاً. وقـد شـهد علـى ذلـك كثـير مـن الأدبـاء الروس.

وكـان بوشـكين وليرمنتوف، وفـوق ذلـك تولسـتوي، يكنـون إعجابـاً قريبـاً مـن الرهبـة، لهـؤلاء الشيشـان. ولم تكـن روايـة تولسـتوي «الحـاج مـراد» سـوى تمجيد لشجاعة الشيشان وحبهم للتحرر من ربقة الكافر. وتساءل هيرزن عما إذا كان الشيشان ينتمون إلى فصيلة خاصة من الجنس البشري. وأثناء الفترة

التي قضاها بالغولاق أرخبيل، وهو سلسلة من السجون الروسية، التقى سولجنتسين بأشخاص من ١٥٠ قومية محتجزين هناك. وقال إن الوحيدين الذين لم ينكسروا من بين هؤلاء كانوا هم الشيشان.

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة جمهورية في العام ١٩٩١م لم تكن بلاد القوقاز واحدة من الجمهوريات المستقلة بل استمرت ملحقة بجمهورية روسيا الاتحادية، وأعلن الشيشان بقيادة جوهر دوداييف في ١٩٩٢/١١/١م قيام دولة مستقلة لهم فرفض الروس فوراً الاعتراف بها وحاربوها بلا هوادة، ثم هاجموها في العام ١٩٩٥م إلا أن الروس فشلوا في هذه الحرب وتكبدوا خسائر فادحة وبقيت الدولة الشيشانية تسعى للانفصال عن موسكو انفصالاً تاماً. وفي العام ١٩٩٩م نجح الروس باحتلال الشيشان وبإلغاء الدولة المعلنة، وأعملوا فيها مجازر واسعة، وتنكيلاً فظيعاً، ولم تتحرك أية دولة من دول العالم لنصرة أهل الشيشان أو لمؤازرتهم ضد الوحشية الروسية التي فاقت كل وحشية.

لقد كتبت آنا بوليتكوفسكايا كتاباً عن جرائم الجيش الروسي في الشيشان وضعت له عنواناً (العار الروسي). وآنا بوليتكوفسكايا من أشهر الصحفيات بعد الحقبة الشيوعية، وهي مراسلة (نوفاياغازيتا) أي المجلة الجديدة، وقد زارت الشيشان عدة مرات منذ عام ١٩٩٩، ونقلت في كتابها مشاهد حيةً لجرائم الروس في حرب الشيشان. لقد سطرت في هذا الكتاب واقع المأساة الشيشانية، "فالعاصمة غروزني مليئة بالركام بينما تبدو المئات من القرى الشيشانية مثل مخابئ أشباح. وفي البلاد مقابر جماعية بينما يعيش نصف السكان في ظروف بائسة في مخيمات اللجوء بأنغوشيا المجاورة" كما

قدمت بوليتكوفسكايا قائمة تضمنت جرائم حرب ارتكبت في الشيشان، مثل عمليات الترحيل الجماعي التي اسفرت عن إبعاد نصف سكان الشيشان عن ديارهم والاعدامات الجماعية، كما كشفت بوليتكوفسكايا عن إعدام ١٥٠ مدنيا شيشانيا بواسطة القوات الروسية بدون محاكمة".

وكانت جمعية ميموريال غير الحكومية للدفاع عن حقوق الانسان اتهمت السلطات الروسية بأنها تمارس في الشيشان طرقا شبيهة بما استخدم خلال احلك سنوات القمع الستاليني. وفي مؤتمر صحافي عقد في مقر الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الانسان اتهمت ليدا يوسوبوفا منسقة جمعية ميموريال في العاصمة الشيشانية غروزني واوليغ اورلوف مدير مركز حقوق الانسان للجمعية في موسكو، روسيا باللجوء الي طرق شبيهة بطرق كان يستخدمها جهاز الشرطة السياسية الستالينية في الثلاثينات والاربعينات. وقالت يوسوبوفا ان القوات الروسية والشيشانية الموالية لها تقوم بشكل متزايد بخطف عائلات بأكملها للضغط علي الاشخاص المطلوبين وحملهم علي الاستسلام، مستخدمة طرق الشرطة السرية الستالينية.

في العام ١٩٩٩ قامت القوات الروسية باجتياح الشيشان من جديد لحسم المسألة الشيشانية لصالح روسيا بعد أن كادت الشيشان أن تفرض استقلالها وكان ذلك بناء على تفاهم أميركي روسي انبثق عن تفاهم سري تم بين إيفانوف وأولبرايت. إلا أن الشيشان وكما عرفوا من قبل ورغم ما لحق بهم من خسائر لم تهن عزيمتهم وواصلوا الكفاح ضد الآلة العسكرية الروسية بأكملها دون جبن.

وبعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١ وإعلان بوش "الحرب على الإرهاب"

حاول بوتين استغلال المرحلة لصالح روسيا في الشيشان، فنادى بحرب شاملة على الإرهاب وعمل على الخروج باعتراف دولي بان الحرب في الشيشان هي حرب على الإرهاب، ولطالما ظل يكرر هذا وكان آخرها حين دعا فلاديمير بوتين يوم ٢٠٠٤/٠٢/٠٦ الاسرة الدولية الى الاتحاد لمكافحة الارهاب الذي وصفه بانه "آفة القرن الحادي والعشرين"، وذلك بعد الاعتداء الذي وقع في قطار الانفاق في موسكو. ذلك على الرغم من أن وزير الإعلام الروسي الأسبق بوريس ميرونوف لفت النظر في حديث إلى "الحياة" إلى تزامن عمليات التفجير الكبرى مع الاستحقاقات الانتخابية، مشيراً إلى أن عملية مترو الأنفاق "نسخة مكررة" عن تفجير المباني السكنية التي سبقت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، ودفعت بالملف الأمني إلى رأس أولويات الرئيس الذي تعهد إعادة الأمن إلى الروس وإغلاق الملفات الملتهبة في الشيشان ومنطقة القوقاز كلها.

إلا أن بوتين لم ينجح بفرض كون الحرب في الشيشان جزءاً من الحرب على الإرهاب في العالم، وإن كان له نجاح جزئي في ذلك، وهذا لا يرجع إلى أن أميركا وأوروبا تتخذان موقفا مؤيدا للشيشان، بل على العكس من ذلك وإنما لأنهما ترغبان في المقايضة على ملف الشيشان مقابل الحصول على مصالح أخرى تتنازل عنها روسيا.

الموقف الأميركي:

صرح السفير الأميركي في موسكو ألكسندر فيرشبو في حديث له في ٢٠٠٤/٠٢/٢٩ قائلاً "الموقف الأميركي حافظ على ثباته ازاء هذا الملف

خلال السنوات الأخيرة، ويقوم على عناصر محددة أهمها الاعتراف بوحدة الأراضي الروسية وفي الوقت نفسه معارضة حل الصراع عن طريق القوة أو الارهاب. واعترفت واشنطن أن ثمة ارتباطاً لهذه المسألة بالإرهاب الدولي وأَدَنَّا تدخل "القاعدة" في هذا الصراع، وقدمت الولايات المتحدة مساعدات لموسكو على هذا الصعيد عبر تبادل المعلومات لقطع الطريق على وصول الأسلحة أو الأموال الى الشيشان. ولكن على رغم ذلك، نختلف في تقويم المسألة الشيشانية ونعتقد بأن الصراع هناك ليس مرتبطاً فقط بالإرهاب إذ ان جذوره محلية وهو ناتج من تحرك سياسي – انفصالي، ولا يمكن حله الا باعتماد وسائل سياسية، ونعتقد بأن الجهود التي بذلتها موسكو حتى الآن ليست كافية (اقرار دستور شيشاني وانتخاب رئيس للجمهورية) كما نواصل ادانة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات الفيديرالية والأجهزة التابعة لأحمد قادروف (الرئيس الشيشاني المنتخب)". وقال "ان مسألة النفوذ في الفضاء السوفياتي السابق ستشكل التحدي الأهم أمام العلاقات الروسية – الأميركية".

وكان وزير الخارجية الاميركي كولن باول أثناء زيارته لموسكو ٢٠٠٤/٠١/٢٦ اعرب عن قلق بلاده إزاء "بعض جوانب سياسة موسكو الداخلية في الشيشان"، وكذلك علاقات روسيا مع جاراتها في دول الرابطة المستقلة". وأضاف ان واشنطن تحترم وحدة الاراضي الروسية "لكنها تنظر في المقدار نفسه الى حقوق جيران روسيا". واللافت للنظر أن هذه التصريحات جاءت من باول فور وصوله الى موسكو قادماً من جورجيا.

وكان السفير الأميركي في موسكو ألكسندر فيرشو وصف الزيارة بأنها

فائقة الأهمية. وقال إن باول ينوي مناقشة المسائل المتعلقة بالجمهوريات السوفياتية السابقة مع الجانب الروسي، مشيراً إلى أن أحد أهم أهداف الزيارة تتمثل في البحث عن "نقاط التقاء" بين الطرفين الروسي والأميركي في الفضاء السوفياتي السابق.

مما سبق يتبين أن قضية الشيشان لا تتجاوز كونها مجرد سلعة تقايض عليها أميركا مقابل أن تغض روسيا الطرف عن التوسع الأميركي في القوقاز "جورجيا" ووسط آسيا وشرق أوروبا، ففي هذا الإطار يفهم تصريح باول "ان واشنطن تحترم وحدة الأراضي الروسية "لكنها تنظر في المقدار نفسه الى حقوق جيران روسيا"، وفي هذا الإطار يفهم أيضا اعتراف الرئيسة الجورجية الانتقالية نينو بوردجانادزه بأن تبيليسي قدمت تسهيلات كبيرة الى المقاومة الشيشانية. واعتبرت مصادر قريبة من الكرملين ان الظروف مهيأة لتعزيز الثقة بين الجانبين الروسي والجورجي بعد الزيارة التي قامت بها بوردجانادزه لموسكو ولقائها الرئيس فلاديمير بوتين.

أما تصريحات السفير الأميركي في موسكو ألكسندر فيرشبو فلا تخرج عن إطار الترهيب والترغيب أيضا لموسكو، فهو يقر بوحدة الأراضي الروسية من جهة، إلا أنه لا يعتبر الصراع في الشيشان مرتبطا فقط بالإرهاب إذ أن جذوره محلية وهو ناتج من تحرك سياسي انفصالي.

إذن فإن المسألة الشيشانية لا تعدو كونها محل مقايضة تقايض بها أميركا روسيا على مصالحها في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، فلو خضعت روسيا للمطالب الاميركية فسيبقى الموقف الأميركي على حاله مؤيدا لذبح الشيشان دون هوادة، وحال عدم تنازل روسيا لأميركا فستفتح الأخيرة ملفات

حقوق الإنسان في الشيشان، وحق الشيشان في تقرير المصير وستحاول جعل القضية الشيشانية قضية دولية تعرض على المحافل الدولية، كما أنها ستوعز إلى حكومة جورجيا الجديدة تقديم العون للشيشان ودعمهم وتقديم ملاذ آمن لهم ضد القوات الروسية.

وحديث (صفقة المقايضة) لم يعد سراً بين أمريكا وروسيا، ففي الوقت الذي شنت فيه روسيا حرباً وحشية مدمرة ضد الشيشان في آب ١٩٩٩م عقدت صفقة مقايضة مع أميركا. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز في ١٩٩٩/١١/١٩م أن إيغور إيفانوف وزير خارجية روسيا سلَّم رسالة غير رسمية إلى مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أميركا أثناء اجتماعهما في تركيا في ١٩٩٩/١١/١٨م تنطوي هذه الرسالة على اقتراح (صفقة) مقايضة تغض فيها أميركا النظر عن العمليات العسكرية الروسية ضد الشيشان مقابل مرونة المندوب الروسي في مجلس الأمن في شأن العقوبات على العراق، ومقابل سكوت روسيا على مد أنابيب لنقل النفط والغاز من أذربيجان إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

الموقف الأوروبي:

لا يغاير الموقف الاوروبي الموقف الاميركي من حيث الاساس في شيء، فكلاهما يقايض على الشيشان من أجل الوصول إلى مصالحه الخاصة، ولأوروبا مصالح متعلقة بالتوسع شرقا في إطار الاتحاد الأوروبي، ولا ترغب بعراقيل روسية تواجه مسيرة الاتحاد، كذلك ترغب أوروبا بتعاون استراتيجي مع روسيا لضعفها وحدها في مواجهة المخططات الاميركية، وهذا ما دعا إليه وزير

الخارجية الفرنسي الاسبق دومينيك دو فيلبان في موسكو ٢٠٠٤/٠١/٢٣ حيث دعا إلى بناء "شراكة استراتيجية حقيقية" بين روسيا وأوروبا في مجال الأمن والسياسة الخارجية والدفاع.

واقترح الوزير الفرنسي خصوصاً وضع "آلية مؤسساتية دائمة" في مجال الأمن وذلك أثناء إلقاء خطاب عن فرنسا وروسيا وأوروبا أمام طلاب المعهد الروسي للعلاقات الدولية، إلى جانب نظيره الروسي إيغور إيفانوف.

وقال دو فيلبان: "يمكننا وضع آلية مؤسساتية دائمة تكون مخصصة لدراسة التهديدات التي تواجه القارة الأوروبية وخصوصاً في مجال انتشار السلاح النووي والإرهاب". وأكد أيضاً أن فرنسا على "استعداد للتفكير مع شركائها الأوروبيين بشأن تعاون وثيق مع روسيا في مجال السياسة الخارجية والدفاع الأوروبي". كما اقترح "التفكير في عمليات مشتركة في مجال حفظ السلام".

كما أكد الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والفرنسي جاك شيراك (٢٠٠٤/٠٤/٠٣) على الثقة المتبادلة بين موسكو وباريس، بينما يقوم الاتحاد الاوروبي بعملية توسيع تشمل دولاً في وسط وشرق اوروبا كانت معظمها شيوعية. وخلال زيارة خاطفة قام بها الى روسيا، زار شيراك يرافقه بوتين المنشآت العسكرية في كراسنوزنامينسك في ضواحي موسكو. وقد تناولت المحادثات بينهما الى حد كبير العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوروبي. وقال شيراك إن العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وروسيا عامل اساسي لروسيا ولأوروبا والأهم من ذلك، عامل اساسي لتوازن واستقرار عالم الغد. من جهته، قال بوتين ان الاتحاد الاوروبي شريك اساسي لروسيا الحديثة، مؤكدا ضرورة التوصل

الي حلول مقبولة، في اشارة الي توسيع الاتحاد الذي تقول موسكو انه قد يؤثر على مصالحها. وحول القضية الشيشانية، قال شيراك انهما تطرقا اليها في اطار (...) مكافحة الارهاب، لكنه عبر عن امله في التوصل الى مخرج سياسي للازمة.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقد في ٢٠٠٤/٠٤/٢٢ موقف الاتحاد الاوروبي من الشيشان وقارن الدعوة الموجهة إلى موسكو للحوار مع من سماهم «الإرهابيين الشيشان» بالنداء الذي صدر عن اسامة بن لادن ودعا فيه اوروبا إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وقال في معرض افتتاحه مع سيلفيو بيرلسكوني رئيس وزراء ايطاليا في ليبتسك لأحد المشروعات الروسية – الايطالية المشتركة: «هناك من يدعونا دائما إلى الحوار مع اولئك الذين نعتبرهم إرهابيين..... لقد توجه الارهابي رقم ١ أسامة بن لادن إلى أوروبا بنداء يقترح فيه المفاوضات التي اعلم انها رفضت. انني اتساءل عن السبب الذي جعل اوروبا ترفض هذا النداء ما دام هناك من يحاول التوجه الينا بمثله». وقال بوتين انه يعتبر مكافحة الارهاب مسألة اساسية في علاقات روسيا مع الاتحاد الاوروبي. وأشار إلى ان موسكو «ستستقبل غدا رومان برودي رئيس اللجنة الاوروبية وستعرض على مائدة المفاوضات معه المسائل المتعلقة بكل القضايا بما فيها الارهاب في الشيشان ونداء بن لادن الذي توجه به إلى اوروبا».

وفي ٢٠٠٤/٠٤/٢٣ توجه رومان برودي حيث قال في كلمة ألقاها في موسكو "دعونا نوضح أن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل تام وغير مشروط وحدة الأراضي الروسية. وإضافة إلى ذلك فإن لدينا قضية مشتركة هي ضرورة مكافحة الإرهاب". وأضاف برودي بعد يوم من إجراء محادثات مع

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو بشأن توسيع الاتحاد الأوروبي ليصل إلى حدود روسيا في الأول من مايو/ أيار "لا يمكن مكافحة الإرهاب عن طريق القوة فقط. إن مكافحة الإرهاب تجعل من التزامنا المستمر بالقيم الديمقراطية أكثر ضرورة". ولكن رئيس المفوضية الأوروبية السابق أكد أيضا أن "احترام حقوق الإنسان لا يحد من فعالية الحرب على الإرهاب".

بهذا وفي ظل تخاذل وتواطؤ حكام المسلمين الذين لم يجدوا ما يقدمونه إلا قرار قمة «منظمة المؤتمر الاسلامي» الذي انعقد في تشرين أول من العام الماضي اعتبار النزاع في الشيشان «مشكلة روسية داخلية» وتوجيه الدعوة لعدو الله الكافر الصليبي جزار المسلمين فلاديمير بوتين لحضور مؤتمر القمة الذي انعقد في كوالامبور حيث استقبلوه استقبال الابطال. وفي ظل خضوع قضيتهم للمقايضة على المصالح بين الدول التي تتشدق بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يجد الشيشان إلا الله معينا لهم، وسيظل الشيشان وبحسب استراتيجيتهم القديمة، وهو الامر الذي ربما اصبح جزءاً من طبيعة أبناء الشيشان الأبطال، والتي كانت دائما القتال من منطلق عدم وجود اصدقاء. فهم اعتادوا على ذلك لقد حارب الشيشان وحدهم دائما. وعندما هُجِّرَ الشيشان لم يرتفع صوت واحد بالاحتجاج، فإلى متى سيظلون يحاربون وحدهم؟

متى سيكون للمسلمين خليفة يعلن النفير العام ويسيّر الجيوش لنصرتهم وللانتقام للشيوخ والنساء والأطفال بضربات تنسي الروس وساوس الشيطان، وتعيد المسلمين إلى واقع عظمة الإسلام؟

(٤)

أفغانستان

تتميز أفغانستان بأنها دولة حاجزة بين مجموعة من القوى الكبرى والقوى الإقليمية في وسط آسيا. فهي دولة حاجزة بين روسيا وشبه القارة الهندية، وهي مانعة من وصول الروس إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي وبحر العرب.

وفي أيام الاستعمار البريطاني للهند كانت أفغانستان حاجزاً حقيقياً بين روسيا القيصرية وبريطانيا الإمبريالية، حتى أن أحد حكام الأفغان شبهها بشاة تقع بين الدب الروسي والأسد البريطاني، ورُوعي في رسم الحدود السياسية لأفغانستان بين روسيا وبريطانيا إلحاق هضبة البامير وممر واخان – خيبر – كمخرج للصراع البريطاني والصيني والروسي على المنطقة، فبدت خريطة أفغانستان من جهة الشمال الشرقي مثل عنق أوزة ممتداً حتى الصين فاصلاً باكستان عن روسيا وعن توابعها السابقة المتمثلة في جمهوريات آسيا الوسطى، وكان يسميها اللورد كورزون نائب ملك بريطانيا في الهند (بساحة وغى آسيا) نظراً لتلاحق الحروب على أراضيها.

إن طبيعة هذا الموقع الجغرافي الحساس لأفغانستان، وكونها دولة بلا منافذ بحرية، جعلها موطئ قدم، وممراً، وبوابةً لكل الغزاة والفاتحين لقارة آسيا. ففي القديم اتخذها الاسكندر المقدوني موطئ قدم له في الغزو الإغريقي للشرق في العام ٣٢٩ قبل الميلاد، والمسلمون فتحوها وألحقوها بدار الإسلام بحلول

العام ٦٥٤م، ومرَّت منها جيوش جنكيزخان، كما مرَّ منها الأتراك والهنود والفرس. وأما في العصر الحديث فقد طرق أبوابها الإنجليز والقياصرة الروس والسوفيات وأخيراً الأميركان، بعد أن أدركوا أهمية أفغانستان، فهي بوابة الحصار لروسيا والصين عن طريق آسيا الوسطى، فضلاً عن أهميتها كممر لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى باكستان ثم الموانئ الضخمة التي أقامتها على سواحلها في بحر الهند وبحر العرب. وموضوع النفط حيث وجد هو مركز تنبه عند أمريكا تسعى للهيمنة عليه، وعلى طرقه.

والشعب الأفغاني وبالرغم من تعدد قومياته وأعراقه من باشتون وطاجيك وأوزبيك وهزارا وغيرهم إلا أنه بشكل عام شعب مسلم شديد التدين، لا يؤمن بغير الإسلام نظاماً لحياته اليومية وطريقة لعيشه.

في القرن التاسع عشر وقعت أفغانستان فريسة للصراع البريطاني الروسي، وخاضت بريطانيا من أجل السيطرة على أفغانستان ثلاثة حروب ضد الشعب الأفغاني لتحجيم روسيا، الحرب الأولى كانت بين عامي ١٨٣٩م – ١٨٤٢م وهزم فيها الجيش البريطاني هزيمة منكرة، وتولى الحكم بعد هذه الحرب دوست محمد خان للمرة الثانية، وقد عقد معاهدتين مع بريطانيا: الأولى في ١٨٥٥م، والثانية في ١٨٥٧م. والحرب الثانية كانت بين الأعوام ١٨٧٨م – ١٨٨٠م وهزم فيها البريطانيون أيضاً، ولم يحققوا أهدافهم في السيطرة على أفغانستان، وتولى الحكم بعد هذه الحرب عبد الرحمن خان الذي انتهج سياسة خارجية محايدة بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية وأما الحرب الثالثة فكانت في العام ١٩١٩م وانتهت بتوقيع بريطانيا معاهدة روالبندي في ١٩ آب من العام نفسه مع الملك الأفغاني أمان الله الذي ركَّز النفوذ السياسي

البريطاني في أفغانستان.

ولما حاول هذا الملك أن يُخرج البلاد الأفغانية من حضارتها الإسلامية وقرَّر إلغاء الحجاب وإدخال الصبغة الغربية إلى أفغانستان، اندلعت ثورة شعبية إسلامية ضده بقيادة حبيب الله الملقب (بابن السقا) وتم إقصاؤه من الحكم وإعادة إضفاء الصبغة الإسلامية إلى أفغانستان. ولكن بريطانيا التي سيطرت عسكرياً على أفغانستان في حكم أمان الله تمكنت من قتل ابن السقا عن طريق نادر شاه أحد القادة العسكريين السابقين الموالين لأمان الله والذي أعاد هيكلة النظام الملكي الموالي للإنجليز في أفغانستان من جديد.

وفي العام ١٩٣٣م تولى الحكم ظاهر شاه ابن نادر شاه وعمره ١٩ سنة واستمر في الحكم قرابة الأربعين عاماً موالياً للإنجليز، تتخللها فترات (استقلال) في سياساته، وبخاصة في الخمسينات والستينات، عندما كان يستغل تضارب مصالح روسيا وبريطانيا في أفغانستان لانتهاج سياسة بعيدة عنهما، ثم يعود لسياسة الإنجليز من جديد، إلى أن أطاح به ابن عمه محمد داود ذوي الميول اليسارية والمؤيدة للاتحاد السوفياتي في العام ١٩٧٣م.

وفي فترة حكم الملك ظاهر شاه الطويلة لأفغانستان تمكن الاتحاد السوفياتي من إحداث بعض الاختراقات لمصلحته، كبيع معدات عسكرية حديثة للحكومة الأفغانية في العام ١٩٥٣م، وكتقديم الدعم لتكوين حزب شيوعي أفغاني في العام ١٩٦٥م بزعامة نور محمد طاراقي "تَرَكي"، كما واستطاع في الأعوام الأخيرة من حكم ظاهر شاه إثارة بعض القلاقل السياسية في أفغانستان على طريقة إيجاد التناقضات والصراع بين الطبقات التي كانت تنتهجها الشيوعية عادة.

وبمجيء محمد داود إلى الحكم في العام ١٩٧٣م خرجت أفغانستان من قبضة الإنجليز، ووصل الشيوعيون إلى الحكم بسهولة بعد ذلك بخمس سنوات، حيث أطاحوا بمحمد داود الذي ساعدهم في إدخال الشيوعية إلى البلد، وأتوا بنور محمد طاراقي "تَرَكي" إلى الحكم في العام ١٩٧٨م الذي وقَّع في العام نفسه معاهدة مع بريجينيف الزعيم السوفياتي تسمح لقوات الاتحاد السوفياتي بالدخول إلى أفغانستان، وهو ما أثار حفيظة أميركا وبريطانيا وأخلَّ بالتوازن الدقيق في موازين القوى الدولية للمرة الأولى، منذ عقود طويلة، لصالح الروس في منطقة حساسة وبالغة الخطورة.

وفي هذه المرحلة برز دور أمريكا في الصراع حول أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، فدبرت انقلاباً ضد نور محمد طاراقي "تَرَكي" على يد شيوعي موالٍ للغرب اسمه حفيظ الله أمين كان قد خدع الروس بظهوره شيوعياً في الوقت الذي كان فيه على قناة مفتوحة مع المخابرات الأمريكية، فاستولى على السلطة في العام ١٩٧٩م وقتل طاراقي "تَرَكي". ونكَّل بالشيوعيين الموالين للسوفيات، فردَّ الروس على ذلك بعنف بأن غزوا أفغانستان في ٢٧ من كانون أول من العام نفسه وقتلوا حفيظ الله أمين، ونصَّبوا حكومة شيوعية جديدة في كابول برئاسة ببرك كارميل "بَبْرَك كارْمَل" الذي جاءوا به معهم من روسيا، وعلى إثر ذلك اندلعت مقاومة عنيفة وانتشرت في جميع أنحاء البلاد، وتدفق المهاجرون، وانتظم المقاتلون في مليشيات عدة، وبدأت صفحة جديدة من التاريخ الأفغاني برز فيها عنصر الجهاد في قتال الشيوعيين، وانتشرت الروح الجهادية بقوة في كل أقطار العالم الإسلامي ضد الكفار الشيوعيين الغزاة.

استغلت أميركا هذا الوضع الجديد في أفغانستان وتدخلت بكل ثقلها

فيه وذلك بحجة الغزو السوفياتي للبلاد الأفغانية الذي أخلَّ بالاتفاقات التاريخية مع بريطانيا، تلك الاتفاقيات التي لا تسمح للقوات الروسية في تلك البقعة بتجاوز حدود نهر أمودريا (جيحون)، وبدأت المعونات العسكرية والمالية بالتدفق على المجاهدين الأفغان من العام ١٩٨٠م حيث أصبحت المساعدات الأميركية للمجاهدين تبلغ سبعمائة مليون دولار سنوياً، عدا عن الأسلحة، وبخاصة صواريخ ستينجر التي بدأت تصل إلى أيدي المجاهدين في أواخر عام ١٩٨٦م والتي كانت سبباً رئيسياً في شل الطيران السوفياتي وإسقاط مئات الطائرات السوفياتية.

وكان غرض أميركا من هذا التدخل هو الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية الثمينة للولوج إلى منطقة لم تطأها أقدامها من قبل، ولتصبح بالتالي وجهاً لوجه أمام كل من روسيا والصين، ولتسارع في إرهاق الاتحاد السوفياتي اقتصادياً ومن ثم إسقاطه ولتتحول إلى لاعب رئيسي في أقاليم بالغة الأهمية بالنسبة للدولة الأولى في العالم، حيث أن المنطقة تعج بالمصالح بعيدة المدى لأميركا، خاصة وأنها قريبة من مناطق آسيا الوسطى وبحر قزوين الغني بالنفط والغاز والثروات المختلفة.

وأحست روسيا بعد سبع سنوات من غزوها لأفغانستان بورطة حقيقية، حيث إن المقاومة أصبحت توقع أفدح الخسائر بالقوات السوفياتية، وأصبح الاقتصاد الروسي ينزف، والأمور في أفغانستان صارت تسير لغير صالحها، لذلك حاولت إيجاد مخرج سياسي لها من هذا المأزق فاستبدلت في محاولة فاشلة عام ١٩٨٧م نجيب الله بكارمل بطريقة سلمية، حيث قدم الأخير استقالته، وتولى نجيب الله – الذي كان رئيساً للاستخبارات – السلطة، وبدأ

ينـادي بسياسـة (المصـالحة الوطنيـة) مـع تيـارات المقاومـة تمهيـداً لانسـحاب السـوفيات مـن البـلاد، لكـن هـذه السياسـة أيضـاً لم تـنجح إذ ازدادت الحـرب ضراوة، وحقق المجاهدون المزيد من الانتصارات على الروس واسقطوا قرابة مائتي طائرة سوفياتية.

أيقـن السـوفيات بعد ذلـك بـأنهم مهزومـون وقتـل مـن جنـودهم مـا يزيـد عن خمسة عشر ألف رجل، وأيقنوا بأن أميركا لن تتوقف عن دعم المجاهدين، فاضطرهم ذلك إلى الانسحاب من أفغانستان في ١٤ شباط عام ١٩٨٩م.

واستمر القتال بين المجاهدين وحكومة نجيب الله التي استمر السوفيات بمساعدتها حتى العام ١٩٩٢م حيث سقطت العاصمة كابول بأيدي المجاهدين وانتهى الحكم الشيوعي في أفغانستان نهائياً.

وتـولى الحكـم في الفـترة اللاحقـة برهـان الـدين ربـاني رئـيس الجمعيـة الإسلامية المدعوم بقوات الميليشيا العسكرية للجمعية التي يقودها أحمد شاه مسعود، ولكـن المشـكلة الـتي نشـأت هـي أن ربـاني ومجموعتـه مـن الطاجيـك الذين لا يشكلون أكثرية في أفغانستان، والأهـم من ذلك أنهم غير مدعومين من باكستان الجارة القوية والرئيسية لأفغانستان والتي دعمت المجاهدين طوال سـنوات الحـرب الطويلـة ضـد السـوفيات، لـذلك رفضـت المجموعـة البشـتونية بزعامة قلب الدين حكمتيار الموالية لباكستان آنذاك التسليم بقيادة الطاجيك للدولـة والـتي كانـت القبائـل البشـتونية قـد استأثرت بقيادتها على مـر القـرون. ونتج عن ذلك اقتتال داخلي مستديم بين قوات رباني ومسعود من الطاجيك وبين قوات حكمتيار من البشتون، وبلغت ضحايا هذا الاقتتال الطائفي بين المجموعتين خمسة وعشرين ألف أفغاني. وفي أثناء هذا الصراع كانت إيران

وطاجيكستان تدعمان جماعة رباني بالمال والسلاح والإسناد السياسي في المحافل الدولية، بينما كانت باكستان تحتضن جماعة حكمتيار.

ولما عجز حكمتيار عن حسم الصراع مع رباني لصالح باكستان، تحولت عنه الحكومة الباكستانية، وبدأت في العام ١٩٩٤م بتشكيل مجموعة بشتونية جديدة عرفت باسم (الطالبان)، حيث تولت أجهزة الاستخبارات الباكستانية إعدادها بمعرفة من أجهزة الاستخبارات الأميركية كبديل عن جماعة حكمتيار.

وانطلقت طالبان مدعومة من باكستان بقوة وسرعة، واجتاحت الأراضي والمدن الأفغانية التي تساقطت في أيديها الواحدة تلو الأخرى، وفي غضون عامين فقط استطاعت طالبان أن تحتل العاصمة كابول ودخلت قواتها إليها في العام ١٩٩٦م وأقامت إمارة إسلامية في أفغانستان برئاسة الملا محمد عمر. وأطاحت بحكومة رباني، التي فرت قواتها إلى المناطق الشمالية الشرقية المجاورة لطاجيكستان.

واعترفت باكستان والسعودية والإمارات بحكم طالبان وانحسمت بذلك الأمور في أفغانستان لصالح أميركا عن طريق باكستان الدولة العميلة الرئيسة لأميركا في المنطقة التي كانت تدعم مباشرةً وبقوة (طالبان).

لكن القتال في شمالي أفغانستان لم يتوقف بين قوات طالبان وقوات رباني ومسعود ومعهما قوات الميليشيا الأوزبكية بقيادة عبد الرشيد دوستم، حيث كانت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والهند تقدم الدعم لقوات مسعود ودوستم بينما كانت باكستان والسعودية بإسناد أميركي تتولى دعم قوات

الطالبان.

وبين العامين ١٩٩٦م و١٩٩٨م عُقدت مفاوضات بين مسؤولين من حركة الطالبان ومسؤولين أميركيين تتعلق باعتراف أميركا بحركة طالبان كحكومة رسمية في أفغانستان وتسليم الطالبان مقعد أفغانستان الشاغر في الأمم المتحدة، وعُقدت مفاوضات أخرى بين حركة الطالبان وشركتي (يوناكال) الأميركية و(دلتا) السعودية لإبرام صفقة نقل الغاز من آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى باكستان والمحيط الهندي، لكن تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨م أوقف العمل بالاتفاق الذي وُقع في عشق أباد عاصمة تركمنستان في العام ١٩٩٧م

لقد كانت علاقة طالبان ودية وطيبة مع الولايات المتحدة ومع السعودية إلا أن تفجير السفارات سمم هذه العلاقة، وبدأت أميركا وتابعتها السعودية بعد ذلك بإعادة النظر في هذه العلاقة، فقامت طالبان بالتفاوض مع السعودية لتسليم أسامة بن لادن لها كونه اتهم بحوادث تفجير السفارات لكي تنهي هذه القضية، إلا أن قيام الطائرات الأميركية بقصف أفغانستان في العام ١٩٩٨م حال دون إتمام المفاوضات حول التسليم. وقد صرح تركي الفيصل رئيس المخابرات السعودية، في حينه، في مقابلة تلفزيونية لمحطة MBC بالقول: "إن سلطات طالبان كانت مستعدة لتسليم بن لادن للسعودية، وكانت تجري مفاوضات بهذا الشأن ولكن أحداث ١٩٩٨م أوقفت العملية".

وبعد ذلك زادت العمليات المنسوبة للقاعدة، وبدأت أميركا بالبحث عن بدائل جديدة لأفغانستان خارج الطالبان التي اعتبرت حامية لتنظيم القاعدة الذي أصبحت تعتبره أميركا تنظيماً إرهابياً.

وما إن جاءت تفجيرات الحادي عشر من أيلول حتى انقلبت الأمور رأساً على عقب وتغيرت نظرة أميركا إزاء الإسلاميين الذين كانت تتعاون معهم في السابق تغيراً جذرياً، واعتمدت فكرة محاربة (الإرهاب) كأساس للسياسة الخارجية الأميركية الجديدة في عهد حكومة بوش الابن.

وفي عجالة من أمرها، أعادت أميركا علاقاتها مع مجموعة رباني ومسعود وأعادت دوستم الذي كان لاجئاً سياسياً مطروداً في تركيا إلى أفغانستان، وأمدت قوات مسعود ودوستم بالسلاح والمال وتخلت عن طالبان، وعرف هذا التحالف بين هذه القوات المدعومة أميركياً (بتحالف الشمال) ثم بدأ الغزو الأميركي الوحشي لأفغانستان بعد أن تم تخلي الباكستان عن دعمها لطالبان وبعد أن سمحت لأميركا باستخدام أجوائها وموانئها وقواعدها الأرضية للهجوم على أفغانستان، وسجَّلت طالبان في أواخر أيامها موقفاً قوياً بانعتاقها من النفوذين الأميركي والباكستاني، وتمثل هذا الانعتاق برفضها الاستجابة للضغوط الباكستانية لتنفيذ طلبات أميركا وردت الوفود الحكومية الباكستانية التي مارست عليها الضغوط الشديدة على أعقابها، ولم تخضع لطلباتها، ولكن هذا جاء متأخراً بعد أن حشرت في الزاوية.

وقامت أميركا باستخدام قوات التحالف الشمالي بمثابة قوات مشاة للجيش الأميركي ودروع بشرية لتقليل خسائرها. وهكذا وفي ٢٠٠١/١٠/٧ شنت أمريكا رأسُ الكفر وحليفتها بريطانيا حرباً وحشيةً على المسلمين فقامت بقصف المدن الأفغانية: كابول وقندهار وجلال آباد وغيرها بصواريخ توماهوك وقاذفات القنابل وشتى أنواع الأسلحة. وقد كانت تنطلق من أجواء ومياه وأراضي المسلمين التي أباحها لهم الحكام الخونة وبخاصة في باكستان

وأوزبيكستان. واستمر ذلك على مدى أسابيع متوالية. وعلى الرغم من الشجاعة العظيمة والصلابة الفائقة التي أبداها المسلمون في مقاومة المعتدين، بما تيسر لهم من أسلحة بسيطة بالنسبة لقوى العدوان، إلا أن كثافة الهجوم الوحشي من المعتدين وخيانة الحكام حول أفغانستان أدت إلى سقوط أفغانستان بيد أميركا في العام ٢٠٠١م.

لقد بلغت حصيلة ضحايا الأفغان خلال ربع القرن الأخير نحو مليونيْ نسمة، أي أنه سقط هذا العدد الكبير من الضحايا فقط منذ الغزو الروسي لأفغانستان في العام ١٩٧٩م وحتى ما بعد الغزو الأميركي لها في العام ٢٠٠١م. وتوجت هذه التضحيات الأفغانية الهائلة وللأسف الشديد بتنصيب حميد قرضاي (كرزاي) كحاكم دمية لأميركا في أفغانستان.

ووقعت وثيقة بون التي وضعت الدستور الأفغاني الجديد في ٢٠٠١/١٢/٦م والتي استصدرت أميركا من مجلس الأمن القرار رقم ١٨٨٣ لتأييدها، وأعطى الدستور الذي ورد في الوثيقة أميركا دوراً بارزاً بشوب الأمم المتحدة في تقرير شؤون الشعب الأفغاني الداخلية والخارجية، وفي الإشراف على كل صغيرة وكبيرة في أفغانستان، فاشترطت الوثيقة حضوراً أميركياً في تأسيس الهيئة الدستورية، وفي تأسيس هيئة للخدمة المدنية، وفي أعمال وصلاحيات الحكومة، وفي أي تغيير يتعلق بالقواعد الإجرائية لجميع مؤسسات الدولة، وفي مراقبة تنفيذ جميع نواحي الاتفاقية، أي أن أميركا نصَّبت من نفسها الحاكم الفعلي للدولة إلى ما شاء الله. وهذا ما يكشف مكنونات أمريكا من أن القصد هو الهيمنة على المنطقة الإسلامية، وليس أن توجد حكماً (محرراً) كما تزعم، بل إن حربها التي أعلنتها بحجة مكافحة الإرهاب ما

هي إلا مدخل لحرب صليبية على الإسلام والمسلمين، لإحكام السيطرة على بلادهم، ولإبعاد الإسلام من حياتهم كما فعلوا ويفعلون في أفغانستان والعراق، وكما هو مسطور في مشروعهم (الشرق الأوسط الكبير). فهي حرب صليبية كشفتها الأعمال العسكرية والسياسية والتعليمية التي تمارسها امريكا حيث حلت في البلاد الإسلامية، بل إن بوش الابن كشفها منذ الأيام الأولى لأحداث ٩/١١ وذلك في خطابه في ٢٠٠١/٩/١٦ حيث أعلن أن حربه على الإرهاب هي حرب صليبية، ولم يكن قد مضى على حادث التفجير الهائل المذكور سوى أربعة أيام لا تكفي لإكمال تحقيق حول حادث لا يصل إلى عشر معشاره مما يدل على ما هو مخبوء في خزائن الساسة الأمريكان ضد الإسلام والمسلمين.

وهو وإن قالها (حرب صليبية) ليجمع أعداء الإسلام حوله إلا أنها جمعت المسلمين لمقاومته. وها هي المقاومة في أفغانستان تقوى وتشتد حتى إن الذين اختلفوا بالأمس مثل طالبان وحكمتيار رئيس الحزب الإسلامي، تناقلت الأخبار أنهم يقاتلون أمريكا عن قوس واحدة.

ولَم تستطع القوات الأمريكية ومعها القوات الأممية (إيساف) وقيادة حلف الأطلسي من مد نفوذ الاحتلال (وبشكل غير تام) إلا على العاصمة، بينما بقيت جميع المناطق الأفغانية خارج كابول مسرحاً للعمليات المسلحة التي لَم تتوقف يوماً بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان.

لقد نصت اتفاقية بون المذكورة، في المرحلة الأخيرة منها، على عقد انتخابات في حزيران ٢٠٠٤م، رئاسية وبرلمانية في أفغانستان، إلا أن عظمة المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي أجبرت المحتلين ومن ثم حكومة كرزاي على

تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى أيلول هذا العام وتأجيل الانتخابات البرلمانية إلى ربيع العام القادم.

وكانت أمريكا قد نجحت سابقاً في المرحلة الأولى من الاتفاقية في إنشاء حكومة انتقالية برئاسة عميلها كرزاي، ونجحت أيضاً في تهميش دور أوروبا التي كانت ترى أن يرأس الحكومة ظاهر شاه ورجاله.

وقد نقلت جريدة النيويورك تايمز أن مبعوثي الولايات المتحدة ضغطوا على الملك كي ينسحب عن الأنظار كي يتسنى للويا جيرغا اختيار قائد الأمة بنفسها. وقبل أن يتاح لظاهر شاه بالإدلاء برأيه حول ذلك، أعلن زالماي خليل زاد (وهو الآن سفير الولايات المتحدة في أفغانستان) للصحافة: "إن الملك السابق غير مرشح لمنصب في السلطة الانتقالية. وهو يوكل رئيس المجلس كارزاي.".

ثم نجحت أمريكا في ٣ من يناير/كانون ثاني ٢٠٠٤م وتحت رعاية الأمم المتحدة بالضغط على مجلس ممثلي الأفغان (لويا جيرغا) لإقرار دستور مدني جديد لأفغانستان. ويمنح هذا الدستور سلطات كبيرة للرئيس ويقلل من السلطات الممنوحة للمجلس (البرلمان) الذي ليس بحوزته سوى حق الفيتو في اجتماع الوزراء. وقد أطلق عليه السفير الأمريكي في أفغانستان، زالماي خليل زاد: "أحد الدساتير الأكثر لمعاناً في العالم الإسلامي." وأثنى الرئيس بوش على هذا الدستور في تصريح له من واشنطن قائلاً بأنه "يشكل أساساً للمؤسسات الديموقراطية" في أفغانستان. وبهذه الطريقة شقت أمريكا طريقاً علمانياً جديداً للشعب الأفغاني كما وشرَّعت حكومة كارزاي الانتقالية. وآخر ما يجب القيام به وفق مراحل الاتفاقية هو أن يرأس كارزاي الجمهورية ويشكل حكومة

جديدة عبر انتخابات المرحلة الأخيرة. ولكن، الوضع الأمني المتفاقم قد أدى إلى تأجيل الانتخابات.

لقد استمر وضع المقاومة المتأجج رغم كل الحشود التي حشدتها أمريكا من قوات دولية وحلف أطلسي وقوات أمريكية بالإضافة إلى مساعدة القوات الباكستانية، ومع ذلك لم تستطع هذه الحشود ضبط الأمن لعقد الانتخابات، فلجأ مخططو السياسة الأمريكية إلى محاولة تهيئة الأجواء الأمنية للانتخابات عن طريق الأعمال السياسية.

ولهذا شهدت أفغانستان تحركات دبلوماسية واسعة من جانب حكومة كرزاي والأميركيين هناك، منها دعوة طالبان للمشاركة في الانتخابات المزمع عقدها في سبتمبر (أيلول) المقبل، والتي كان من المقرر اصلا اجراؤها في يونيو (حزيران) المقبل ولكن تقرر تأجيلها الى سبتمبر بسبب مخاوف أمنية.

وترمي هذه الانتخابات إلى إضفاء الشرعية على حكومة كرزاي العميلة وإيجاد الاستقرار السياسي في أفغانستان لإتمام الخطط الإقليمية الاميركية، ولكن الملا داد الله وهو قائد كبير في طالبان سارع يوم ٢٠٠٤/٠٤/٢٥ الى رفض عرض كرزاي وكرر التهديد بإفشال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في افغانستان. كما نفى ان طالبان تجري محادثات مع الحكومة. وكان كرزاي قد قال ان حكومته تجري محادثات مع الحركة المتشددة لأنهاء تمردها الدموي.

ويجئ هذا في ظل استمرار أعمال المقاومة للمحتل الأميركي في أفغانستان وزبانيته من حكومة كرزاي العميلة إذ لا يكاد يمضي يوم لا تؤرق فيه الانفجارات مضاجع المحتل الكافر وأذنابه هناك، ما دفع المحتل للبحث عن

المزيد من الدول التي يستطيع إقناعها بإرسال جيوشها لمساعدته في أفغانستان.

ولهذا قال نيكولاس بيرنز السفير الاميركي لدى الناتو في ٢٠٠٤/٠٤/٢٦، ان اسبانيا وتركيا الى جانب المانيا وسبع دول اخرى (ليس لديها قوات في العراق) اعربت عن استعدادها للمشاركة بقوات في أفغانستان لتمكين الحلف من توسيع مهمته خارج العاصمة الافغانية كابل. وصرح ايضا بأن قوات هذه الدول يمكنها المشاركة في إقرار الامن خلال الانتخابات الافغانية التي تجري في سبتمبر (ايلول) بناء على طلب الرئيس الافغاني حميد كرزاي، الذي يخشى على الانتخابات في الاقاليم المضطربة من تنظيمات ميليشيا خاصة غير منضبطة. وقال بيرنز للصحافيين على متن طائرة تقل الجنرال جيمس جونز القائد العسكري لحلف الاطلسي وسفراء ٢٦ دولة في الحلف الى كابل: «هناك عدد من الحكومات لا تشارك في العراق او التي تغادر العراق مثل اسبانيا لديها فائض من القوات».

وذكرت البي بي سي في ٢٠٠٤/٠٢/٠٦ «أن وزراء دفاع حلف شمال الاطلسي (الناتو) اتفقوا في اجتماعهم الذي عقد في ميونيخ على زيادة قوات حفظ السلام التابعة للحلف المنتشرة في أفغانستان.

وقال اندرو ليزلي نائب قائد قوات الناتو في افغانستان المنتهية مدة خدمته ان قوات ايساف يجب ان تعزز قواتها لتصل الى ١٢ الف جنديا حتى تتمكن من الحفاظ على الأمن.

واضاف ان قوات الناتو يمكن ان تستمر مهمتها في افغانستان لمدة قد تصل الى عشر سنوات.

وشدد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد على أن المهمة الحالية يجب أن تؤدى بأعلى كفاءة ممكنة قبل إرسال مزيد من الجنود.

وقال أثناء رحلته قادما من واشنطن: "أعتقد أن مهمة الناتو الأولى يجب أن تكون الأداء بشكل جيد في أفغانستان.".

واقترح الأمين العام للناتو العمل على تقوية الروابط بين قوات إساف وبين القوات الأمريكية المنتشرة في أفغانستان والتي يبلغ قوامها ١٢ ألف جندي.».

لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل في إضعاف المقاومة عسكرياً أو سياسياً، وكانت النتيجة أن مقاومة المسلمين من طالبان وقاعدة وغيرهم قد قويت واشتدت، وأن قتال المحتلين لأنهم كفار قد تركز في أذهان الأفغان وازداد قوةً على قوة.

هذه هي أفغانستان، وهذا هو ما انتهت إليه حرب أمريكا وبريطانيا وأحلافهما من جانب، وطالبان كدولة ثم طالبان وحكمتيار وباقي المسلمين في أفغانستان كمقاومة. وهي جديرة بالاهتمام وبخاصة حكم (طالبان)، وحكم تحالف الشمال، وحكم كرزاي، ودور أمريكا وباكستان. وهذه الأحداث تستأهل الوقوف عندها لأهميتها ولأخذ العبر من دروسها ليكون المسلم على بينة من أمره فلا يقع في حبائل العدو ثم يندم حيث لا ينفع الندم.

إن أول هذه الدروس هو وجوب عدم التعاون مع الكافر الأجنبي وعدم الوثوق به بأي حال من الأحوال، لأن الكفار لا يريدون لهذه الأمة خيراً، فهم

يقاتلون في سبيل الشيطان، ويكيدون للأمة الإسلامية ويتربصون بها الدوائر. وحتى الذين تحالفوا مع أميركا فإنهم لم يستفيدوا منها شيئاً، فإذا ما انتهت أدوارهم لفظتهم أمريكا.

فالوثوق بأميركا هو وثوق بالشيطان، والاعتماد عليها هو اعتماد على عدو حاقد يناصب الأمة الإسلامية بمختلف فئاتها عداء دائماً. وحتى باكستان التي خانت طالبان ومكَّنت أميركا من الدخول إلى أفغانستان والقضاء على طالبان لم تستفد هي الأخرى شيئاً من أميركا جراء خيانتها الفظيعة هذه، إذ إن أميركا تحالفت مع الهند العدو الأكبر لباكستان وضغطت على برويز مشرف ليتنازل عن كشمير وليقمع المجاهدين.

والدرس الثاني هو عدم الوثوق بعملاء أمريكا، فقد كان النظام الحاكم في باكستان وراء إنشاء طالبان، فلما تطلبت مصلحة أمريكا غير ذلك لفظوا طالبان وضيقوا عليها الخناق.

والدرس الثالث هو الوعي السياسي، فالمؤمن كَيِّس فَطِن، لا يؤخذ من غفلة. لقد كانت طالبان يشدها رباط في الأمر والنهي مع حاكم باكستان وهو غارق في أحضان أمريكا، وطالبان تظن أنها بذلك تحسن صنعاً.

أما الدرس الأخير فإن الإسلام لا يقبل الحلول الوسط، فقد كان على طالبان، وقد وصلت إلى الحكم، أن تعلنها خلافة وأن تفك ارتباطها بعملاء أمريكا في باكستان، وأن تستعين، وكذلك تقبل العون من أهل القدرة والقوة لتطبيق أحكام الشرع على وجهها والتفقه فيها عن علم. لكنهم بدلاً من ذلك أعلنوها إمارةً مشدودةً إلى الإسلام من ناحية، ومن ناحية أخرى

مشدودةً إلى باكستان التي وراءها أمريكا حيث نظام **الخلافة** يُحارب بشدة منهما.

على كل إن علاج الأمر ليس بعيد المنال، بل هو أقرب من ذلك، ولا يحتاج إلا إلى انعتاق باكستان من ربقة النفوذ الأمريكي وقيام حكم مخلص فيها، حكم إسلامي صادق، **خلافة** راشدة تطبق شرع الله وتجاهد في سبيل الله، وتتوجه مع كل المجاهدين في أفغانستان وغير أفغانستان إلى اقتلاع النفوذ الأمريكي من أفغانستان وضمها **للخلافة**. بذلك ترتفع راية الإسلام راية **(لا إله إلا الله محمد رسول الله)**. وهذا الأمر وإن بدا لأول وهلة صعباً لكنه ميسور لمن يسره الله له ﴿**وما ذلك على الله بعزيز**﴾.

(٥)

قبرص

قبرص هي واحدة من أهم وأجمل البلاد الإسلامية، وهي صاحبة موقع استراتيجي مهم، وحجر الزاوية في شرق البحر المتوسط، لذلك فان الدول العظمى كان لها جهود كبيرة ودائمة من أجل السيطرة عليها.

لقد تم فتحها ونشر الإسلام فيها في عهد الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه حيث طلب من والي الشام آنذاك معاوية بأن يفتح قبرص، وتمَّ ذلك في عام ٦٤٩ ميلادي، وقد استمر سلطان المسلمين فيها حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت تتعرض في بعض الأحيان خلال العهود المتأخرة إلى اعتداءات من البيزنطيين والصليبيين، ولكن المسلمين كانوا يعودون فيطردونهم منها ويبسطون سلطان الإسلام عليها من جديد.

ولذك فإن قبرص بلد إسلامي، وجزيرة إسلامية، ومن بقي فيها من الكفار كاليونانيين وغيرهم، حكمهم أنهم ذميون لا يصح أن يكون لهم سلطان عليها، شأنهم في ذلك شأن أمثالهم في بلاد المسلمين الأخرى.

في القرن التاسع عشر تعاظمت قوة روسيا وأصبحت خطراً يهدد الدولة العثمانية، وكذلك يهدد الدولة الأولى آنذاك بريطانيا. لقد كانت بريطانيا تخشى على طريقها الحيوي الذي يمر بمضيق جبل طارق إلى الهند عبر السويس، وهي تدرك أن وصول روسيا إلى قبرص في خاصرة البحر المتوسط في الشرق يجعل قناة السويس تحت التهديد الروسي، وبخاصة وأن بريطانيا كانت

قد فرغت من حرب السبع سنين مع فرنسا ما بين (١٧٥٦ - ١٧٦٣م) حول الهند، حيث أُخرج نفوذ فرنسا نهائياً من الهند، وأصبحت الهند ملكاً خالصاً لبريطانيا. وكان استمرار امن الطريق البحري من الجزر البريطانية إلى الهند عبر المضيق والقناة أمراً حيوياً لبريطانيا. ولذلك فقد استعملت بريطانيا دهاءها السياسي مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على جزيرة قبرص لتتمكن بريطانيا من الوصول إلى الجزيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية آنذاك تدرك تعاظم قوة روسيا وتخشى وصولها إلى قبرص. لقد كانت بريطانيا تفكر من مركز قوة أن تجد لها موطئ قدم في قبرص، وكانت الدولة العثمانية تفكر من موقف ضعف أن تحافظ على سلطانها في قبرص. وقد نجحت بريطانيا في إقناع أو (خداع) الخليفة، عبد الحميد في عقد اتفاقية ظاهرها حماية قبرص من احتلال روسيا لها بوجود مؤقت للإنجليز ثم يخرجون فيما بعد، هذا في حسابات الخليفة، وأما في حسابات بريطانيا فقد كانت تمهيداً لاحتلال دائم من بريطانيا للجزيرة. وهكذا عقدت اتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا في سنة ١٨٧٦م تنص على ما يلي:

١ - إبقاء السيادة العسكرية والسياسية للخلافة العثمانية.

٢ - يدفع الإنجليز أجراً سنوياً مقداره ٩٢ ألف قطعة ذهبية.

٣ - يكون الإنجليز أثناء وجودهم في الجزيرة تحت إمرة القادة العسكريين العثمانيين.

٤ - يخرج الإنجليز بعد زوال الخطر الروسي الذي زعمته إنجلترا بأن لديها معلوماتٍ موثوقةً أن روسيا ستهاجم الدردنيل وتنفذ إلى

المتوسط ثم إلى قبرص.

لقد كان السلطان عبد الحميد وهو المعروف كذلك بدهائه السياسي يريد معالجة ضعف الدولة أمام الروس بأن (يجر) إنجلترا إلى النزاع مع الروس، فتوقف خطر الروس عن قبرص وتُحفَظ الجزيرة، ويخرج الإنجليز، ولم يحسب حساب مكر الإنجليز وخداعهم، مع أنه، رحمه الله، كان يبدو كما جاء في مذكراته أنه واعٍ على خبث الإنجليز وخداعهم ولكن الظاهر أنه كان يرى أن الإنجليز مصممون على التمركز في قبرص باتفاقية ودون اتفاقية، فآثر الاتفاقية بشروط مشدَّدة مراهناً على تغير الواقع الدولي وإخراج الإنجليز في النهاية. ولكن الأمور لم تسر كما يرغب السلطان عبد الحميد فقد تآمر عليه أعداء الله ورسوله وأقصوه عن الحكم في ١٩٠٨م. وجاء بعده جماعة الاتحاد والترقي فلم يحفظوا للدولة وزنها وقصرت همتهم عما كان يخطط له الخليفة عبد الحميد رحمه الله. بعد ذلك نشبت الحرب الأولى سنة ١٩١٤م، وعندها أعلنت بريطانيا إلغاء الاتفاقية وضم قبرص إليها بحجة تحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية الأولى. وكان إعلان ضمها رسمياً في ١٩١٤/١١/٥م.

ثم أثناء تمرد مصطفى كمال على الخليفة بدعم من الإنجليز، وتشكيله في أنقرة سلطةً موازية لسلطة الخليفة، وإرساله الوفود للتفاوض مع الإنجليز على شروط الصلح، أمر مصطفى كمال وفده وكان برئاسة عصمت إينو عميل الإنجليز مثل رئيسه، أمره بتوقيع معاهدة في تموز ١٩٢٣م مع الإنجليز تعترف بموجبها حكومة أنقرة بسيطرة الإنجليز نهائياً على قبرص وإلحاقها ببريطانيا واعتبارها أراضيَ إنجليزيةً. وكما هو معروف فإن هذه كانت جزءاً من

الخدمات التي قدمها المجرم مصطفى كمال للإنجليز، وعلى رأس هذه الخدمات كان إلغاؤه الخلافة دلالةً على إخلاصه للإنجليز، وخيانته لله ورسوله والمؤمنين.

لقد جاء في نصوص معاهدة مصطفى كمال أن على المسلمين في قبرص قبول الجنسية التركية أو الإنجليزية، والذي يفضل الجنسية التركية عليه الخروج من الجزيرة، والمادة ٢١ من المعاهدة التي كانت تنص على ذلك كان مفادها: "لأتراك قبرص الحق في أخذ الجنسية البريطانية ولكن عليهم ترك جنسيتهم التركية في ظرف سنتين من توقيع هذه المعاهدة، ومن أراد الحصول على الجنسية التركية عليه مغادرة الجزيرة خلال اثني عشر شهرا من استخدامهم هذا الحق."

بعد ذلك عُيِّن حاكم إنجليزي على قبرص في آذار ١٩٢٥م، وأُعلِنت مستعمرةً تابعة للتاج البريطاني (Crown Colony) واستمر وضع قبرص ملحقةً بالتاج البريطاني رسمياً حتى عام ١٩٥٩م. بعد ذلك أعلنت قبرص رسمياً (جمهورية مستقلة).

لكن الوضع في قبرص لم يعد مستقراً للإنجليز بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إن الإنجليز قد خرجوا من الحرب ضعافاً داخلياً بسبب التدمير الناتج عن الحرب، ثم أصبحت بريطانيا أقل وزناً من ناحية دولية حيث برزت أمريكا دولةً أولى في الساحة الدولية وأصبحت تتطلع إلى الهيمنة على مستعمرات الدول الغربية وبخاصة بريطانيا وفرنسا، وكانت قبرص أمام أعينها. وهكذا بدأ الوضع الفعلي في قبرص بالاهتزاز. لقد لاحظت أمريكا مدى أهمية قبرص من ناحية سياسية لآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وعزمت على إنهاء نفوذ الإنجليز فيها، وتحت مسمى تصفية المستعمرات التي هي صناعة أمريكية، لترث دول

الغرب في مستعمراتها، وبخاصة بريطانيا وفرنسا. وهكذا بدأت خطواتها في هذا الاتجاه. وكانت البداية أن الكنيسة بدعم من أمريكا أظهرت استفتاءً لشعب قبرص نتيجته أنه يريد الخروج من استعمار بريطانيا والانضمام إلى اليونان، وأن نسبة التصويت كانت ٩٦% في ١٩٥٠/١/١٥. وبرزت منذ ذلك الوقت مطالبة اليونان بقبرص.

والذي أبرز هذه المطالبة أكثر أن إيطاليا، وقد خرجت مهزومةً من الحرب العالمية الثانية، قامت بتسليم ١٢ جزيرة في بحر إيجة والتي كانت قد احتلتها عامي ١٩١١ - ١٩١٢ م إلى اليونان إثر معاهدة السلام التي وقعت في باريس، الأمر الذي جعل اليونان تتجه بنظرها لقبرص تحت تأييد من أمريكا، وأَتْبعت ذلك بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٤م بأن قامت، بتحريض من أمريكا، بتقديم طلب رسمي للأمم المتحدة تطلب فيه انسحاب إنجلترا من قبرص، ثم قامت بشكوى ضد إنجلترا للأمم المتحدة في ١٦ أغسطس ١٩٥٤م وطالبت بإعطاء الشعب القبرصي حق تقرير مصيره. ولكن بريطانيا، وقد كانت لا تزال لاعباً له وزن في المسرح الدولي، كانت تحبط هذه المساعي وتحرك تركيا حيث الحكم فيها موالٍ لها، تحركها لمعارضة طلب اليونان، وتحريك الرأي العام التركي بذلك خشية ضم قبرص لليونان وهو ما يرفضه الشعب التركي.

أما أمريكا فقد استمرت بضغطها على اليونان للتضييق على انجلترا ونتيجة لذلك بدأت أمريكا عام ١٩٥٥م بتحريض الروم الأرثوذكس (سكان قبرص من النصارى) المتعصبين على الإنجليز. والروم أصلا كانت لديهم فكرة (انوسيس) التي تعني اتحاد قبرص مع اليونان أو إلحاقها تماماً بها، ولكن الإنجليز

كانوا يعارضون هذه الفكرة، واستغلت أمريكا هذا الوضع وحاولت طرد الإنجليز بإثارة القلاقل عن طريق عملائها في الجزيرة، بل زادت هذه القلاقل إلى عمليات بالقنابل كما حدث في أوائل ١٩٥٥ حيث قتل على أثرها المئات من الإنجليز.

على إثر ذلك عقدت إنجلترا مؤتمراً في لندن في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥م لبحث الوضع في قبرص، وقد تمكنت من إدخال تركيا في المسألة القبرصية بجانب اليونان، وهي تدرك أن هذا يفشل المؤتمر لاختلاف الدولتين في النظر إلى قبرص. وهكذا فلم يخرج المؤتمر بأية نتائج، ولكن الأهمية التاريخية لمؤتمر لندن أنه تم قبول تركيا لأول مرة بشكل رسمي كطرف في المشكلة من الناحية السياسية.

واستمرت القلاقل في قبرص تثيرها أمريكا عن طريق اليونان وأتباعهم في الجزيرة لإخراج النفوذ الإنجليزي منها، وإدخال النفوذ الأمريكي فيها إما مباشرةً وإما بطريق غير مباشر بضمها لليونان التي كانت موالية لأمريكا. والذي زاد الصراع شدةً أن بريطانيا كانت قد أقامت قاعدتين عسكريتين كبيرتين في داخل الجزيرة على مساحة من الأرض تقارب الـ ٢٥٦ كيلومتر مربع. وتتمتع هاتان القاعدتان بسيادة بريطانية كاملة.

وكانت أمريكا يهمها إخراج هاتين القاعدتين والنفوذ الإنجليزي بكامله، حيث كانت ترى أمريكا أنها وقد أنقذت أوروبا في الحرب الثانية فإنها يجب أن ترث مستعمراتها. وهكذا دبَّ الصراع العنيف عليها كما بينا آنفاً بين أميركا وبريطانيا واشتد في العام ١٩٥٨م حيث أشعلت أميركا ثورة في قبرص ضد الإنجليز عن طريق إثارة اليونانيين وجعلهم يطالبون بانضمام الجزيرة إلى اليونان،

فقاتلوا الإنجليز لإخراجهم من الجزيرة، ولكن بريطانيا التي كانت تمسك بزمام الأمور جيداً في الجزيرة دفعت عميلها المخلص المطران مكاريوس ليتزعم الثورة ضد الاحتلال البريطاني مطالباً بالاستقلال وليس بضم الجزيرة إلى اليونان، ثم قام البريطانيون بنفي مكاريوس إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي لتزداد شعبيته، ثم ليعود بعد ذلك زعيماً لقبرص وليحبط فكرة انضمام الجزيرة إلى اليونان ويطالب بالاستقلال. ومن جهة أخرى دفعت بريطانيا الأتراك ليعارضوا انضمام الجزيرة إلى اليونان، واستطاعت بريطانيا بذلك ضرب خطة أميركا والاحتفاظ بوجودها في قبرص، وأكملت لعبتها عن طريق إعطاء جزيرة قبرص استقلالها حيث تحولت إلى جمهورية على أثر محادثات زيوريخ التي استمرت ما بين (٥ – ١١) تشرين الثاني ١٩٥٩، ثم توجت بتوقيع اتفاقية الاستقلال (اتفاقية زيوريخ) وهي مكونة من ٢٧ مادةً، وتمنح كلاً من الأتراك واليونانيين في قبرص حق النقض (الفيتو) في مسائل مهمة تتعلق بمصير الجزيرة.

وفي ٢٠ كانون ثاني ١٩٦٠ زادت بريطانيا من سيطرتها فجعلت قبرص عضواً في الكومونولث.

إلا أن أمريكا حاولت عرقلة عجلة الحكم في الجزيرة باستغلال مادة الدستور التي تمنح حق النقض لطرفي النزاع فيما يتعلق بمصير الجزيرة. فبذلت جهدها في تحريك الأتراك، ناشرةً بينهم أن اليونان تريد ضم قبرص. وساعد أمريكا في ذلك أمران الأول: الرأي العام في تركيا فهو يقف إلى جانب الأتراك القبارصة ويعارض بشدة سيطرة اليونان على قبرص. والأمر الثاني عدم جرأة حكام تركيا الذي جاءوا في انقلاب ١٩٦٠ على الوقوف بحزم في وجه أمريكا لأن بعضهم قد صار له موقع في الانقلاب بفضل أمريكا على الرغم من أن

عصمت إينو رئيس الانقلاب من أصدقاء الإنجليز العريقين. هذان العاملان ساعدا أمريكا في تحريك الشارع التركي لكي يستعمل الأتراك المادة الدستورية بالاعتراض على تصرف مكاريوس في الجزيرة إلا برضا القبارصة الأتراك. فأزعج هذا بريطانيا، وردت بريطانيا بالإيعاز إلى عميلها مكاريوس رئيس الجمهورية بإلغاء الدستور والرجوع لحكم الأكثرية، وكانت النتيجة أن تحرك الأتراك ضد مكاريوس، فاستغلت أميركا الفوضى وقامت بنقل القضية لهيئة الأمم، وكان هدفها إزالة القواعد البريطانية من الجزيرة، ولكن بريطانيا ضغطت على الدول الأعضاء في الهيئة وحصرت القوات الأممية المرسلة إلى الجزيرة بقوات صديقة لبريطانيا فقط إلى جانب قواتها وقوات كندية موالية لها، وأحبطت بذلك الخطة الأميركية الجديدة باستخدام الأمم المتحدة لإزالة القواعد العسكرية البريطانية من الجزيرة، وبقيت الجزيرة بيد بريطانيا فعلياً باسم مجلس الأمن هذه المرة.

واستمر الصراع على الجزيرة بين أميركا وبريطانيا، الأولى تحاول طرد النفوذ البريطاني وإزالة القواعد العسكرية البريطانية، والثانية تحاول الحفاظ على نفوذها وقواعدها.

ثم جربت أميركا أسلوباً آخر فقامت باستخدام نفوذها المباشر في تركيا واليونان، فاتصلت بالدولتين بشكل مباشر واستعملت ما أمكنها من ضغوط وعرضت ثلاثة حلول للجزيرة وكلها تصب في طرد الوجود العسكري البريطاني من الجزيرة وهذه الحلول هي:

١ – أن تنضم الجزيرة لليونان بحجة أن اليونانيين هم الأكثرية، وأن تعوض اليونان تركيا بإعطائها جزيرة يونانية في البحر المتوسط بدلاً من قبرص.

٢ – أن تلغى دولة قبرص وتقسم الجزيرة فعلياً بين تركيا واليونان.

٣ – أن تقوم دولتان في الجزيرة تجمعهما دولة اتحادية.

والملاحظ أن هذه الحلول الثلاثة تضمن إزالة القواعد البريطانية من الجزيرة.

ولكن بريطانيا أفشلت هذه الحلول جميعاً بسبب قوة النفوذ البريطاني آنذاك الموازي للنفوذ الأميركي في كل من تركيا واليونان، إلا أن أميركا لم تهدأ وعرضت حلاً جديداً يقضي بأن تضمن الدول الكبرى روسيا وأميركا وبريطانيا وفرنسا استقلال قبرص، وهذا الحل معناه أن روسيا بالذات لا تقبل أن تضمن استقلال الجزيرة بوجود قواعد بريطانية في الجزيرة وهذا يقتضي إزالة القواعد.

وفشل هذا الحل أيضاً بسبب جهود بريطانيا السياسية المتصاعدة التي بذلتها مع تركيا واليونان، ما أدى إلى رفضهما فكرة ضمان الدول الكبرى.

واستمرت الاحتكاكات والتوترات بين القبارصة الأتراك واليونانيين في ظل حكم مكاريوس، واستفادت بريطانيا من هذه التوترات لتعزيز وجودها العسكري في ظل عدم الاستقرار وعلى طريقة بريطانيا في الحلول، عندما كان لها نفوذ وقوة، فإنها كانت تكوِّن لجنةً أو تعقد مؤتمراً سواء أنجح أم لَم ينجح ولكنه يشغل الجزيرة بأبحاث ومفاوضات تتخذها بريطانيا فترة هدوء تعيد حساباتها فيها. هذا ما فعلته عندما دعت لمؤتمر لندن السابق في ١٩٥٥، وكذلك إلى المؤتمر الذي دعت إليه في لندن بتاريخ ١٩٦٤/١/١٥، وهو كذلك لَم يؤد إلى نتيجة كسابقه، واستمرت التوترات في الجزيرة.

وفي هذه الأثناء حدثت أمور أثرت على مجريات الأحداث في قبرص

فقد جرت الانتخابات النيابية في تركيا في عام ١٩٧٣م وأُسِّس ائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري برئاسة بولند أجاويد العميل المخلص للإنجليز، وحزب السلامة القومي الذي هو امتداد لحزب النظام القومي، وهو حزب عميل للسياسة الإنجليزية برئاسة نجم الدين أربكان. وعندما كان أربكان في أوروبا صرح رئيس الخارجية الإنجليزي في مجلس العموم بضرورة وجود حزب إسلامي في تركيا، ورجع أربكان لتركيا في طائرة إنجليزية خاصة. إن هذا الائتلاف الذي أسس تحت رعاية الإنجليز، هو الذي نفذ حركة ١٩٧٤م التي كانت نقطة تحول في المسألة لقبرصية، هذه الحركة كانت كميلاد لتركيا فهي أول حركة عسكرية لها في تاريخ الجمهورية. وجرت بهذا الشكل:

في ١٩٧٣م أصبح رؤوف دنكتاش مساعد رئيس الجمهورية في القسم التركي، ومن جهة أخرى أحضر مكاريوس من أمريكا واختير كرئيس للجمهورية مرة أخرى، وفي كانون الثاني ١٩٧٤م استلم الحكم في تركيا رسمياً ائتلاف من حزب الشعب الجمهوري وحزب النظام القومي.

وفي تلك السنة في ١٩٧٤/٧/٥ قامت أمريكا بانقلاب عسكري ناجح في قبرص أطاح بمكاريوس، وكان الهدف منه إنهاء التوترات وفرض السيادة التامة للحكومة على كل أراضي الجزيرة توطئة لإزالة القواعد البريطانية بعد عودة الاستقرار، لكن بريطانيا ردَّت على هذا الانقلاب بإنزال عسكري تركي إلى الجزيرة ولم تستطع أمريكا منعه لانشغال الإدارة الأمريكية حينذاك في فضيحة ووتر غيت على عهد نيكسون وقد فوَّت هذا التدخل العسكري التركي الفرصة على الانقلابيين بإيجاد الدولة المستقرة الموحدة التي تتمكن من إزالة القواعد البريطانية.

كما وساعد من ناحية أخرى، فشل الانقلابيين في السيطرة على الجزيرة وفرض الاستقرار فيها على إثارة الرأي العام العالمي ضد الانقلاب المدعوم من أميركا، فوُجد استنكار عالمي كبير لهذا الانقلاب المفضوح، وهبت روسيا ضد الانقلاب واعتبرته تهديداً لأمنها، كما وأدانت الهجوم التركي على الجزيرة، وهذا بدوره ساهم في عجز الزعماء الانقلابيين عن فرض سيطرتهم على العاصمة فضلاً عن كل الجزيرة.

وكانت أميركا تطمع في تحويل القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة إلى قواعد تتبع حلف الناتو لتسيطر هي عليها من خلال سيطرتها على الحلف، بينما بذلت بريطانيا جهوداً جبارة في الحفاظ بمفردها على قواعدها الحيوية جداً بالنسبة إليها في قبرص.

وهكذا تحولت جزيرة قبرص إلى منطقة صراع دولي عنيف بين أميركا وبريطانيا لمدة طويلة، وكانت القواعد العسكرية البريطانية في قبرص هي مادة الصراع، وبالتالي فقضية قبرص أصبحت قضية قواعد عسكرية أكثر منها قضية تصفية استعمار، أو قضية الطائفتين التركية واليونانية.

وبعد الإنزال العسكري التركي للجزيرة تكرَّس فعلياً تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، حيث سيطر الأتراك على الجزء الشمالي للجزيرة، ومكنوا دخول مواطني تركيا للجزيرة ليزداد عدد الأتراك لموازنة الأكثرية اليونانية في الجزيرة وليتكرس التقسيم إلى الأبد بين الطائفتين، وهذا ولا شك يساعد في عدم استقرار الوضع في الجزيرة، ويساهم في تثبيت القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة إلى ما لا نهاية.

واستمر هذا الوضع على حاله بعد الإنزال التركي دون إعلان دولة في الشمال رسمياً، وإن كان الواقع الفعلي أنها موجودة إلى ١٩٨٣/١١/١٥ حيث أعلن رؤوف دنكطاش حاكم الشطر التركي من الجزيرة إنشاء دولة شمال قبرص بدعم إنجليزي واضح من خلال حكومة العسكر في تركيا، وقد كان ذلك كما يلي:

في انتخابات اليونان في اكتوبر ١٩٨١م اختير عميل الأمريكان أندريس باباندريو للحكم، وذهب فوراً في فبراير ١٩٨٢م لقبرص وفي حديثه صب جام غضبه على انجلترا، وبين أن اليونان ستقوم بالتحرك كدولة حامية وستبدأ "الحملة الصليبية" على تركيا والقبارصة الأتراك، وأنه يجب نقل المسألة للأمم المتحدة لأنها مسألة دولية، بمعنى آخر كان يتكلم كصوت للسياسة الأمريكية، وبعدها اتخذت الأمم المتحدة قرارا توصي فيه بانسحاب الجيش التركي من قبرص فوراً والذي وصفته بالمحتل، ثم اتخذ مجلس دولة قبرص الفيدرالية (القسم اليوناني) قراراً في ١٧ حزيران ١٩٨٢م بشأن حق تقرير المصير لشعب قبرص، فكان أن أعلن القبارصة الأتراك مقابل ذلك قيام جمهورية قبرص التركية في الشمال في ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٣م ونجحت إنجلترا بذلك في حماية نفوذها في قبرص. وفي ١٨ تشرين ثاني أدان مجلس الأمن للأمم المتحدة هذا الإعلان، أي بمعنى أصح لم تؤيد أمريكا هذا الإعلان، وأصدر مجلس الأمن قرار ٥٥٠ في ١٣ أيار ١٩٨٤م وصف فيه إعلان جمهورية قبرص التركية في الشمال بأنه تمزيق للجزيرة وأنه غير مقبول دولياً.

من جهة أخرى كانت القلاقل في تركيا مستمرة وبشدة. واستمرت بين شد وجذب حتى أصبح أوزال عميل أمريكا رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ ثم رئيساً

للجمهورية عام ١٩٨٩ وبذلك بدأ عهد أوزال في تركيا.

بعد قيام جمهورية قبرص الشمالية التركية وطوال فترة عهد أوزال عميل الأمريكان (١٩٨٣ – ١٩٩٣) بدأت الاجتماعات والمباحثات الدولية حول قبرص من جديد، لكن بشكل أخف عما كانت عليه قبل ١٩٨٠م. ولم يسفر مخطط اتفاقية قبرص الذي جُهِّز من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٧ يناير ١٩٨٥ بنيويورك وفي ٢٩ مارس ١٩٨٦ عن أية نتائج.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وارتياح أمريكا، واتجاهها بنظرها نحو الأراضي الإسلامية، أحييت المسألة القبرصية من جديد، لكن سياسة أمريكا نحو قبرص بعد الحرب الباردة كانت قد تغيرت قليلاً عما كانت عليه من قبل، والشيء الذي تغير هو أسلوبها وليس سياستها، لأن سياسة أمريكا كان أساسها يعتمد دائماً على طرد الإنجليز نهائيا من قبرص.

في ١٩٩٠م أجريت قمة نيويورك واتخذ مجلس الأمن قرار ٦٤٩، توجهت الأمم المتحدة من خلال هذا القرار بنداء إلى الطرفين في قبرص، لإيجاد حل ممكن قبوله، كما أن هذا الحل يجب أن يحمل مفهوم (مجتمعين) و(قسمين)، وأن يتقابل رئيسا الطرفين مباشرة وجها لوجه، أما النقطة المهمة في هذا القرار فهي اعتماده على كل ما كان في الستينات وليس على ١٩٧٤م.

قرر تورغت أوزال الاهتمام بالموضوع واهتم بفكرة مؤتمر القمة الرباعية في عام ١٩٩١م، التي تنص على أن مسألة قبرص يجب أن تكون بين تركيا واليونان وجمهورية قبرص التركية والقبارصة الروم. وفي ٢٨ حزيران ١٩٩١م

أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دي كولير في تقريره لمجلس الأمن أنه قبل بفكرة مؤتمر القمة الرباعية. لقد كان المقصد من الرباعي هو إبعاد إنجلترا، لكن أوزال لم يوفق في ذلك لأنه توفي (أو قُتل) بعد فترة قصيرة.

في تاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩١م قبل مجلس الأمن في الأمم المتحدة قرار رقم ٧١٦ الذي يساند التقرير الذي قام السكرتير العام بيريز دي كولير بتحضيره والذي يتعلق بمسألة قبرص، وكان هذا التقرير الذي قدم لمجلس الأمن في ٢٨ حزيران يحوي أيضاً فكرة القمة الرباعية التي قدمها أوزال، أما في عام ١٩٩٢م فقد قدم من قبل مجلس الأمن للأطراف (سلسلة أفكار الأمم المتحدة) والتي تحتوي على ١٠٠ مادة تحتوي على حلول مختلفة من جميع الجهات للأطراف. لم يقبل الطرف التركي كل المواد من السلسلة، أما رئيس الطرف الرومي فاسيليو العميل الأميركي فقد قبله كاملاً، لكن أثناء ذلك عزل فاسيليو وحل محله عميل الإنجليز كليرديس حيث رفض كل المواد.

ثم دخل الاتحاد الأوروبي الذي كان قد أنشئ بتوقيع معاهدته السياسية في ١٩٩٢/٢/٧ في هولندا، دخل في حلبة الصراع حين وافق على النظر في طلب قبرص اليونانية الانضمام للاتحاد ممثلةً لقبرص. وصرح الاتحاد أنها تحمل كل الشروط اللازمة. في السنة نفسها، وبعد اختيار كليريدس رئيسا للجمهورية، فكَّرت بريطانيا بأن توجد سابقة الاتفاقات الثنائية بين اليونان وقبرص على اعتبارهما كيانين فتزيل الفكرة الأمريكية بأنهما كيان أي ضم قبرص لليونان، لذلك تقررت فكرة الدفاع المشترك بين اليونان والقسم القبرصي الرومي، بشرط أن ترفض سلسلة أفكار الأمم المتحدة ويسرّع في عضوية الاتحاد الأوروبي، وتزاد فعاليات التسلح، كل ذلك للمحافظة على الوضع

الموجود في قبرص وإفساد خطط أمريكا لأن سلسلة الأفكار هي اقتراح قدمته أمريكا. وانجلترا كانت تحث على عضوية الاتحاد الأوروبي لأنه إذا أصبحت قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي فان مسألة قبرص لن تكون مسألة دولية وإنما مسألة تخص الاتحاد الأوروبي، حينها لن تستطيع أمريكا التدخل.

أما عن التسلح فقد كانت أزمة صواريخ إس – ٣٠٠ (S-300) حدثا مهما في ١٩٩٧م، فقد قامت إنجلترا بوضع صواريخ إس – ٣٠٠ (S-300) ذات الصنع الروسي في جزيرة كريت اليونانية القريبة من قبرص بواسطة الجيش اليوناني كجزء من سياسة الدفاع المشترك بين اليونان والقسم القبرصي اليوناني (الرومي الأرثوذكسي)، وكان القصد من ذلك تسخين الأجواء في الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، على اعتبار أن الصواريخ تقويه للقبارصة اليونانيين، ولذلك فعند المنطقة الفاصلة في قبرص كانت المظاهرات والصراعات مسيطرة على الوضع. ولذلك فإن جلب صواريخ إس – ٣٠٠ (S-300) كان لإفشال حلول السلام التي قدمتها أمريكا بوساطة الأمم المتحدة بتصعيد الموقف بين الفريقين فلا يجلسان معاً لأية محادثات. لذلك اهتمت أمريكا بالموضوع واعتبرته خطيراً فقامت بمحاولات جادة مع روسيا مصدر الصواريخ، وبضغوط قوية على اليونان بسحب الصواريخ، ونجحت في ذلك فانتهت أزمة الصواريخ.

في الوقت نفسه حدث تغيير نسبي في سياسة الاتحاد الأوروبي، ففي كانون ثاني ١٩٩٧م صرح الاتحاد الأوروبي أن عضوية قبرص الكاملة مرتبطة بالحل السياسي وأن الطرف التركي أيضا يجب أن يشترك في مقترحات الاتحاد الأوروبي أي ليس النظر في طلب الطرف القبرصي اليوناني وحده كممثل

للجزيرة كما كان سابقاً؛ فأبدت اليونان ردة فعل على هذا التصريح وأبلغت أنها ستقوم باستخدام حق الفيتو لأنها عضو في الاتحاد الأوروبي. لقد كان التغيير في سياسة الاتحاد الأوروبي هو بسبب ضغط أمريكا عليه، لأن أمريكا كانت ترى أن عضوية قبرص اليونانية في الاتحاد الأوروبي لن تكفي لطرد الإنجليز منها. وكانت أمريكا في ذلك التاريخ مهتمةً بطرد الإنجليز من قبرص وإخراج قواعدهم منها. وأيضا كانت ترى أن انجلترا تلعب على الحبلين وأنه يجب أن يكون هناك حل من الأمم المتحدة ويكون متفقاً مع طلبات أمريكا. في كانون أول ١٩٩٩م قبلت تركيا في قائمة الدول المنتخبة لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هيلسنكي، ولم تعترض أمريكا ولا بريطانيا على ذلك بل قبلتاه وأيدتاه عند عرضه، كل منهما من زاوية مصالحه. ولذلك فبعد قبول تركيا في قائمة العضوية الموعودة أرسل كلينتون رسالة تهنئة قال فيها: "... وقد كان لقيادتكم دور واضح في المساعدة ببدء المباحثات بشان قبرص"، وفي القمة أوضح الاتحاد انه يجب إيجاد حل سياسي بشأن قبرص. بمعنى أخر لم يكن الاتحاد الأوروبي يريد ضم قبرص وهي تعاني من انقسام ومشاكل لأن ذلك يعني خلق متاعب لها، فكلما استمر النزاع الإنجليزي الأمريكي على قبرص كلما جلب ذلك متاعب ومشاكل وليس منافع للاتحاد الأوروبي. لقد كانت قمة هيلسنكي هي ثمرة سياسة متوازنة تقول من جهة لتركيا (حلي مشكلة قبرص وادخلي في الاتحاد الأوروبي) ومن جهة أخرى (إذا لزم الأمر تدخل قبرص وهي على حالها). ولأن قبرص ذات موقع استراتيجي مهم، ولأن الاتحاد الأوروبي كان يعاني من الضغط الدولي فإن استغناءه عن قبرص كان احتمالاً بعيداً.

في تشرين ثاني ٢٠٠٠ أعلن الاتحاد الأوروبي وثيقة الشراكة الخاصة بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وفي هذه الوثيقة كان قد تم ذكر مسألة قبرص في قسم (الأهداف قصيرة المدى) الأمر الذي دل أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مربوطة مباشرة بمسألة قبرص. إثر ذلك انسحب دنكتاش من المحادثات غير المباشرة التي تدور عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة. وبعدها أعلن رئيس المجلس في الاتحاد الأوروبي روماني برودي في عام ٢٠٠١ أنه بإمكان قبرص الدخول في الاتحاد الأوروبي وهي على حالها دون حل المسألة. إثر ذلك ردت تركيا بأنها جاهزة لدفع أي ثمن أو بديل من أجل قبرص. فيما بعد بدأت في كانون أول ٢٠٠١ المباحثات من جديد بين دنكتاش وكليريدس. ورافقهم في هذه المحادثات السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان وممثل قبرص الخاص ألفارو دي سوتو. وفي عام ٢٠٠١ ذهب السكرتير العام للأمم المتحدة بنفسه إلى قبرص وشارك بالمباحثات. وفي خريف ٢٠٠٢ دعا الإتحاد الأوروبي دنكتاش لأخذ آرائه غير الرسمية، وأثناء ذلك دعا السكرتير العام للأمم المتحدة، دنكتاش وكليريدس إلى نيويورك. وكانت أمريكا تعلم أن استمرار دنكتاش في اختلاق المشاكل يجعله عقبه في طريقهم، لذلك تذرعت بمرضه وأبقته في نيويورك فترة بعد مجيئه إليها. وأثناء ذلك جهز كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة خطة عنان.

أما في تركيا فقد كان هناك ائتلاف ثلاثي يحكم تركيا، النفوذ الغالب فيه للإنجليز لكنَّ لأمريكا يداً فيه وإن كانت قصيرةً، وذلك في فترة المباحثات القبرصية هذه واختلاق دنكتاش للمشاكل لإبعاد أي حل تضعه أمريكا عن طريق الأمم المتحدة. لقد كان أعضاء هذا الائتلاف هم: عميل الإنجليز بولند

أجاويد رئيس حزب الشعب الديمقراطي، عميل الأمريكان دولت بهشلي رئيس حزب الحركة القومية، وعميل الإنجليز مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم، ولثقل الوجود الإنجليزي في الحكومة التركية فإن أمريكا كانت تعاني من صعوبة في تقديم حل لقبرص، لذلك قامت أمريكا بتحضير الأرضية لإسقاط الائتلاف الحاكم وتوصيل جماعة (الإسلاميين القدماء) الذين كانوا قد ساروا معها بقيادة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان أي توصيل حزب العدالة والتنمية الموالي لها إلى الحكم في تركيا، فقامت بالعديد من الخطوات ولكن أكثر خطوة مثيرة للاهتمام قامت بها أمريكا هي سحبها ٥ مليار دولار من البنك المركزي والذي أدى إلى إحداث أزمة اقتصادية، هذه الأزمة الاقتصادية تسببت في إنزال شعبية الحكومة الموجودة إلى الصفر، فكان تصريح دولت بهشلي الموالي لأمريكا "إما أن تجرى الانتخابات في ٣ نوفمبر تشرين ثاني أو سننسحب من الائتلاف" وهكذا اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار الانتخابات المبكرة، وفي ٣ نوفمبر تشرين ثاني ٢٠٠٢م أجريت الانتخابات وحصل حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان على فوز ساحق في الانتخابات.

ومنذ تلك اللحظة تكونت حكومة في تركيا موالية تماماً لأمريكا. وعندها قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم خطته "خطة عنان" للأطراف في قبرص مستغلاً وصول مؤيدي أمريكا للحكم في تركيا. فالخطة قدمت لدنكتاش وكليريديس في ١١ تشرين ثاني ٢٠٠٢م، أي بعد فوز أردوغان بأسبوع.

في ظل مسألة قبرص والعضوية في الاتحاد الأوروبي وحرب أمريكا على العراق، قامت حكومة أردوغان بضرب رقم قياسي في زياراتها واستقبالها

المسئولين الأجانب، وأعلنت أنها ستحل مشكلة قبرص، وعضوية الاتحاد الأوروبي EU وAGSP في الوقت نفسه. وزادت من ضغوطها على دنكتاش، ولكن لم يكن بمقدورها تجاوزه، لأن دنكتاش له جذور عميقة في مسألة قبرص، وله تأييد في الجيش التركي. لقد كان دنكتاش يدرك التغيير الجذري في السياسة الخارجية التركية، ويدرك أهداف مساعيها في حل مشكلة قبرص بأنها (خطة عنان) لذلك تحدث دنكتاش بلهجة قاسية في يناير كانون ثاني ٢٠٠٣م قائلاً: "إذا كانت تركيا ستتخلى عن مبادئها القومية، وجاهزة لقبول خطة عنان كما هي فلتعلن ذلك بصراحة، عندها سيتم العثور على شخص غيري يقبل بهذه الخطة كما هي، ويقوم بالتوقيع وتنتهي هذه المشكلة".

كانت خطة عنان تحتوي على وثيقة أساسية تلحق بخمسة وثائق أخرى، وكان لهذه الوثائق وثائق أخرى عديدة مرتبطة بها. في هذه الوثائق كان هناك: معاهدة تأسيس، تنظيمات ترافق مرحلة إنهاء مشكلة قبرص، المعاهدات التي ستتم بين الدول ذات الشأن (قبرص وتركيا واليونان وانجلترا)، الأمور التي سيترك القرار فيها لمجلس الأمن والأمم المتحدة، الأمور المتعلقة بشروط الاتحاد الأوروبي EU لعضوية قبرص فيه، دستور عام ١٩٦٠ والأمور المتعلقة بالأرض، الجنسية، الملكية، خدمات الأمن الداخلي، باختصار كان في هذه الوثائق كل أمر يتعلق بتنظيم العلاقات الخارجية والداخلية لقبرص، ولم يتم أبداً ذكر القاعدتين العسكريتين الإنجليزيتين في ديكيليا وأكروتيري لا من قريب ولا من بعيد، وهذا يدل على أنه قد تم التفاهم بين إنجلترا وأمريكا على عدم المساس بهما، وبذلك يمكن القول إن الوضع القانوني لتلك القواعد قد تم تكريسه وتثبيته كما جاء في اتفاقية الاستقلال من كون القواعد العسكرية

البريطانية كياناً ثالثاً في الجزيرة ككياني الأتراك واليونانيين. وإلى جانب ذلك كانت انجلترا بوساطة عميلها دنكتاش تستمر في اختلاق العقبات، وقد تسبب ذلك في إحداث تغييرات بخطة عنان لمرات عديدة، وتأجلت بالتالي مواعيد تنفيذها فقد كان يجب على الأطراف إنهاء لقاءاتهم حتى ٢٨ فبراير شباط ٢٠٠٣م ولكن الخطة تأجلت حتى شهر آذار ٢٠٠٤م.

في الانتخابات التي أجريت بقبرص في ١٤ ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٣م نال دنكتاش هزيمة نكراء، فقد انخفضت نسبة الأصوات لدنكتاش كثيراً بالنسبة للأصوات العالية التي كان حائزاً عليها من قبل، وبصفته رئيس الجمهورية اضطر أن يمنح مهمة تشكيل الحكومة لرجل أمريكا المخلص محمد علي طلعت رئيس الحزب الجمهوري، الذي قام بدوره بتكوين ائتلاف مع ابن دنكتاش، سيردار دنكتاش رئيس الحزب الديموقراطي.

بعد ضغوط حكومة أردوغان وتكوين أرضية في قبرص لصالح أمريكا أصبح هناك ميل أكثر لقبول خطة عنان، ولقد كان هدف أمريكا من خطة عنان تكوين قبرص متحدة لجعلها تدخل الاتحاد الأوروبي EU كاتحاد، وبالتالي إخراج قبرص من حوزة إنجلترا – باستثناء قواعدها العسكرية – أما إنجلترا فكان تفكيرها هو إبقاء الوضع كما هو أي دولتين منفصلتين، ولذلك كانت تسعى لإفشال خطة عنان وعدم قبولها عن طريق نشر دعايات ضدها سراً، فمن وجهة نظرها أنه في حالة تم تنفيذ خطة عنان فان أمريكا ستكون صاحبة النفوذ في هذا الاتحاد القبرصي.

وأخيراً قدمت خطة عنان لتصويت شعب قبرص في ٢٤ نيسان

٢٠٠٤م ولكن النتيجة كانت غير متوقعة، فرغم قبول الخطة في الشمال، رفضت في الجنوب، وكان معنى ذلك هو انتهاء خطة عنان. على كل لقد كانت النتيجة مرضية متوازنة لأمريكا، ولانجلترا وللاتحاد الأوروبي. فرغم أن أمريكا لم تستطع إنجاح الخطة في الجانبين إلا أنها حصلت على أفضلية مهمة في الشمال، فنفوذ انجلترا قد قل واضمحل، وسيكون في مقدور أمريكا مستقبلاً أن تحرك مسألة قبرص مرة أخرى إذا لزم الأمر، وهي ترفع الحصار المضروب عن الشمال (وهناك الآن أصوات تطالب بذلك)، وستؤمن له تقدماً اقتصادياً، وستجعله مركزاً تجارياً وسياحياً مهماً، وستؤمن له الشهرة، وهناك احتمال بأن تنشئ مركزاً عسكرياً في منطقة الديب كرباز (ذيل الجزيرة) ليكون فوهة سلاح في اتجاه آسيا، وبذلك تكون قد سيطرت على (الذنب) الاستراتيجي المشرف على آسيا والشرق الأوسط. وعليه تكون أمريكا حققت نجاحاً وإن لم يكن كل النجاح.

أما انجلترا فقد حصلت على نصيب من النجاح أيضاً لأنها لم تسمح بحدوث أي ضرر لنفوذها في قبرص أو المساس بمراكزها العسكرية هناك، لكن إلى جانب ذلك لا يمكن القول أنها مرتاحة لأنها تعلم أن هدف أمريكا الأساسي هو طردها من قبرص، وأن أمريكا لن تترك هذا الهدف بسهولة.

أما الاتحاد الأوروبي فقد كان يود أن تتحد قبرص وتنضم إليه كاتحاد، ولكن ذلك لم يحدث، لذلك فهي خسارة لأوروبا من هذه الناحية، لكن الاتحاد من ناحية أخرى قد حصل على موطئ قدم مهم بقبول النظر في دخول قبرص الجنوبية وحدها. أما قبرص فمن

الصعب أن تحصل على فائدة طالما أن دولاً كبيرة مثل انجلترا وأمريكا تتصارع عليها محلياً وفي الساحة الدولية، لكن يمكن القول أنها استطاعت الحصول على فائدة جزئية باستفادتها من موقعها الاستراتيجي والسياسي.

ولذلك فإن نتيجة الانتخابات ستستعملها هذه الدول المتصارعة (أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي) منطلقاً لتنمية نجاحها النسبي ليصبح نجاحاً كاملاً يحقق أهدافها.

وهكذا فإن قبرص ستبقى قضيةً عالقةً وشائكةً ما لم تعالج العلاج الصحيح. وهذا العلاج ليس إلا إعادتها كاملة إلى جسمها الأصلي وهو الدولة العثمانية أو حالياً تركيا، وأما المعالجات الطائفية التي تخدم الدول الكبرى فهي ولا شك معالجات استعمارية، فالعلاج الحقيقي لها لا يكون إلا بإرجاع الجزيرة إلى أصلها الإسلامي ولا علاج غيره.

وهذا العلاج يتطلب من المسلمين أن يتعاضدوا مع إخوانهم في الجزيرة وفي تركيا لا أن يديروا ظهرهم لإخوانهم المسلمين فيها، فالغريب أن الدول العميلة القائمة في العالم الإسلامي كانت ميالة دوماً إلى الجانب اليوناني ضد الجانب التركي المسلم وأنه وبعد قيام الأتراك بإنشاء جمهورية شمال قبرص فليست هناك دولة من الدول القائمة في بلاد المسلمين وقفت مع سيادة المسلمين في الجزيرة، بينما اعترفت هذه الدول بالسيادة اليونانية على كامل الجزيرة.

إن هذا الموقف المتخاذل لحكام المسلمين تجاه قضايا المسلمين المهمة يدل على أن هؤلاء الحكام لا يعملون وفقاً للإسلام الذي يسجلونه أمام أسمائهم في وثائقهم، ولا حتى مراعاةً لمصالح شعوبهم، وإنما يعملون وفقاً لمصالح أسيادهم من الدول الكافرة المستعمرة.

إننا ندرك أن الحكام العملاء في بلاد المسلمين لن يجرؤوا على تبني قضية من قضايا المسلمين، فحالهم معروف في كل قضايا الأمة وليس في قبرص وحدها. إن همهم هو إرضاء أسيادهم فحسب، بقيت بلاد المسلمين أم ضاعت، لا يهمهم من أمرها شيء.

ولكننا كذلك ندرك أن الأمة مقبلة على خير بإذن الله وأن هؤلاء الحكام إلى زوال، وأن **الخلافة** الراشدة قادمة بإذن الله، وهي التي تضم الجزيرة إلى دار الإسلام، وتعيدها منارةً تشع في شرق البحر المتوسط، لتعود سيرتها الأولى مركزاً لانطلاق الفاتحين. ﴿**وما ذلك على الله بعزيز**﴾.

(٦)

السودان
(الجنوب)

يحتل السودان موقعاً استراتيجياً مهماً في أفريقيا، فهو بالإضافة إلى كونه يشكل العمق الطبيعي لمصر، أهم دولة في المشرق، فهو أيضاً يتغلغل في أعماق أفريقيا متصلاً بالكونغو وأوغندا وكينيا وأفريقيا الوسطى، ويطل السودان كذلك على البحر الأحمر ليقابل تهامة والحجاز من جزيرة العرب، ويجاور الحبشة وأريتيريا شرقاً، وأما من الغرب فيتصل بتشاد وليبيا. وهذا الاتساع الجغرافي للسودان يقابله اتساع في الموارد والمناخ والإمكانيات الهائلة، ما جعله مؤهلاً لأن يكون أكبر بلد منتج لمختلف المحاصيل الزراعية، وأكبر بلد منتج للثروة الحيوانية، خاصة وأن النيل بروافده الكثيرة جعل تربته من الخصوبة بمكان، بحيث تستطيع توفير سلة الغذاء الرئيسي لجميع بلدان العالم الإسلامي، فتوفر بالتالي ما يحتاجه المسلمون من أمن غذائي، الذي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري أو الأمن السياسي.

ولا تقتصر ثروات السودان على المجال الزراعي، بل إن جوفه يمتلئ بالمعادن الكريمة والضرورية لتحريك عجلة الصناعة كالذهب والكروم والمايكا، بالإضافة إلى تفجر آبار النفط في وسطه بغزارة، فهو في الواقع يملك مقومات الدولة الكبرى بكل معنى الكلمة. لذلك لم يكن غريباً أن تتصارع الدول الكبرى قديماً وحديثاً على السودان

للسيطرة على ثرواته الخيالية التي لا تنضب.

والسودان بلد إسلامي عريق، إذ دخله الإسلام في وقت مبكر سنة ٣١ للهجرة على يد عبد الله بن أبي السرح عامل عثمان رضي الله عنه في مصر.

وفي ظل الاستعمار البريطاني أصدرت الإدارة البريطانية قانوناً في العام ١٩٢٢م يجعل جنوب السودان منطقة مقفلة ومنفصلة بهدف منع تسرب أهل الجنوب للشمال ومنع اختلاط أهل الشمال بالجنوب، وأنشأت جيشاً محلياً من أبناء الجنوب بقيادة ضباط إنجليز لخلق واقع الانفصال بين الشمال والجنوب في وقت مبكر.

وساعد هذا الإقفال للجنوب الحملات التبشيرية على القيام بكل حرية بعمليات تنصير واسعة لأهله، بينما حرم الاستعمار البريطاني المسلمين في الشمال من إرسال بعثات إسلامية إليه، وذلك كما حصل مع بعثة مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨م التي حاولت إرسال بعثة إسلامية من الخرطوم إلى الجنوب لنشر الإسلام.

وفي عام ١٩٤٧م دعت الحكومة البريطانية لمؤتمر جوبا عدداً من أهل الشمال وعدداً من أهل الجنوب، فكان هذا المؤتمر أول فخ رسمي نصبته بريطانيا للسودان لاعتراف السودانيين بوجود كيانين في السودان.

لذلك كان الأساس في نظرة بريطانيا للسودان تقوم على أساس وجود كيانين فيه أحدهما كيان عربي مسلم في الشمال والآخر كيان نصراني – وثني في الجنوب، وهو الأساس نفسه الذي تبنته أميركا فيما بعد.

وقبل رحيل الاستعمار البريطاني من السودان في العام ١٩٥٦م

أشعلت بريطانيا ثورة في جنوب السودان سنة ١٩٥٥م انشغلت فيها كل الحكومات السودانية التي تعاقبت على حكم السودان منذ ذلك التاريخ وحتى أيامنا هذه.

وبعد الاستقلال نَصَّبت بريطانيا حكاماً عملاء في السودان قبلوا باعتبار الجنوب مشكلة موروثة تحتاج إلى حل خاص، ففي مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في العام ١٩٦٥م اجتمعت أحزاب الشمال وأحزاب الجنوب وتباحثوا في الحل على الأساس نفسه الذي وضعته بريطانيا ولم يتوصلوا لاتفاق، وتفاقمت المشكلة أكثر فأكثر.

وقد اعترف الصادق المهدي، أحد أبرز السياسيين السودانيين، منذ ذلك الوقت المبكر أمام الجمعية التأسيسية بهذه المشكلة، وطالب بتحويل السودان من جمهورية موحدة إلى جمهورية اتحادية، وإعطاء الجنوب الاستقلال الذاتي بحجة أن له وضعاً خاصاً. وقال في شهر كانون الأول سنة ١٩٦٥م: "إن الأحزاب الشمالية والجنوبية قد توصلت الآن إلى مشروع اتفاق يعطي الجنوب وضعاً إقليمياً يكون بمثابة استيعاب لوضعه الخاص ويعطى أيضاً حكماً لا مركزياً".

واختلف الساسة حول الوضع الخاص للسودان كيف يكون، ففي العام ١٩٦٧م شن رئيس الحكومة إسماعيل الأزهري هجوماً عنيفاً على الحكم الإقليمي الذي دعا إليه المهدي، ودعا إلى الاكتفاء بإعطاء الجنوب حكماً ذاتياً. ومنذ ذلك الوقت كُلِّفت أوغندا باحتضان حكومة منفى لتصبح نقطة ارتكاز لغزو الجنوب.

لقد تركت بريطانيا مشكلة الجنوب إسفيناً أشغلت السودان به على مر العقود التالية للاستقلال، وقد وضعت بذرة انفصال الجنوب عن الشمال قبل أن تخرج من السودان، ثم رعت الدول الغربية هذه البذرة وسقتها لدرجة لم يختلف نظر عملاء بريطانيا من الحكام ولا عملاء أمريكا من الحكام الذين تعاقبوا على السودان، لم يختلف نظرهم إلى أن للجنوب وضعاً خاصاً وهكذا كان نظر غالب الأحزاب سواء أكانت تتبع أمريكا كالطائفة الختمية الممثلة بالحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة الميرغني، أم كانت تتبع بريطانيا كالطائفة المهدية الأنصارية الممثلة بحزب الأمة بزعامة المهدي. فالجميع أقروا بضرورة الانفصال بشكل من الأشكال ولكن الاختلاف كان في الأساليب.

فحكومة المهدي أجرت الحوار على أساس الحكم الذاتي أو الإقليمي، وحكومة النميري نفذت الحكم الإقليمي وعيَّنت مجلساً أعلى لإدارة الحكم في الجنوب، وحكومة الإنقاذ التي قادها عمر حسن أحمد البشير نفذت الحكم الفدرالي وطرحت فكرة حق تقرير المصير لأهل الجنوب، ولم تختلف أحزاب المعارضة مع البشير على هذه الفكرة بدليل أن ما يسمى بالتجمع الوطني الديمقراطي، وهو مجموعة الأحزاب المعارضة لحكومة الإنقاذ التي يرأسها البشير، عرضت حق تقرير المصير لأهل الجنوب وجبال النوبة في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقد بأسمرا عاصمة أريتيريا عام ١٩٩٥م.

فتحولت الأفكار الخيانية مثل الفدرالية، وحق تقرير المصير لأهل الجنوب إلى مطالب سياسية ووقائع سياسية مشروعة. وهكذا تحول أبناء الثورة المهدية الإسلامية التي اندلعت في العام ١٨٨١م ضد الاحتلال الإنجليزي دفاعاً عن السودان، وعن الإسلام في السودان، تحوّلوا إلى وكلاء لتنفيذ

المشروع الإنجليزي، تلك الثورة العظيمة التي هزمت الجيش الإنجليزي في ذلك الوقت هزائم منكرة واسترجعت العاصمة الخرطوم في عام ١٨٨٥م من أيدي الإنجليز، وقتلت مندوب بريطانيا فيها.

تعرض السودان، شأنه شأن غيره من المستعمرات، لصراع دولي عنيف للسيطرة عليه بين المستعمر القديم بريطانيا والمستعمر الجديد أميركا. فكان أيام الاستقلال في العام ١٩٥٦م بيد بريطانيا واستمر ذلك بقيادة مؤثرة من حزب المهدي ورجال الإنجليز الآخرين. واستمر ذلك في شد وجذب بين أمريكا وإنجلترا حتى العام ١٩٦٩م حيث قاد جعفر نميري بإسناد من عبد الناصر – عميل أميركا الرئيسي في المنطقة في ذلك الوقت – انقلاباً عسكرياً ناجحاً ضد رجالات الإنجليز وأحزابهم، وتولى النميري السلطة بقبضة العسكر، وفي مدة حكمه الطويلة نسبياً استطاعت أميركا أن تركز نفوذها في الجيش بشكل جيد.

وفي ظل حكم النميري تفاقمت مشكلة الجنوب وازدادت تعقيداً، وساهم في تعقيدها إهمال الجنوب وعدم تنميته من قِبَل جميع الحكام المتعاقبين على السلطة، وساهم في تعقيدها أيضاً إقرارهم بضرورة إعطاء أهل الجنوب وضعاً خاصاً يفضي إلى الانفصال. وبرز نجم جون قرنق في الجنوب في نهاية حكم جعفر نميري حيث كان ضابطاً من ضباط الجيش السوداني أرسل إلى الجنوب للمساعدة في حفظ الأمن، فانفصل عن الحكومة وكوَّن مليشيا خاصة به بمساعدة أوغندا وبالتنسيق مع أميركا لإيجاد قوة نصرانية وثنية تقف في وجه انتشار الإسلام في الجنوب. وكذلك لتكون حركة قرنق أداة ضغط بيد أمريكا على حكومة السودان كلما لزم الأمر لترويض الحكم بالكيفية التي تريد. ولما

تراكمت المشاكل في السودان من جميع النواحي: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، رأت أميركا ضرورة التخلص من جعفر نميري، فقام سوار الذهب، أحد جنرالات الجيش، بانقلاب على جعفر النميري وهو خارج السودان، وعندما حاول النميري العودة إلى السودان ومنع الانقلاب من النجاح، منعه حسني مبارك الرئيس المصري بأوامر من أميركا وأجبره على المكوث في القاهرة، وكان سوار الذهب من العسكريين المعروفين سابقاً بولائهم للنميري، وانقلابه هذا كان دليلاً على أن جل العسكريين الكبار في الجيش السوداني قد أصبحوا تحت هيمنة النفوذ الأميركي تماماً.

لم يلبث سوار الذهب في الحكم إلا سنة واحدة – ولكن السلطة الحقيقية بقيت بيد الجيش الموالي لأميركا – حيث سلَّم بعدها الحكم للسياسيين وسمح بإجراء انتخابات، فعاد إلى الحكم عملاء الإنجليز، وشكل الصادق المهدي الحكومة عام ١٩٨٥م وتُرك السودان يتخبط لمدة ثلاث سنوات في ظل حكومة المهدي، وفي هذه الفترة، وفيما يتعلق بخطط فصل الجنوب نظمت ندوة بهذا الخصوص في واشنطن في شباط ١٩٨٧م، ونظم اجتماع في لندن للبحث في هذا الموضوع في تشرين أول ١٩٨٧م، وعرضت مبادرات أخرى في أفريقيا، تؤكد جميع هذه المبادرات على وحدة التراب السوداني شكلاً، مع التركيز على الاعتراف بالتنوع الثقافي وأهمية التنمية واقتسام الثروة والسلطة. وكان الجيش في هذه الفترة يراقب الوضع عن كثب حتى وصلت الأمور في السودان إلى وضع من السوء صار يتمنى معه الناس عودة العسكر، عندها، وفي حزيران من العام ١٩٨٩م قام عمر حسن أحمد البشير بانقلاب عسكري ناجح أطاح بحكومة المهدي، مستفيداً من أخطاء

العسكريين السابقين كالنميري، فطعَّم حكمه العسكري باللون الإسلامي حيث قرَّب حسن الترابي، رئيس المؤتمر الشعبي وزعيم الحركة الإسلامية الرئيسية في السودان من الحكم، لكي يعطي حكمه العسكري صبغة شرعية وقبولاً شعبياً افتقر إليهما النميري من قبل.

وبذلك أحكم العسكر الموالون لأميركا قبضتهم على السودان، وبالتالي أحكمت أميركا عن طريق الجيش قبضتها على السودان، وتمكن عملاء أميركا من العسكر بالقيام بما عجز عنه عملاء بريطانيا من السياسيين والأحزاب من قبل من أعمال سياسية جادة تفضي إلى فصل الجنوب عن الشمال فصلاً مؤكداً.

ومنذ استلام البشير الحكم في السودان تسارعت وتيرة المفاوضات والاجتماعات والمبادرات التي كان يوازيها تصاعد في حدة المواجهات والمعارك في الجنوب لإعطائها مصداقية ومبرراً لإحراز تقدم مصيري في هذه القضية الحساسة والخطيرة.

فكانت اجتماعات نيروبي عام ١٩٨٩م برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر فاتحة لما بعدها من اجتماعات ومفاوضات ومبادرات، حيث عقدت اجتماعات برعاية كارتر بين وفد الحكومة السودانية برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة ووفد حركة التمرد برئاسة لام أكول. وفي العام ١٩٩٢م عقدت مفاوضات بمبادرة من الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجيدا في أبوجا بين وفد حكومي برئاسة محمد الأمين خليفة ووفد حركة التمرد برئاسة وليم نون عن مجموعة جارنج ولام كول عن مجموعة الناصر، وتوصلت هذه المفاوضات إلى ضرورة حل المشكلة بتقسيم الثروة وإنشاء

مؤسسة سياسية تعمل على أساس من التعددية العرقية واللغوية والثقافية في السودان. وفي العام ١٩٩٣م عقدت مفاوضات في عنتيبي بأوغندا وتحت إشراف الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بين وفد الحكومة برئاسة علي الحاج محمد ووفد الجيش الشعبي (حركة التمرد) برئاسة جارنج. وفي العام نفسه وبعد شهر من المباحثات السابقة عقد اجتماع في نيروبي بكينيا بين وفد الحكومة برئاسة علي عثمان محمد طه ووفد حركة التمرد، واستمرت المفاوضات في كينيا ونيجيريا إلى أن عقد اجتماع في نيروبي في ١٧آذار عام ١٩٩٤م بمبادرة من لجنة أعضاء الإيغاد برئاسة الرئيس الكيني دانيال أراب موي وعضوية رؤساء أوغندا وأثيوبيا وأريتيريا وبحضور الرئيس عمر حسن أحمد البشير وقائد فصيلي حركة التمرد، واستمرت المفاوضات إلى أن تكللت بكارثة التوقيع على (بروتوكول ميشاكوس) في ٢٠٠٣/٧/٢٠م، وهو أخطر ما تم إنجازه لفصل الجنوب عن السودان، وهو ثمرة جهود دؤوبة استغرقت عشرات السنين وهو مقدمة (لاتفاقية السلام!) النهائية، وقد احتوى البروتوكول على نصوص دقيقة في التعبير، بالغة في الخطورة، وشاملة لكل ما يتطلبه التحضير للانفصال مثل حق تقرير المصير، وجرت صياغتها بعناية فائقة لتحقق الهدف بأقل التكاليف. وأخطر ما في البروتوكول أنه ينص على دور دولي وآلية محددة لضمان تنفيذ بنود الاتفاق لتحقيق الانفصال فكان حجر الأساس لكل المفاوضات التالية. ثم استؤنفت المباحثات برعاية دولية من أميركا وبريطانيا والنرويج وإيطاليا، ومن دول الإيغاد لبحث تفصيلات المسائل التي اعتبرت معلقة في ذلك الوقت، مثل اقتسام السلطة والثروة وغيرها. ولوحظ في الاجتماعات أن الأطراف الدولية لم يظهر بينها أي خلاف على المباحثات وبخاصة بين أميركا وبريطانيا.

وفي ٢٥ من أيلول ٢٠٠٣م تم توقيع الاتفاق الأمني العسكري بين الحكومة وحركة التمرد، والتي نصت على وجود ثلاثة جيوش: جيش الحكومة وجيش المتمردين وجيش مشترك من الحكومة والمتمردين، وبذلك تم الإبقاء على عصابات المتمردين الانفصاليين المجرمة بوصفها جيشاً موازياً للجيش النظامي تتساوى معه قانونياً. كما ونصَّ الاتفاق على وجوب انسحاب جيش الحكومة من الجنوب خلال مدة أقصاها سنتان ونصف.

ومعلوم أن الغرض الذي يرمي إليه الاتفاق من تعدد الجيوش في البلاد هو تعدد مراكز القوى وذلك مما يهدد الأمن والاستقرار فيسهل جر البلاد إلى حروب وصراعات وتمزيق، خاصة إذا كنا نتحدث عن جيش المتمردين المرتبط بالغرب الكافر هدفاً وإعداداً وتسليحاً، إذ كيف يأمن أهل السودان على أنفسهم وجيش المتمردين سينشر في الخرطوم وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، وهو يسيطر بمفرده على جنوب السودان بأكمله؟! إن فكرة وجود جيشين وثلاثة جيوش هي فكرة أميركية فرضتها أميركا على الحكومة بعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، فقد ذكرت صحيفة أخبار اليوم السودانية في ٢٠٠٣/٩/٢٥م ذلك بصراحة، فأميركا فرضت الاتفاق على الحكومة وهددتها بشتى أنواع التهديدات إن هي رفضت الاتفاق.

وفي ٢٠٠٤/١/٧م وقعت الحكومة السودانية وحركة التمرد اتفاقية قسمة الثروة، وتم فيها تقسيم عائدات البترول والإيرادات الأخرى في جنوب السودان وفي المناطق الثلاث المتنازع عليها مناصفة بين الحكومة والمتمردين، وإقامة نظامين مصرفيين منفصلين: واحد للحكومة والثاني للجنوب، وذلك لتكريس الانفصال من الناحية الاقتصادية كما كرس من الناحية العسكرية.

وما زالت المفاوضات مستمرة على تقسيم السلطة وعلى البحث في مستقبل المناطق الثلاث، وهي أبيي وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، وتكاد حكومة البشير أن تتنازل عن أبيي للمتمردين بحسب ورقة أميركية حملها القس جون دانفورث المبعوث الأميركي للرئيس بوش للسودان، قُدِّمت للمتفاوضين في نيفاشا، وفيها إعطاء أهل أبيي حق تقرير المصير كما أعطي أهل الجنوب.

كما إنها تضمنت اتفاقية الترتيبات الأمنية التي نصت في الفقرة (ج) من البند (٤) على تشكيل قوة مشتركة في (جبال النوبة من (٦) آلاف) وفي (جنوب النيل الأزرق (٦) آلاف) ما يعني تمهيداً لإيجاد وضع خاص للمناطق الثلاث على غرار الجنوب.

وقد أوردت صحف الخرطوم الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٠٣/٢٠م تفاصيل الورقة الأمريكية التي قُدمت لطرفي التفاوض بنيفاشا (الحكومة وحركة التمرد) لحل قضية أبيي، وهي تكاد تكون نفسها المقترحات التي تقدمت بها حركة التمرد ورفضتها الحكومة. ومن أخطر ما جاء في هذه الورقة (أن يصوت مواطنو أبيي في استفتاء منفصل متزامن مع استفتاء جنوب السودان، وذلك قبل نهاية الفترة الانتقالية للاختيار بين البقاء في الشمال أو الانضمام لبحر الغزال). وقال جون دانفوث في المؤتمر الصحفي الذي عقده بنيفاشا وأوردته صحيفة أخبار اليوم السودانية في عددها رقم (٣٣٨٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٠٣/٢٠م: (إن الرئيس بوش منزعج ... وإنه يعتقد أن السلام يمكن أن يتحقق قبل نهاية الشهر الحالي، وإن الإدارة الأمريكية تحمِّل المسئولية في انهيار المفاوضات لأي طرف يعوق مسيرة السلام). مما سبق يتأكد الانحياز الكامل والتام من قبل الإدارة الأمريكية إلى جانب حركة التمرد. كما يتضح

تهديدها الصريح للحكومة إن لم توافق على الورقة (حسب ما جاء في المؤتمر الصحفي للمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي للسلام في السودان جون دانفورث)؛ والذي أكد أن الورقة الأمريكية تعتبر موقفاً نهائياً للحكومة الأمريكية حول قضية أبيي.

وقد بادرت حركة التمرد بقبول الورقة؛ وهذا شيء طبيعي لأنها في الأصل هي مقترحاتها.

أما قبول الحكومة للورقة أساساً للتفاوض حسب ما جاء في صحيفة الصحافة السودانية في عددها رقم (٢٨٨٢) بتاريخ الأحد ٢٠٠٤/٠٣/٢١م أن هنالك اجتماعاً موسعاً شارك فيه الرئيس البشير ومساعدوه وقادة الحزب الحاكم وعدد من قادة القوات المسلحة، بالإضافة لثلاثة من أعضاء الوفد المفاوض الذين عادوا من نيفاشا ناقشوا فيه المقترح الأمريكي باستفاضة واعتبروه صالحاً كأساس للتفاوض، يكشف عن ضعف الحكومة وهزال موقفها.

أما الذين وصفوا المقترح الأمريكي بالتوفيقي فإن موقفهم هذا يؤكد خضوعهم للضغوط الأمريكية وسعيهم لمرضاتها ﴿... **والله ورسوله أحق أن يرضوه** ...﴾.

وقد اعلنت السفارة الاميركية في الخرطوم يوم الخميس ٢٠٠٤/٠٥/١٣، ان الاسبوع الجاري سيشهد توقيع اتفاق بين الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" بزعامة الدكتور جون قرنق، على المناطق الثلاث وقسمة السلطة. وان الاتفاق النهائي سيوقع منتصف الشهر

المقبل في نيروبي. واكد مسؤول في حركة قرنق ان اتفاق السلام جاهز في بنوده الرئيسية.

كذلك قال القائم بأعمال السفارة الاميركية في الخرطوم جيرارد كالوشي في التاريخ أعلاه: ان منتصف حزيران (يونيو) المقبل سيشهد توقيع اتفاق سلام شامل في العاصمة الكينية نيروبي بين الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان". وأضاف أمام عدد محدود من الصحافيين ليل الأربعاء – الخميس، ان بلاده بدأت منذ بعض الوقت بالتعاطي البناء مع الحكومة السودانية. وقال ان الادارة الاميركية ستباشر في تطبيع كامل لعلاقاتها مع الخرطوم لدى التوصل الى اتفاق سلام وبلوغ مرحلة ترتيبات وقف اطلاق نار نهائي وشامل.

ورهن كالوشي رفع العقوبات الاميركية عن الحكومة السودانية بثلاث قضايا هي التعاون في ملف مكافحة الارهاب الدولي، والتوصل الى اتفاق سلام عبر جهود منظمة السلطة الحكومية للتنمية "ايغاد"، وتحقيق تقدم شامل في ملف حقوق الانسان. وقال ان واشنطن تنتظر رفع حال الطوارئ بعد توقيع اتفاق السلام. الى ذلك، أكدت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بزعامة جون قرنق "جاهزية اتفاق السلام في قضاياه الرئيسية"، مقترحة "الاستعانة بطرف ثالث كحكم في ما تبقى من تفاصيل إذا تعذر على النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه وقرنق حلها".

وفيما أشارت مصادر الأمم المتحدة إلى "بعض الصعوبات التي تواجه المفاوضين السودانيين"، قال الناطق الرسمي باسم "الحركة الشعبية" ياسر عرمان ان "القضايا الرئيسية جرى حلها، وما تبقى تفاصيل كان يجب ألا تأخذ كل

الوقت الذي استغرقته، وتحتاج إلى قرارات من الطرفين وترى الحركة إمكان حلها"، مؤكداً أن "الاتفاق في قضاياه الرئيسية جاهز، وعلى الطرفين أن يتقدما نحو انهاء الاتفاق وتوقيعه".

وكشف أن "القضايا المتبقية ذات شقين أحدهما يتعلق بإعادة احكام الصوغ واللغة في فقرات من الاتفاق، والآخر موضوعي في النيل الأزرق وجبال النوبة والسلطة المركزية"، موضحاً "أن الخرطوم عرضت على الحركة نسبة ٤٠ في المائة من السلطة في النيل الأزرق وجبال النوبة و٦٠ في المائة للحكومة، فيما عرضت نسبة ٢٨ في المائة من الحكومة المركزية للحركة، إلا أن الحركة تطالب بنسبة ٣٨ في المائة". وعن اشراك القوى السياسية الأخرى، أشار عرمان إلى أن "مناقشة تمثيل الآخرين جرت وتتواصل بين الطرفين". وفي ما يتعلق بموضوع العاصمة، ذكر "أن قضية العاصمة محسومة، وأن الطرفين توصلا إلى اتفاق على العناصر الرئيسية".

في أثناء ذلك وقبيل إنهاء مفاوضات فصل الجنوب بقيادة المتمرد جون قرنق، تم التركيز على منطقة (دارفور) غرب السودان. وقد ساهمت في نشوء هذه المشكلة وتفاقمها عوامل ثلاثة:

تنافس محلي على الأرض والمراعي، وتدخل وتحريك خارجي للمشكلة، وقبل هذا وبعده إهمال حكومة السودان رعاية شؤون مواطنيها الرعاية التي يوجبها الإسلام بالعدل والإحسان.

أما التنافس المحلي فإن دارفور تقيم فيها قبائل الـ (فور) الإفريقية وقبائل أخرى من أصول عربية، وبدأ الصراع في دارفور مع تناقص الموارد الطبيعية في

مقابل زيادة كبيرة في الحيوانات والمساحة المزروعة، ورغبة بعض القبائل العربية من رعاة الإبل في امتلاك الأرض لحاجتهم للرعي، وفي المقابل رفضت قبائل (الفور) الأفريقية مشاركة العرب في الأرض والمرعى باعتبارها المالكة لها كميراث للأجداد.

وقد بدأ التمرد معتمداً على قبيلة الزغاوة، وأرادوا ادخال قبائل أخرى، وبدأوا في إرهابها بالإغارة وفرض الأتاوات، فوجدت القبائل نفسها أمام خيارين: إما أن تنضم الى التمرد أو تنشئ ميليشيات تحميها من الغارات. فأنشأت هذه القبائل ميليشيات أصبحت قوية بسرعة مع انتشار السلاح في دارفور، إذ يأتيها من الدول المجاورة. ما أدى إلى تفاقم الوضع وإدزدياده سوءاً وتعقيداً يوماً بعد يوم، فالآلاف من الأرواح قد أُزهقت، والمئات من القرى قد أحرقت، ومئات الآلاف قد شُرِّدوا من ديارهم، ليس لهم من فراش أو غطاء إلا الأرض والسَّماء، وبعضهم فرَّ إلى تشاد لعلَّه ينجو من جحيم دارفور.

وأما التدخل والتحريك الخارجي للمشكلة فإن الذي أثار أحداث دارفور، وأوجد الأزمة هم الأوروبيون، وبالذات فرنسا وبريطانيا، والدليل على ذلك أن المتمردين من قبائل فور الأفريقية تم تقديم الدعم لهم من تشاد وحكامها عملاء لفرنسا من حيث الإمدادات ومن حيث نقطة الارتكاز واللجوء، وعملت لندن كمنبر إعلامي لزعماء حركة التمرد.

وأما أميركا فقد حاولت التغطية على عميلها البشير، بالاكتفاء بالتصريحات، ولم تأمر حكومةَ البشير بالتوقف عن قمع المتمردين، وكان بمقدورها فعل ذلك. ولكن بعد أن تفاقمت الأزمة وتحولت إلى كارثة إنسانية، ضغطت المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة – بدفع من أوروبا – على

السودان وطالبته بالكف عن دعم الميليشيات العربية (الجنجويد) التي قامت بأعمال التنكيل ضد الأفارقة كما يشاع.

وبعد أن سلّطت وسائل الإعلام الضوء على أحداث دارفور من حيث أعداد القتلى الذين بلغوا الآلاف والمهجرين الذين بلغوا المليون من اللاجئين، وبعد أن وصفت هذه الوسائل ما يجري في دارفور بأنه أكبر كارثة إنسانية في هذا العصر، وأن على المجتمع الدولي أن يتدخل فوراً لأن عدم تدخله يعني موت الآلاف شهرياً من الأفارقة، بعد ذلك كله وجدت أميركا نفسها مضطرة للتدخل ولركوب الموجة ولقيادتها، وأمرت الحكومة السودانية بوقف المأساة عن طريق عدة طلبات: منها إرسال ٦٠٠٠ شرطي سوداني إلى دارفور للحفاظ على أمن المواطنين الأفارقة، وحل ميليشيا جنجويد.

لكن الأوروبيين لم يكتفوا بهذه الإجراءات الأميركية، وطالبوا بإيقاع عقوبات على السودان، وبإرسال قوات أجنبية غير سودانية إلى دارفور. وبدأت أوروبا وبخاصة فرنسا تشكك بدور أميركا في فرض العقوبات على السودان.

بينما كان الموقف البريطاني عدائياً بشكل غريب ضد الحكومة السودانية وكانت بريطانيا وراء إحراج أميركا بالتحريض والتهويل وإطلاق التصريحات الاستفزازية ضد الحكومة السودانية.

لقد كانت أميركا تريد عدم إثارة مشكلة دارفور إلا بعد الفراغ من موضوع الجنوب وتوقيع الاتفاق بين قرنق والحكومة السودانية، والسير في خطوات ذلك لإنجازها ثم تنتقل إلى دارفور. وأما أوروبا: فرنسا وبريطانيا

فكانت تريد إثارة المشكلة وتسخين الموقف في آن واحد لإيجاد المتاعب لحكومة البشير الموالية لأميركا لإسقاطها أو اختراقها.

لقد صرح القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الخرطوم جيرالد كالوشي منتصف الشهر الحالي أيار ٢٠٠٤ بأن الأوضاع في إقليم دارفور غرب البلاد تمثل موضوعاً حيوياً في ملف حقوق الإنسان في السودان، وأضاف أنه يتحفظ على ربط عملية السلام في الجنوب بتحقيق السلام في إقليم دارفور. وهذا يشير إلى أن أمريكا تسعى إلى إتمام الترتيبات لفصل الجنوب ثم تنتقل إلى التركيز على موضوع مناطق الشمال.

ولكن أوروبا: فرنسا وبريطانيا أدركت هذه النقطة فركزت على إثارة مشكلة دارفور عسكرياً وسياسياً وإعلامياً لإحراج أمريكا وخلخلة وضع حكم البشير الموالي لأمريكا، بعد أن استطاعت أمريكا أن يكون لها الدور الفاعل في موضوع الجنوب وهمشت دور أوروبا فيه فأرادت أوروبا: فرنسا وبريطانيا، أن يكون لها دور مؤثر في دارفور يعوض دورها الضعيف في الجنوب.

والخلاصة أن أميركا اضطرت إلى أن تتخذ هذه الإجراءات ضد الحكومة السودانية بعد أن أحرجت أمام الرأي العام الدولي بسبب أزمة دارفور والتي تم تهويلها بشكل سريع مفاجئ، ولو أن المشكلة بقيت في حدود المعقول دولياً، وتحت السيطرة، ولم يتم تكبيرها، لما تدخلت أميركا، ولكن الذي هوَّلها هو غيرها وبالذات هي فرنسا وبريطانيا.

وهكذا فإن للتدخل والتحريك الخارجي دوراً رئيساً في تمرد دارفور.

أما إهمال حكومة السودان رعاية الشؤون وتخبطها في معالجة الأمر فهو

واضح من ترك هذه المشكلة تكبر وتتفاقم مع أن أمثال هذه المشاكل في المناطق القبلية أمر معتاد. فإن دارفور إقليم سوداني يقع غرب السودان على الحدود مع تشاد، ومساحة هذا الإقليم تساوي مساحة فرنسا تقريباً، وتقطنه قبائل عربية وأفريقية وجميعها من المسلمين. سُمِّيَ الإقليم بدارفور نسبة إلى قبائل "فور" الأفريقية وجاءت القبائل العربية وتشاركت معها في العيش والملة والمصير.

وكانت المشاكل التي تحدث عادة بين القبائل تقليدية بسيطة تتعلق بمناطق الزراعة والري والرعي وتجمعات المياه، وكانت هذه المشاكل سرعان ما تجد لها حلاً من خلال زعماء القبائل. ومعلوم أن هذا النوع من المشاكل يعتبر شيئاً عادياً في جميع المناطق القبلية، وهي من نوع الخلافات الطبيعية التي تنشأ في المجتمعات القبلية المتحركة.

لكن هذه الخلافات بدل أن تحلها الدولة بحكمة ووعي وإحسان رعاية شؤون، فتعمل على توفير المراعي لأصحاب الأنعام، وتوفير متطلبات الزراعة والري لأصحاب الأراضي، ساكني القرى، وذلك بأن تجمع الفريقين وترعاهم دون تمييز وتحول دون جعل المشكلة مجالاً للتدخل، فإن الدولة عملت عكس ذلك فتركت الأمور بين المسلمين، عرباً وأفارقةً، تتفاقم وتتعقد وتنتشر فيها الميليشيات الإفريقية مدعومةً من فرنسا عن طريق تشاد، وتغذى إعلامياً عن طريق بريطانيا، ثم من وراء ستار عن طريق متمرد الجنوب قرنق، ثم الميليشيات العربية مدعومةً من الدولة. وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وانتشرت الجريمة وتشرد الناس، وتركت الدولة الميليشيات تتصارع دون أن تضع هي كدولة حداً لذلك برعاية شؤون الفريقين، ولولا أن أمريكا أُحرجت من أوروبا فتدخلت

وأمرت حكومة السودان أن تتدخل كدولة في حل المشكلة لبقيت المليشيات تتصارع في ميدان خالٍ من الدولة ونظامها.

وهكذا فبدلاً من أن تقوم حكومة البشير باستيعاب تلك الميليشيات وعقد المصالحة بين القبائل، قامت بالتصعيد واستخدمت قوات جيشها البرية والجوية في دعم الجنجويد، وأشعلت بذلك شرارة الصراع الدموي بين المسلمين. ثم أخذت تتخبط في حل المشكلة وتنتظر الحل من الدول الأخرى، بل تنتظره من جون قرنق متمرد الجنوب الذي فصل الجنوب عن السودان، فيصرح وزير خارجيتها في ٢٠٠٤/٥/١٤ قائلاً (إن لكم – مخاطباً قرنق – علاقةً مع قوات التمرد في دارفور ويجب أن يكون لكم دور إيجابي في حل القضية) ويصرح قبل ذلك مسؤول الحكومة الخاص باللجان الحكومية السودانية المسؤولة عن تطبيق توصيات الحكومة في دارفور (إن الحل النهائي للمشكلة في دارفور يجب أن يكون عن طريق جون قرنق بعد أن تحل مشكلة الجنوب ويأتي إلى الخرطوم ليمارس كنائب للرئيس، لأن قرنق هو أقدر على حل مثل هذه النزاعات فله خبرة طويلة فيها).

يقول هؤلاء المسؤولون هذا القول وهم يدركون أن حركة قرنق تغذي التمرد في دارفور. فقد أجاب وزير خارجية السودان في إحدى مقابلاته الصحفية بتاريخ ٢٠٠٤/٠٥/١٤، أجاب عن سؤال أحد الصحفيين: هل تعتبر حركة قرنق مسئولة عن التمرد في دارفور؟ فأجاب الوزير: نعم. ومع ذلك يطلب مسئولو السودان من قرنق أن يحل لهم المشكلة، ولا شك بأن حله الذي يريده لإقليم دارفور هو أن ينفصل عن السودان كما انفصل الجنوب.

هكذا بلغ الهوان في حكومة السودان أن تطلب من زعيم تمرد الجنوب أن يعالج تمرد دارفور!

ولا زالت الحكومة السودانية تتعامل مع الموقف بطريقة ستؤدي حتماً إلى تفاقم الوضع في دارفور وغيرها من مناطق الشمال فرغم علمها بأن منظمات الإغاثة تنقل السلاح للمتمردين هناك، فقد وافقت على استئناف قيام تلك المنظمات بأعمالها هناك، ووافقت على فرق المراقبة الإفريقية التي ستوفر الغطاء للمتمردين بأن يتمكنوا من جمع صفوفهم والإعداد للتمرد من جديد. وعندما سئل وزير الخارجية السوداني في ذات المقابلة المذكورة أعلاه: هل أنت سعيد بهذا الاتفاق الذي يسمح بدخول قوات أوغندية جنوب السودان؟ أجاب – "أتكون سعيداً بكل ما تفعله؟ أحياناً تفعل أشياء لأن الضرورة تقتضيها". وهذا راجع لعلمه بما ستقوم به أمثال تلك القوات من إثارة للتمرد ودعم له.

والمدهش أن الحكومة استهجنت انسحاب منظمات الأمم المتحدة المسماة إنسانية من دارفور، طالبة منهم البقاء لرعاية شئون مواطني دارفور، والحكومة تعلم قبل غيرها أن هذه المنظمات إنما تعمل لبث الفتنة وتهريب الأسلحة في صناديق الإغاثة والاتصال ببؤر التمرد، كما حدث بالنسبة لطائرة الأمم المتحدة التي ضُبطت وهي تنقل الأسلحة والمعدات للمتمردين في دارفور، ومن قبلها طائرة الصليب الأحمر. لقد كان الواجب على الحكومة بدل أن تستهجن انسحاب تلك المنظمات أن تتولى هي رعاية شؤون مواطنيها بالعدل والإحسان.

إن تراخي وتخاذل الحكومة وخنوعها تجاه تلك القضايا المصيرية هو

السبب الاول والأساس لمثل تلك المصائب، فبدل التدخل في دارفور بطريقة تسحب البساط من تحت أقدام العملاء الداعين إلى التمرد، وذلك ببيان الحكم الشرعي في تقسيم الثروة في منطقة يسكنها المسلمون ١٠٠% نجدها تتخاذل أمام المؤسسات الدولية والإيغاد والعدو الأميركي، والاتحاد الأوروبي، وبخاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فترضى بدخول قوات أجنبية وبعثات دبلوماسية أوروبية وأخرى تابعة للأمم المتحدة وتحافظ على الحوار مع أس البلاء في المنطقة أميركا. وهكذا أصبحت البلاد ميداناً للتدخلات الدولية. ومع ذلك تطلب الحكومة الحلول لمشكلة دارفور من قرنق ومن أمريكا من ورائه، ظناً منها أن الحكم في السودان ما دام مطواعاً لأمريكا فإنها ستدعمه وتحافظ عليه في كل الظروف، في حين أن أمريكا لا تقيم وزناً لعملائها إذا تضارب وجودهم مع مصالحها، أو إذا استنفدوا أدوارهم الموكلة لهم.

ثم إنها بتنازلاتها في الجنوب تلبية لأوامر سيد البيت الأبيض نجدها تفتح الباب أمام التمرد في كافة أنحاء السودان بشتى الحجج، سياسية أو اقتصادية، والكل يعلم مدى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعانى منها السودان رغم غنى موارده الطبيعية وتعددها، وذلك راجع فقط إلى سياسات الحكومة الفاشلة لمخالفتها شرع الله، ولأنها لا تحتكم إلى ما أنزل الله، ولا ترعى شئون الرعية بالعدل والإحسان.

إن الحكومة السودانية مقبلة وبخطى ثابتة على الخيانة لله ورسوله ولكافة المؤمنين باستسلامها في نيفاشا، وإذا ما تم التوقيع على اتفاق سلام شامل في نيروبي منتصف حزيران (يونيو) المقبل، كما قال القائم بأعمال السفارة الاميركية في الخرطوم جيرارد كالوشي، فإن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه

لباقي مناطق السودان المختلفة للمطالبة بالنتائج نفسها التي حصل عليها الجنوب، وعليه سيبقى السودان يدور في سلسلة طويلة من الصراعات المزمنة.

وهذا ما أكده وزير الداخلية السوداني عبدالرحيم حسين معلقا على أحداث دارفور «يبدو أن مطالب المتمردين في دارفور أصبحت مثل ما يطالب به المتفاوضون في الجنوب، مثل حق تقرير المصير وأن يكون لهم جيش مستقل». إن التنازل عن أي شبر من أرض المسلمين ليكون تحت سلطان العدو الكافر هو جريمة كبرى في الإسلام، وهو يشجع المناطق الأخرى على الانفصال، وهو كذلك يوجد عند العدو الجرأة للمطالبة بالمزيد من التنازل. لأن أي تنازل، وإن قل، فهو يفتح الباب على مصراعيه لمزيد من التنازل.

من يَهُنْ يَسْهُلِ الهوانُ عليهِ ما لجرحٍ بميّتٍ إيلامُ

وما حدث من تنازل في فلسطين وإندونيسيا وما يحدث في السودان ينطق بذلك.

ومن الغريب وكذلك المؤلم أن أحزاب (المعارضة) في السودان التي تكاد تعارض الحكومة في كل شيء إلا أنها توافق الحكومة في جريمة التنازل عن الجنوب لسلطان المتمرد قرنق بتخطيط وترتيب من أمريكا، وكذلك لما يحدث من مفاوضات مع المتمردين في دارفور، والتي قد تؤول إلى ما آل إليه الجنوب. وهذا ما يكشف الواقع السيئ الذي عليه الأحزاب التي تسمي أنفسها معارضةً، ولا تتقي الله في التفريط ببلاد المسلمين.

إن الحل أمام حكومة السودان لا يعدو واحداً من اثنين الأول:

أن تتمادى في الباطل وتستمر في سياسة التنازل، والاعتماد على أمريكا في معالجة قضاياها، وجعل البلاد ميدان صراع بين أمريكا وأوروبا.

والثاني: أن ترجع إلى الحق، والرجوع إلى الحق فضيلة، وتتبع شرع الله فتلغي اتفاقها مع قرنق، وتوقف محادثاتها مع متمردي دارفور، وتعالج مسألة وحدة البلاد على أساس أنها قضية مصيرية لا يجوز التفريط فيها بحال، فهي قضية حياة أو موت.

أما الأول – التنازل والتخاذل – فيجر البلاد إلى مصيبة كبرى: من الذل والضعف، والفرقة والتفكك والخراب، وهو خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وأما الثاني فهو عز ومنعة، وجماعة ووحدة وعمران، ورضوان من الله سبحانه ورسوله ﷺ.

فهل يرعوي الحكام في السودان فيختاروا ما يرضي الله ورسوله، ويصنعوا مواقف بيضاء تنفعهم في الدنيا والآخرة؟ فتقام دولة **الخلافة** التي توحد السودان وتقضي على المتمردين وتسحق النفوذ الأميركي والغربي في السودان شماله وجنوبه، وينطلق الإسلام قوياً من السودان إلى أنحاء القارة الإفريقية ناشراً الهدى بين الناس بالدعوة والجهاد في سبيل الله. ﴿**ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز**﴾.

(٧)

العراق

العراق هو مهد الحضارات البشرية القديمة ومنبعها كأشور وبابل ونينوى وأور وغيرها، وهو من أهم بقاع الأرض وأعظمها عراقة وأصالة، فهو ضارب جذوره في أعماق التاريخ.

فتحه المسلمون زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٣ - ٢٣هـ الموافق ٦٣٤ - ٦٤٤م)، وصار من أهم بلاد الإسلام، حيث بدأت الفتوحات الإسلامية الواسعة به، وانطلقت منه، ودارت في رحابه أعظم معارك الإسلام كالقادسية والمدائن، وتأسست فيه أعظم مدن الإسلام كالبصرة والكوفة وواسط وبغداد وسامراء والموصل.

والعراق صنو الشام ورديفها، وامتداد لجزيرة العرب، يخترقه نهرا دجلة والفرات فيحيلان سواده الشاسع المنبسط إلى أعظم أراضي العالم خصوبة وإدراراً للعطاء.

وموقعه الجغرافي المتميز على رأس الخليج جعله واحداً من أهم طرق الاتصال بين أوروبا والمحيط الهندي، وفي عصر الاستعمار الحديث اكتسب العراق أهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا لكونه يعتبر طريقاً تجارياً رئيسياً للهند درة التاج البريطاني، وزادت أهميته أكثر بعد اكتشاف النفط فيه في أوائل القرن العشرين.

ظل العراق جزءاً من دولة الخلافة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، حيث اشتد الصراع عليه بين بريطانيا من جهة والدولة العثمانية وألمانيا من جهة ثانية، فحاولت بريطانيا أثناء الحرب انتزاعه من الدولة العثمانية فاحتلت البصرة في السنة الأولى للحرب، واحتلت العمارة في السنة الثانية ومنيت بهزيمة كبيرة في الكوت في السنة الثالثة، وأما في السنة الرابعة للحرب فقد استطاع البريطانيون احتلال بغداد في ١١ آذار سنة ١٩١٧م بقيادة الجنرال (مود) وواصلوا تقدمهم شمالاً فاحتلوا الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨م. وبذلك سقط العراق بكامله بأيدي الإنجليز وأُخضع للوصاية البريطانية في العام ١٩٢٠م.

ثم جاءت بريطانيا بعميلها فيصل بن حسين بن علي حاكم مكة وتوجته ملكاً على العراق كتعويض له عن خسارة والده للحجاز الذي أعطي لآل سعود.

واحتفظت بريطانيا في ظل الحكم الملكي الهاشمي للعراق بثلاث قواعد عسكرية، وهي قاعدة الرشيد في بغداد وقاعدة الحبانية شمال بغداد وقاعدة الشعيبة قرب البصرة، وكان مستشاروها العسكريون والسياسيون والاقتصاديون والثقافيون هم الحكام الحقيقيين للبلاد، في حين كان السفير البريطاني في بغداد صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في حكم العراق طوال فترة الحكم الهاشمي الذي استمر حتى العام ١٩٥٨م. وتحول العراق بذلك إلى واحة بريطانية حقيقية.

في الحرب العالمية الثانية حاول هتلر مستشار ألمانيا منازعة الإنجليز في العراق، فاتصل بالملك غازي ملك العراق، وتجاوب الملك معه وكان يناصب

الإنجليز العداء، ولكن بريطانيا كانت تراقبه، ولما اكتشفت علاقته بالألمان سارعت إلى التخلص منه فقتلته في حادث سيارة. وبحسب ولاية العهد أصبح ابنه الصغير فيصل الثاني ملكاً على العراق، فجاء البريطانيون بخاله عبد الإله وصياً على العرش ووليّاً للعهد حيث ظل مخلصاً للتاج البريطاني حتى مقتله في انقلاب عام ١٩٥٨م.

وفي سنة ١٩٤١م أعادت ألمانيا محاولتها لأخذ العراق من الإنجليز فدعمت رشيد عالي الكيلاني الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة في الثاني من آذار عام ١٩٤١م وأعلن من فوره الحرب على بريطانيا إلى جانب ألمانيا، لكن هتلر لم يستطع إرسال قوات برية لنجدته، واكتفى بإرسال عدة أسراب من الطائرات الألمانية لدعم الكيلاني.

إلا أن بريطانيا التي راعها هذا الانقلاب المفاجئ في العراق وما شكَّله من خطورة وصول الألمان إلى منابع النفط العراقية، صمَّمت على إسقاط حكومة الكيلاني بأسرع ما يمكن، فتقدمت قواتها إلى بغداد بسرعة، واحتلتها، وهرب الكيلاني خارج حدود العراق، وتم إعدام أربعة ضباط شاركوا معه في الانقلاب، وأُعيد عبد الإله إلى العرش، وأحكمت بريطانيا من جديد قبضتها على البلاد.

لم تتوقف مقاومة العراقيين ضد المستعمر البريطاني طوال فترة الاستعمار، حيث اندلعت ضد الاحتلال مقاومة عنيفة سنة ١٩٢٠ تلتها مقاومات شديدة على فترات، لكن تصدي الحكومة العميلة بقيادة عبد الإله ونوري السعيد، وهو الرجل القوي والحاكم الفعلي فيها، بالإضافة إلى إثارة

الفُرقة بين الطوائف والمذاهب حسب سياسة بريطانيا (فرق تسد) هو الذي مكَّن بريطانيا من استمرار السيطرة على العراق هذه المدة الطويلة.

دخلت أميركا على الخط بعد خروجها من عزلتها عقب الحرب العالمية الثانية، وبدأت تتنافس مع بريطانيا على السيطرة على نفط العراق، وأميركا كانت منذ مؤتمر سان ريمو في العام ١٩٢٠م تطالب بريطانيا بحصتها في نفط الخليج، ولكن بريطانيا في ذلك الوقت كانت الدولة الأولى في العالم فرفضت الطلب الأميركي رفضاً قاطعاً، الأمر الذي حدا بولسن الرئيس الأميركي وقتها إلى إرسال رسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها: "إنكم تريدون ممارسة نوع من الاستعمار أصبح موضة قديمة". واستمرت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في مقاومة الضغوط الأميركية الرامية للحصول على نصيب أكبر لها في نفط الخليج، لكنها في النهاية لم تستطع منعها من ذلك. كتب تشرشل رئيس الوزراء البريطاني إلى اللورد بيفر بروك العضو في وزارة الحرب البريطانية يقول فيها رداً على مذكرة له حول طلبات الولايات المتحدة في النفط: "إنني أفهمك جيداً ولكن أخشى أن عالم ما بعد الحرب قد ينهار إذا دخلناه ونحن في معركة مع الولايات المتحدة حول البترول".

وبعث الرئيس الأميركي روزفلت في نهاية الحرب العالمية الثانية لجنة رئاسية إلى الشرق الأوسط زارت كلاً من السعودية والعراق وإيران والكويت والبحرين وقطر، وعند عودتها قدَّمت تقريرها إلى الرئيس روزفلت والذي بدأ بعبارة: "إن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ، وإن التأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحاً". وعندما سأل وزير الخارجية جيمس بيرنز الرئيس روزفلت: "ما هي الحصة يا سيادة الرئيس

التي ينبغي أن نسيطر عليها من بترول الشرق الأوسط؟ سكت روزفلت برهة ثم أجابه قائلاً: لا أقل من ١٠٠%".

وكتب هارولد إكس أحد المبعوثين الأميركيين في الخارج إلى روزفلت الرئيس الأميركي يقول: "إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من حقول البترول، لا يعرف أحد نظيراً لها في الدنيا، وأن السعودية هي شمس هذه المجرة، فهي أكبر بئر بترول في الشرق الأوسط، وأن الظروف فيها مناسبة حيث فيها الملك عبد العزيز آل سعود يريد شيئين المال وحماية العرش، وإن على الولايات المتحدة أن تقوم بتأمين ذلك"، وبالفعل فقد تم ترتيب الأمر مع الملك عبد العزيز عندما التقاه الرئيس روزفلت على ظهر الطراد الأميركي كوينسي في قناة السويس، وحصلت أميركا على نفط السعودية بموجب الاتفاق بين الملك وشركة (أرامكو) التي كانت مؤلفة من أربع شركات نفطية هي نيوجرسي وتكساسكو وسوكال وسوكوني فاكوم.

ولقد وقف رئيس شركة سوكوني فاكوم عام ١٩٤٥م ليقول بالحرف الواحد: "إن إدارة شؤون البترول تختلف عن إدارة شؤون أية سلعة أخرى، ذلك أن شؤون البترول في ٩٠% منها سياسة و١٠% منها فقط بترول"، ثم أضاف: "إذا كان محتماً على الولايات المتحدة أن تدير شؤون البترول في العالم فإن عليها أن تدرك طوال الوقت بأنها مطالبة بأن تفعل ذلك حتى خارج حدود سياستها الإقليمية وخارج قيود القانون الدولي إذا استدعى الأمر ذلك".

ولكن بريطانيا التي تنازلت لأميركا عن النفط في السعودية، وعن جزءٍ مهمٍ منه في إيران، لم تتنازل لها عن نفط العراق، واستمرت في المحافظة على

العراق كقاعدة رئيسية لها في المنطقة، حيث قامت بضم العراق إلى كل من تركيا وإيران وباكستان في حلف بغداد تحت سيطرتها في شباط من عام ١٩٥٥م.

سعت أميركا لاختراق تلك الهيمنة البريطانية على العراق من خلال انقلاب عسكري تم تحضيره على نمط انقلاب عبد الناصر في مصر ضد الملك فاروق، حيث تم إنشاء حركة ضباط أحرار في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على غرار حركة الضباط الأحرار في مصر، وتم استغلال ظروف المنطقة جيداً لا سيما نجاح عبد الناصر في انقلابه ضد الملك فاروق، وفشل العدوان الثلاثي ضد مصر، وبدء دحر بريطانيا من المنطقة وإضعاف شوكتها. وقاد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف انقلاباً ناجحاً في ١٤ تموز عام ١٩٥٨م أطاح بالنظام الملكي في العراق، وأقام الجمهورية العراقية. ورحب عبد الناصر بالانقلابيين فوراً، وحاولت بريطانيا التدخل لمنع الانقلاب فأنزلت قواتها في الأردن، بينما أنزلت أميركا قواتها في لبنان، وحشدت تركيا جيشها على الحدود مع العراق، ودعا الملك حسين ودول حلف بغداد لإعادة النظام الملكي إلى العراق، وتوترت الأوضاع وتعقدت الأمور، وحذّر الرئيس السوفياتي خروتشوف الدول الغربية وبالذات بريطانيا وتركيا بشدة من مغبة التدخل في العراق، وحشد الجيش السوفياتي قواته على طول الحدود مع تركيا وتواطأت أميركا معهم، فخافت بريطانيا، بعد هذا التصعيد وتراجعت وهدأت الأمور، واستقر النظام الجمهوري الجديد في العراق، وخرج العراق بذلك من قبضة الإنجليز العسكرية والسياسية بخروجه من حلف بغداد، كما خرج نقدياً من قبضتهم بخروجه من منطقة الإسترليني.

وفي سنة ١٩٦١م سُنَّ قانون عراقي تم بموجبه استعادة معظم مناطق امتياز شركات النفط الأجنبية إلى الدولة العراقية ما أدى إلى إثارة حنق بريطانيا والدول الغربية ضد حكومة عبد الكريم قاسم.

كان الانقلابيون منقسمين على أنفسهم تجاه عبد الناصر، حيث كان عبد السلام عارف هو رجل عبد الناصر، وكان يفضل عبد السلام عارف الدخول مع مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، لكن عبد الكريم قاسم لم يرغب في ذلك. فلما رأى عارف رفيقه قاسم غير منخرط في السياسة الناصرية انخراطاً كاملاً، انشق عنه وصار يتحين الفرص للانقلاب عليه، ثم أخرجه قاسم من الحكومة التي كان يعتبر الرجل الثاني فيها، ومن بعد تم اعتقاله ومحاكمته.

لكن الذي أزم الوضع في العراق هو سير عبد الكريم قاسم في السنوات الأخيرة من حكمه مع الشيوعيين، بشكل متزايد ما شد ساعد الشيوعيين في العراق في فترة حكمه، ولكن هذا ألَّب عليه عملاء أميركا وبريطانيا على حد سواء، فأصبح عبد الناصر يهاجمه بشدة، ويهاجم حلفاءه من الشيوعيين العراقيين ويتهمهم بالعمالة لموسكو، كما ويتهمهم بالابتعاد عن العروبة والانسلاخ من القومية العربية، لذلك دعم عبد الناصر بعض الحركات الانقلابية ضد عبد الكريم قاسم منها حركة العقيد عبد الوهاب الشواف ولكنها فشلت. وكذلك بدأ حزب البعث بتنظيم صفوفه، والتحضير للانقلاب عليه.

وهكذا اتحد البعثيون والقوميون في العمل للإطاحة بعبد الكريم قاسم، وحاولوا اغتياله فعلاً سنة ١٩٥٩م، ودعمهم عبد الناصر الذي دفع ملحقه

العسكري في بغداد عبد المجيد فريد مبلغ ٧٠٠٠ جنيه مصري لتسهيل عملية الاغتيال وذلك طبقاً لما ذكره أمين سر حزب البعث وقتذاك علي صالح السعدي، ولكن المحاولة فشلت.

ثم استمرت القوى السياسية بالتجمع ضد عبد الكريم قاسم، ودُعمت هذه القوى من قبل كل من أميركا وبريطانيا وشركات النفط المتضررة بسبب إلغاء امتيازاتها، وتفاقمت الأمور أكثر فأكثر، ودخل الأكراد في لعبة شد الحبل، وكثر أعداء عبد الكريم قاسم، وأصبحت الظروف مهيأةً تماماً للانقلاب الجديد.

ونضج الانقلاب المتوقع في ٨ شباط ١٩٦٣م حيث قام حزب البعث والقوى القومية بقيادة عبد السلام عارف مدعومين من عبد الناصر بانقلاب دموي عنيف أدى إلى قتل عبد الكريم قاسم وسحق الشيوعيين والتنكيل بهم. قال علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث بعد وقوع الانقلاب: "لقد جئنا إلى الحكم بقطار أميركي"، وقال الملك حسين ملك الأردن في مقابلة أجراها معه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام سابقاً: "اسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣م قد حظي بدعم الاستخبارات الأميركية". وكان رجال الانقلاب خليطاً من قوىً تسير مع أمريكا وأخرى مع الإنجليز، ولذلك لم يكن متوقعاً له أن يستمر دون تغلب طرف على الآخر.

فقد تم ترتيب الانقلاب من البعثيين بقيادة علي صالح السعدي ومهدي عماش وأحمد حسن البكر وحردان التكريتي وغيرهم من رجالات

الإنجليز، ومن القوميين بقيادة عبد السلام عارف وطاهر يحيى وغيرهم، وهؤلاء محسوبون على عبد الناصر ومن ورائه أميركا.

ثم حصل خلاف بين الشركاء القوميين والبعثيين، لاختلاف اتجاهاتهم السياسية وولاءاتهم الدولية، على صلاحيات الحكم. فقام عبد السلام عارف بإقصاء البعثيين من السلطة وقرَّب الناصريين منه، وأحكم قبضته على السلطة، وبدأ يحاكي عبد الناصر في أساليب الحكم، ويتقرب منه، ويتعاطى مع سياساته. ورداً على إقصائهم حاول البعثيون الانقلاب على عبد السلام عارف، فبدأوا بجمع قواهم وحاولوا الإطاحة به في عام ١٩٦٤م، لكن أمرهم افتضح، وسارع عبد الناصر إلى إرسال ٦٠٠ عسكري مصري إلى العراق لدعم قوات عارف، وفشلت بذلك محاولة البعثيين الانقلابية، وكوفئ الناصريون المتحالفون مع القوميين بقيادة عبد السلام عارف بمنحهم حقائب وزارية جديدة في الحكومة العراقية.

وفي ١٣ نيسان عام ١٩٦٦م توفي عبد السلام عارف بحادث طائرة، وتم تنصيب أخيه عبد الرحمن رئيساً للعراق. وكان لأمريكا دور كبير في تنصيبه، لكن عبد الرحمن هذا كان رجلاً ضعيف الشخصية ولا يصلح للسياسة. ولهذا فقد اضطربت الأمور منذ وفاة عبد السلام عارف، وأصبح النفوذ في العراق تتناقله الأيدي الإنجليزية والأمريكية إلى أن استقر لصالح الإنجليز بانقلاب تموز ١٩٦٨، حيث سيطر على الحكم البعثيون الموالون للإنجليز بقيادة البكر ونائبه صدام حسين.

ثم بعد ذلك بعشر سنوات اضطر البكر للتنازل عن السلطة لصدام حسين الذي استطاع جمع قوى حزب البعث من حوله، وجمع القوى الأمنية

بيده، واستقرت الأمور لصدام بعد أن قضى على جميع مراكز القوى العسكرية في الدولة. وبعد ذلك دخل صدام حسين في حرب مع إيران نيابة عن المصالح البريطانية التي تضررت بثورة الخميني، واستمرت الحرب ثماني سنوات أكلت الأخضر واليابس.

ثم في العام ١٩٩٠م خاض صدام حرباً جديدة ضد الكويت واحتلها في صيف ذلك العام، وكانت بريطانيا تريد من وراء ذلك أن تكون هذه الحرب وسيلة ضغط توجد تفاوضاً يحقق لها أمرين: الأول إبراز عميلها صدام الرجل القوي في المنطقة وبالتالي يقوى مركز بريطانيا في المنطقة. والثاني أن تضمن بريطانيا مشاركةً لأمريكا في النفط والنفوذ في الخليج. لكن أمريكا اتخذت من ذلك حجة للاستحواذ على الخليج وبناء القواعد فيه والسيطرة على نفطه وعلى حكامه، العميل منهم لها أو لبريطانيا نفسها، وذلك بذريعة تحرير الكويت. وقد حاولت بريطانيا إيجاد حل تفاوضي فلم تستطع، بل كانت فرصةً لأمريكا أعدت لها منذ سنين لأن تصبح سيدة الخليج. ولما رأت بريطانيا تصميمها دخلت معها في التحالف مشترطةً عليها عدم القضاء على الحكم في العراق بل إخراجه من الكويت، فالحرب هي لتحرير الكويت كما كان معلناً. وقد تم الاتفاق على ذلك. وهكذا بدأت الحرب فقادت أمريكا تحالفاً ضمّ فوق ثلاثين دولةً من الدول الأجنبية والدول العربية العميلة لمحاربة العراق لإخراجه من الكويت في العام ١٩٩١م، وكادت أميركا أن تسقط نظام صدام حسين وتجتاح بغداد لولا اتفاقها مع بريطانيا، وبخاصة وأن الحجة التي كانت معلنةً هي تحرير الكويت. وهكذا توقفت عن القضاء على النظام، وتركت له المجال للقضاء على تحرك الشيعة والأكراد ضد حكمه. ولذلك فإن

بوش الأب عندما اتصل بالجنرال الأمريكي شوارتسكوف الذي كان يتقدم نحو العراق وطلب منه التوقف والانسحاب فوراً دهش الجنرال الأمريكي وقال (سيدي لا يوجد أمامنا أي عائق وخلال ساعات سنكون وصلنا بغداد وقضينا على نظام صدام) لكن بوش رد عليه قائلاً: (هناك أمور لا تعرفها، ارجع فوراً) إشارة إلى الصفقة مع بريطانيا. علماً بأن أمريكا قد استغلت بقاء صدام لاحقاً لـ (تخويف) دول الخليج بالنظام العراقي لتبقى أمريكا الملاذ (الآمن) لهم. كما استعملت بقاءه أيضاً حجةً لإيجاد مناطق حظر جوي في الجنوب والشمال بذريعة منعه من الاعتداء جواً على مواطنيه وجيرانه.

وهكذا اكتفت بمحاصرة العراق بدلاً من إسقاط الحكم فيه. واستمر الحصار الأميركي بغطاء من الأمم المتحدة حتى العام ٢٠٠٣م حيث قامت القوات الأميركية والبريطانية باجتياح العراق مرة ثانية واحتلاله وإسقاط نظام صدام والسيطرة على نفط العراق. وعاد العراق مرة ثانية تحت الاستعمار المباشر بقيادة أميركا، وصار حاكم العراق للمرة الأولى في تاريخه رجل أميركي اسمه بول بريمر.

إن الحرب على العراق لم تكن إلا خطوة أولى لمخطط ضخم تمت صياغته من قبل أن تصل الإدارة الأميركية الحالية للحكم، بالتنسيق مع شركات التصنيع العسكري وشركات النفط وقواعد الجناح اليميني في الولايات المتحدة.

وكانت البداية هي التفكير لوضع أسس جديدة للسياسة الأميركية الخارجية للقرن الحادي والعشرين، والهدف من تلك السياسة الخارجية الأميركية الجديدة الإبقاء على أميركا كدولة أولى في العالم، وإخضاع العالم كله للنفوذ

الأميركي وثني أي دولة أو أمة عن محاولة تحدي أميركا أو زحزحتها عن مركز الدولة الأولى في العالم، ولو اقتضى ذلك الحلول العسكرية أحادية الجانب، ودون موافقة الأمم المتحدة، وسميت هذه السياسة في البداية، بـ "السلام عن طريق القوة" "peace through strength" وذلك كما جاء في وثيقة صدرت عن البنتاغون عام ١٩٩٢ عندما كان ديك تشيني وزيرا للدفاع.

واستمر العمل على هذا المشروع إلى أن تمت صياغته نهائيا عام ١٩٩٧ وكان أهم القائمين عليه بول وولفوفيتز ودونالد رامسفيلد وديك تشيني، وسمي هذا المشروع في وضعه النهائي بـ "القرن الأميركي الجديد"

(project for the New American Century)

وهذا المشروع كما جاء في وثيقة صدرت في سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان «إعادة بناء دفاعات أميركا: الاستراتيجيات والقوات المسلحة والمصادر للقرن الجديد»

"Rebuilding America's Defenses: Strategies, Forces, and Resources for a New Century"

يطالب بالتالي:

تغيير الأنظمة غير المرغوب فيها ونشر القوات الأميركية في جنوب أوروبا، جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط. والتحكم في مصادر الطاقة في العالم، وعسكرة الفضاء ونية استخدام الأسلحة النووية لتحقيق الأهداف الأميركية.

وأشارت تلك الوثيقة التي كشفت عنها "صاندي هارالد" عن أن إدارة

بوش خططت للسيطرة العسكرية على الخليج ولعدة عقود سواء أكان صدام حسين في الحكم أم لا،وجاء في الوثيقة "أنه على الولايات المتحدة أن تلعب دورا دائميا أكبر في أمن الخليج. وأن الخلاف مع العراق يعطي المبرر لتواجد عسكري أميركي ضخم في الخليج".

ولذلك فإن خطة غزو العراق كانت موضوعةً من قبل، وكان المطلوب أن تتهيأ الظروف لتنفيذ ذلك، وجاءت أحداث ٢٠٠١/٩/١١ لتكون الفرصة المناسبة المطلوبة.

وهكذا بدأت أمريكا تهيئ الأجواء لذلك حتى قبل احتلالها أفغانستان. ومرت هذه التهيئة بالمراحل التالية:

لقد كان أهم سبب زعموه هو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. لهذا كانت البداية الحديث عن محور الشر، وذكر العراق وإيران وكوريا الشمالية محاور فيه، حيث أدلى بوش في كانون الثاني ٢٠٠٢ بتصريح وصف فيه كلاً من العراق، إيران وكوريا الشمالية بمحور الشر. وأضاف بوش أن الدول الثلاث لا تسعى فقط وراء أسلحة الدمار الشامل وإنما كانت لديها نية بإعطائها إلى الإرهابيين. قال بوش: (الزمن ليس في صالحنا، لن أنتظر وقوع أحداث جديدة بينما التهديدات تتجمع في الأفق. لن أسمح لأخطر نظام في العالم أن يهددنا بأخطر أسلحة في العالم).

كان من المعلوم أن الإدارة الأمريكية لا توجد لديها نية بالتدخل العسكري في إيران وكوريا الشمالية. وفي إفادة كولن باول إلى الكونجرس بعد أسبوعين من حديث بوش عن محور الشر قال بشأن إيران وكوريا الشمالية: (لا

يوجد هناك خطة للبدء في حرب ضد هذه الدول. نود الدخول في حوار مع هاتين الدولتين. نود الاحاطة بكوريا الشمالية لمنعها من نشر الأسلحة وسنقوم بالضغط عليهما. ولا توجد لدينا خطة لمحاربة كوريا الشمالية أو الدخول في نزاع مع إيران).

أما أهم الأسباب التي جعلت بوش الابن يضيف إيران وكوريا الشمالية إلى العراق في محور الشر، فأولها أنه إذا أظهر العراق فقط كهدف فإن ذلك سيكون مضراً من ناحية السياسة والتخطيط. لأنه بذلك سيُفهم أن الإدارة الأمريكية مركزة على صدّام وستتوجه حينها كل الأنظار إلى ما سيفعله بوش في العراق. وستصبح إدارة بوش أمام الرأي العام الأمريكي والرأي العام الدولي في وضع صعب. وثانيها أن بوش لو تحدث عن إيران وحدها مع العراق فإن هناك احتمالاً بأن يفهم أنها حرب صليبية جديدة على المسلمين، ما قد يوجد متاعب لبوش في بلاد المسلمين قبل أن يبدأ حرب العراق. لذلك كانت كوريا هي الدولة المثالية المختارة، لأنها غير مُسلِمة إلى جانب أنها تُصوَّر كعدو لأمريكا، إضافةً إلى أنّ أمريكا أرادت من تسخين جبهة كوريا الشمالية أن تشغل بها الصين وروسيا. وبذلك كان تصريح بوش عن محور الشر مهيئاً الرأي العام الأمريكي لقبول حرب محتملة للقضاء على محور الشر.

ثم كان الحديث عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وأنه لا يتورع عن استعمالها، فهو قد استعملها ضد شعبه، وأنه ينسق مع الإرهابيين وقد ينقل هذه الأسلحة إليهم. وبدأت التصريحات من أقطاب الإدارة الأمريكية تتوالى حول ذلك فقد أعلنت رايس أن السبب في استهداف صدام هو كذلك: (العراق نظام ظالم ... نعم صحيح أنّ هناك أنظمة ظالمة أخرى

في العالم ... لكن العراق نظام يعتدي على الدول المجاورة له، نظام ظالم يهدد المصالح الأمريكية وحلفاء أمريكا في المنطقة، لا توجد دولة تشبه العراق بهذه المواضيع: قام صدام بتأييد الإرهابيين في الشرق الأوسط ضد أصدقائنا، مثلا قام بإعطاء الأموال للانتحاريين الفلسطينيين، وقام بمحاولة اغتيال الرئيس الأمريكي (بوش الأب في زيارته للكويت). لا يوجد رئيس مشابه لصدام في أي دولة، لم يكتفِ صدام بصنع أسلحة الدمار الشامل بل قام باستخدامها أيضا، لا توجد دولة على وجه الأرض قامت بفعل مشابه.).

كانت إدارة بوش تتكلم بصوت عالٍ عن أسلحة دمار شامل لدى صدام وكانت تحاول إقناع حلفائها والرأي العام الأمريكي بذلك. كانت الفترة ما بين نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠١ ومارس آذار ٢٠٠٢م هي من المراحل الحاسمة لاتخاذ القرار بالحرب على العراق. كان الذين يتحدثون في إدارة بوش عن أسلحة الدمار الشامل يعتمدون على التحليلات التي قامت بها سابقا الأمم المتحدة، والمخابرات الأمريكية (CIA)، والمخابرات الغربية. ولم يكن المقصود التحقق من امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، بل المقصود هو رفع الصوت بشأن هذا الموضوع ليكون ذريعةً للحرب التي تهيئ أمريكا الأجواء لها.

هذا فضلاً عن أن المحافظين الجدد الذين يمسكون بزمام الإدارة الأمريكية كانوا يخشون وجود أسلحة دمار شامل في العراق، حتى لو مجرد احتمال، لأن هذا يعتبرونه خطراً وتهديداً لدولة يهود، وبالتالي لهم، فإنهم يرون (إسرائيل) مصلحةً حيويةً لهم في المنطقة.

أما مسألة احتمال إعطاء صدام أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين

فكانت من أكثر الأمور التي تناقش في الإدارة الأمريكية. وقد اعترف وولفوفيتز بذلك حين قال: (هناك ٣ مخاوف لنا بشأن نظام صدام، أولا: أسلحة الدمار الشامل، ثانيا: التأييد الذي يمنحه للإرهابيين، ثالثا: الجرائم التي قام بها ضد الشعب العراقي ... وفي الحقيقة هناك سبب رابع أهم من هذه، وهو الرابط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب ...).

وهكذا بدأ المحافظون الجدد يركزون على امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل وإمكانية تسريبها إلى (الإرهابيين) ليضربوا أمريكا بها.

وحول هذا الموضوع كتبت سيناريوهات عدة. مثلاً تحدث مسئول أمريكي قائلاً: (إن الخطر الأكبر الذي يمكن أن يأتي من قِبل صدّام هو استخدامه للأسلحة الكيماوية بالوسائل التقليدية. مثلاً في حقيبة أو في طائرة انتحارية).

وفي حديث رامسفيلد إلى الكونجرس بشأن العلاقة بين العراق والإرهاب قال: (من أول أهدافنا في الحرب على الإرهاب هو منع حصول ١١ سبتمبر أخرى، وتفادي مواجهة أمريكا لاستعمال أسلحة الدمار الشامل ضدها. ومن غير الضروري هنا أن نناقش مسألة هل التهديد الإرهابي سيكون من قِبل نظام إرهابي أم مجموعة إرهابية. المهم هو القضاء على هذا التهديد أياً كان مصدره ... الأمر الذي نعرفه هو أن العراق لديه في هذه اللحظة أسلحة بيولوجية وكيماوية إلى جانب سعيه للحصول على أسلحة نووية).

بعد أسابيع قليلة من انتهاء الهجوم على أفغانستان أي بعد شهر كانون الأول ديسمبر أصبحت العراق على رأس جدول الأعمال الأمريكي. قد

هيأت أمريكا الأجواء الداخلية فيها، وكذلك عملت جهدها لتهيئة الأجواء الممكنة دولياً، بحجة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وأنه سيسربها إلى (الإرهابيين).

ثم أضافت أمريكا لهذه الأمور هدفاً آخر كانت تؤكد عليه من حين إلى حين، وهو الصراع الحضاري للمنطقة الإسلامية، لنشر حضارة الغرب فيه لتحل محل الإسلام في عقول الناس. وظن الأمريكان أنهم بذلك يستطيعون نشر قيمهم الزائفة ووضع برامج التعليم التي يختارون لصياغة عقول الأجيال المتلاحقة في المنطقة. وصاروا يكثرون من الحديث عن الحرية والديمقراطية وتمكين المرأة وحقوق الإنسان، ويريدون من وراء ذلك تصوير احتلالهم للعراق على أنه طريق لنقل هذه القيم (المضيئة!) للمنطقة. ومن هنا كان مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي اشتغلوا فيه منذ أوائل العام ٢٠٠٤، ويزمعون تقديمه لقمة الدول الصناعية الثماني في منتصف حزيران، ولمؤتمر حلف الأطلسي في اسطنبول أواخر حزيران القادم. وكانت أمريكا تريد جعل العراق مركزاً لنشر القيم الغربية في المنطقة لإيجاد طبقة سياسية مريضة تقف عائقاً أمام توجه الأمة نحو إسلامها العظيم، واستئناف حياتها الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة، التي أصبحت هاجس الغرب وعلى رأسه أمريكا، حيث يخططون لحربها وحرب الإسلام الذي تقوم عليه حتى قبل أن توجد ماثلةً في الواقع.

وهكذا هيأت أمريكا الأجواء لعدوانها على العراق: التخلص من أسلحة الدمار الشامل، ونشر مبادئ الديمقراطية والحرية والقيم الغربية الفاسدة في المنطقة. وبدأت الحرب في ٢٠٠٣/٣/١٩ واحتلت أمريكا العراق بالقضاء

على النظام الرسمي في ٢٠٠٣/٤/٩ حيث كان النظام مهزوماً في داخله لابتعاده عن عقيدة الأمة وعن ذروة سنامها (الجهاد). وأعلن بوش أن ٢٠٠٣/٤/٣٠ هو نهاية المعارك الرئيسية. وظنت أمريكا أنها بقضائها على النظام قد فازت واستقرت، ولكنها فوجئت بما أذهلها من مقاومة المسلمين البطولية للاحتلال، مقاومةً عنيفةً شهد بقوتها الأعداء الأمريكان قبل غيرهم. وأحداث الفلوجة والنجف وباقي مناطق العراق شواهد حية تنطق بذلك، لدرجة جعلت أمريكا تحاول التسريع بتسليم (السلطة) شكلاً لعملاء مخابراتها المركزية في العراق، لتخفيف الضغط العسكري والمعنوي عليها، بالإضافة إلى بذلها كل جهد لإدخال جيوش دول أخرى تساندها في العراق، بل وحاولت إدخال حلف الأطلسي كما صنعت في أفغانستان. وقد قررت جعل آخر حزيران موعداً لتسليم السلطة شكلاً لعملائها في العراق، ظناً منها أن هذا سينقذها من مأزقها الذي غرقت فيه.

وفي إطار إيضاحاتهم أمام الكونجرس الأميركي لما يتعلق بنقل السلطة للعراقيين في الأول من تموز ٢٠٠٤ أبلغ مسئولون كبار في وزارة الخارجية والدفاع الأميركيتين الكونغرس بأن الحكومة العراقية الانتقالية الجديدة التي ينتظر أن تتولى مهامها في الأول من يوليو (تموز) المقبل لن تتمتع إلا بـ «سيادة محدودة» على البلاد، ولن تكون لديها سلطة على القوات العسكرية للولايات المتحدة ودول التحالف الموجودة هناك. وفي شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ قال مساعد وزير الدفاع بول وولفوويتز ووكيل وزير الخارجية مارك غروسمان: إن الولايات المتحدة تعمل بموجب قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية الذي أقره مجلس الحكم

العراقي، والقرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. وكلا التشريعين يمنح إدارة الأمن في البلاد إلى القادة العسكريين الأميركيين. وبينما توصف عملية نقل السلطة الى الحكومة العراقية الانتقالية بأنها منح السيادة الكاملة، فان غروسمان وصفها بأنها «سيادة محدودة» لأنها «محدودة بالقانون الانتقالي ... وبقرار الأمم المتحدة». وبموجب الخطة الحالية سيشرف مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي على تشكيل حكومة انتقالية تدير المؤسسات الحكومية العراقية لفترة ستة أشهر وتهيئ الطريق لانتخاب جمعية وطنية انتقالية في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥ تختار حكومة ثانية وتصوغ مشروع دستور دائم. ووصف وولفويتز حكومة الأول من يوليو باعتبارها «مؤقتة بالكامل» ومهمتها «إدارة الوزارات ... ولكن الأكثر أهمية هو الإعداد للانتخابات». وأضاف أن الحكومة، فضلا عن ذلك، ستدير قوة الشرطة «ولكن بالتنسيق مع القيادة المركزية الأميركية، لأن هذا الوضع ليس طبيعيا من هذه الناحية». وتوجه السناتور الجمهوري جون وارنر بالسؤال إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز قائلا «إذن فإننا ننقل السيادة ولكن القرارات العسكرية تبقى بشكل مطلق بيد القائد الأميركي. أليس كذلك؟». فأجاب مايرز «أجل، هذا صحيح».

وقال وولفوويتز ملقيا الضوء على الجهود الرامية إلى إنشاء قوة عسكرية جديدة كبيرة هناك: إن «السيادة ليست شيئا يمكن أو نريد أن نستعيده. إن أمن العراق سيكون جزءا من قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة أميركية، بما في ذلك قوات عراقية».

كما حذرت الولايات المتحدة من أن الحكومة العراقية الجديدة التي

ينتظر أن تتولى السلطة في العراق في الأول من يوليو تموز قد يتعين عليها التخلي عن بعض صلاحياتها لقوات الائتلاف.

وقال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إنه من الضروري أن تواصل قوات الائتلاف القيام بمهامها تحت القيادة الأمريكية.

وكان باول قد قال في مقابلة مع وكالة رويترز للأنباء: إنه يجب أن تظل قوات التحالف تعمل تحت قيادة أمريكية، وإن ذلك قد يتعدى ما يطلق عليه البعض السيادة التامة. وأضاف باول: أنه يأمل أن تتم صياغة هذه التفاصيل في قرار للأمم المتحدة.

ومع اقتراب موعد تسليم السلطة، كما يسمونها، إلى العراقيين احتدمت المواجهات بين الاحتلال والمقاومة، ففي ظل حصار الفلوجة اندلعت المواجهات مع أنصار الصدر "جيش المهدي"، ورغم أن الاحتلال طلب تدخل الحزب الإسلامي العراقي وهيئة علماء السنة وأطراف شيعية كحزب الدعوة وبعض المرجعيات الشيعية كالسيستاني للوساطة بطلب من "بريمر" نفسه لعقد هدنة مع أهالي الفلوجة ومع أنصار الصدر مع الاحتلال، لكن الاحتلال أصر على شروطه، ورغم وجود هدنة في الفلوجة استمر الاحتلال بحشد قواته لحصار الفلوجة، وظل الاحتلال مصرًا على اعتقال أو قتل الصدر وحل مليشياته "جيش المهدي".

إن مجيء أميركا إلى العراق لاحتلاله وجعله منفذا ومنطلقا للبداية، والاستمرار في مشروعها للقرن الأميركي، يفرض عليها أن تنشئ حكومة عراقية انتقالية عميلة بشكل منقطع النظير، فتعطي هذه الحكومة العميلة لأميركا

الصلاحيات الواسعة والامتيازات اللامحدودة لكي تتخذ من ارض العراق المنطلق لإنشاء الإمبراطورية الأميركية، وإتمام مشروع القرن الأميركي، وهذا ما تفسره التصريحات التي أدلى بها وولفوويتز أمام الكونجرس حينما قال «السيادة ليست شيئا يمكن أو نريد أن نستعيده. إن أمن العراق سيكون جزءا من قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة أميركية، بما في ذلك قوات عراقية».

وهذا ما يفسر ما قاله مسؤولون اميركيون وفي مجلس الحكم الانتقالي ان الولايات المتحدة تريد مواصلة عملياتها في العراق بعد تسليم السلطة الى العراقيين في الاول من تموز/يوليو المقبل، وذلك بتوقيع اتفاق امني مع الجانب العراقي.

كما أعلن الجنرال ريتشارد مايرز رئيس أركان الجيوش الأميركية "ان مدة الوجود العسكري الأميركي في العراق ما زالت غير معروفة".

والحديث يدور عن أكثر من ١٣٠ ألف جندي متمركزين على الأقل في سبع قواعد عسكرية دائمة على أرض العراق.

وقد حاولت أمريكا أن تكثف أعمالها الوحشية ضد المقاومة في العراق لتهدئة الأمور إلى حين تسليم السلطة الشكلية لعملائها في العراق، واستعملت وسائل قتالية متنوعة. لكنها لم تستطع بكل ما صنعته من بطش وتنكيل بالناس، لم تستطع أن تنال من قوة المقاومة، ولم تستطع كذلك أن توجد لنفسها أمناً، بل إن جنودها يتملكهم الرعب والخوف إذا خرجوا من دباباتهم، وحتى في دباباتهم لا يتوفر لهم أمن ولا أمان، والفلوجة توأم جنين شاهدة على ذلك، وتنطق به رغم كل الهجمات الجوية والبرية التي قامت بها

أمريكا ضدها.

ثم ظهرت جرائم أمريكا الوحشية فيما كشفته وسائل التعذيب المستعملة في سجن أبو غريب لدرجة تترفع عنها الحيوانات بفطرتها، لكن أمريكا اقترفتها، فهي حقاً ﴿**كالأنعام بل هم أضل**﴾. وظهرت بذلك حضارة أمريكا الساقطة وقيمها الفاسدة على حقيقتها، وهي التي يزعمون أنها (ستحرر) العراق والمنطقة بكاملها.

لقد كشف عدوان أمريكا على العراق كم هي أمريكا متهاوية حضارياً وفكرياً، بل وعسكرياً كذلك، فإن فتيةً مؤمنةً لم يبلغوا في العَدد والعُدد بالأمر الكثير ومع ذلك مرغوا وجه أمريكا في التراب. وكشفت الأحداث أن الأسلحة الهائلة التي تملكها أمريكا يقوم على استعمالها رجال ضعاف القلوب، لا يقوون على مجابهة أو إقدام، ولولا ترسانتهم الضخمة من الأسلحة لكشف جبن رجالهم كما كشف هوان حضارتهم وقيمهم.

ولذلك فإن تسليمهم الشكلي للسلطة المزمع في نهاية الشهر القادم (حزيران) لن ينقذهم من وحل المستنقع الذي غرقوا فيه. وكذلك لن ينقذهم دهاء سفيرهم نجروبونتي المعين في العراق بعد ٢٠٠٤/٦/٣٠، على الرغم من اختيارهم له من دهاقنة السياسة والإجرام.

إن اختيار جون نجروبونتي سفيرا للولايات المتحدة إلى العراق ليشغل مكان بريمر هو في إطار ذلك المخطط الاميركي لقمع أهل العراق والتخلص من كل بؤر المقاومة والمعارضة لمخططات أميركا الشيطانية، فنجروبونتي هذا الذي جمع الخبرات الكافية في هندوراس، إذ كان سفيرا فيها، في كيفية التعامل

مع الخارجين عن الإرادة الأمريكية فقد عرف وتورط وبشكل مباشر في تدريب وتجهيز «الكتيبة ٣١٦»، وهي كتيبة الموت في هندوراس التي أقدمت خلال مهمة نغروبونتي في هناك على قتل حوالى مئتي منشق ممن عارضوا استخدام هندوراس كـ «حاملة طائرات غير قابلة للغرق» في الحرب التي خاضتها ميليشيات «الكونترا» ضد الساندينيين في نيكاراغوا آنذاك. ولم يتردد نغروبونتي الكذب في شهادته تحت القسم أمام الكونغرس حول معرفته الكاملة بحقيقة ما كان يجري في هندوراس، وفي تورطه في فضيحة «إيران كونترا». كذلك أقر بتحويل المساعدات الاميركية المخصصة إلى هندوراس، إلى الكونترا، وهو مخالف للقوانين الاميركية. وكانت هذه المخالفة تكفي في الحالات الطبيعية إلى إقصائه من أي منصب عالي الرتبة، ولكن رأوا سجل جرائمه يفوق واقع مخالفته، فكان لسجل إجرامه السبق على واقع مخالفته، فأهله هذا ليكون سفيراً في العراق وحاكماً بأمره هناك.

وفي محاولتها لإسكات أي صوت يدين نغروبونتي في هندوراس، عمدت إدارة بوش بعد ترشيحها إياه لمنصب مندوب في الأمم المتحدة إلى إبعاد عدد من قادة «الكتيبة ٣١٦» من الولايات المتحدة، وبينهم مؤسسها الجنرال لويس الونسو ديسكوا اليفير، الذي شغل منصب نائب سفير هندوراس في واشنطن، والذي كشف لاحقا حقائق كثيرة حول الدعم الاميركي للكتيبة.

هذا هو سفير الولايات المتحدة المزمع تعيينه في العراق بعد تسليم السلطة الشكلي، ليخلف بريمر في حكم العراق فيكون حاكماً فعلاً للعراق وسفيراً اسماً للولايات المتحدة.

وعلى ضوء واقع الرجل المذكور يمكن تصور الجرائم التي سيقترفها في

العراق إن بقي – لا سمح الله – مستقبل العراق كما يخططون له.

ومن المستبعد أن يكون هناك أي تغير في السياسة الاميركية حال فوز كيري في الانتخابات الرئاسية القادمة في تشرين ثاني ٢٠٠٤ نظراً للحقائق والمعطيات السياسية التي فرضت ولازالت تفرض نفسها على العالم مما سيحد من خيارات الفائز فيما يتعلق بالسياسة الدولية. قال جون هولسمان المحلل في مؤسسة هيريتيدج المحافظة "الفرق بين الاثنين في الحرب على الارهاب اقل كثيرا مما يعتقد معظم الناس. قد يكون هناك فرق في درجة الشدة لا في الجوهر العام". ويقول محللون ودبلوماسيون اجانب "انه على الرغم من الاختلافات في النهج الا ان الحقائق السياسية مثل العنف المتصاعد في العراق، وهجمات المتشددين المستمرة في انحاء العالم، والموارد المحدودة، وتركيبة الكونغرس، والرأي العام في الداخل، هي التي ستفرض سياسات بوش أو كيري".

كما أن ما تقوم به الإدارة الحالية سيفرض بطبيعة الحال على الإدارة القادمة أمورا محددة، وهذا ما أشار إليه ستيفن هيس الخبير في السياسات الرئاسية في معهد بروكينغز، إذ قال "الحكومة والعالم داخل مصعد. لا يمكنك أن تتوقف ببساطة وتقول أعتقد أنني سأخرج هنا".

وقال مسؤول سابق بإدارة الرئيس بوش لرويترز: ان كيري قد يشن حربا اكثر فاعلية على الارهاب أكثر مما يفعل بوش، لأنه من المحتمل أن يتخذ نهجاً أكثر تعقيداً بالنظر الى تهديدات أوسع نطاقاً، بينما يمزج بين القوة العسكرية والقوة الناعمة، مثل بناء تحالف والكفاح من أجل الفوز بالقلوب والعقول.

هذا عن الموقف الأمريكي الذي خطط للعدوان على العراق، وحدد مراحل هذا العدوان لتحقيق أغراض أمريكا في العراق وجعله قاعدةً له ومنطلقاً إلى باقي المنطقة.

وحتى تكتمل الصورة فإننا سنذكر الموقف الأوروبي: وبخاصة الفرنسي والروسي والبريطاني:

الموقف الأوروبي والروسي:

حذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقوة في اطار مؤتمر صحافي عقد في قصر الاليزيه في ٢٠٠٤/٠٤/٢٩ من نقل شكلي للسيادة الى العراقيين، ومما وصفه تسخير مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار جديد يبقي السلطات بين أيدي التحالف، معتبرا ان مثل هذا الوضع سيكون «كارثيا». وقال شيراك انه «من الملح اليوم اعادة السيادة الى العراقيين. ولكن السؤال هو معرفة كيفية اتمام ذلك»، وقال: «ان قناعتي انه لا مخرج ممكناً من الوضع الحالي في العراق، وللسير نحو اعادة اعمار العراق من غير نقل حقيقي للسيادة تحت الاشراف الفعلي للأمم المتحدة»، واستطرد الرئيس الفرنسي قائلا: «ان ما سيكون بمثابة الكارثة هو حل يكون على شاكلة تسوية قائمة على الابهام بحيث يقال: انظروا، الأمم المتحدة موجودة في العراق، وهي توفر التغطية الدولية، بينما الحقيقة ان الأمور لم تتغير، والتحالف مستمر في الامساك بحقيقة السلطات». وعاد الرئيس الفرنسي الى المقترحات التي تقدم بها الأخضر الابراهيمي الذي كان قد التقاه في باريس. وقال شيراك: «هذه المقترحات ستفضي الى تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي» وهو ما تعمل عليه الولايات المتحدة.

غير انه عقب متسائلا: «هل هذه المقترحات ستفضي الى قرار دولي واضح وقوي بحيث يتم اقراره في مجلس الأمن وبحيث يكون قاعدة لإعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟ انني لست متأكدا من ذلك». وبالمقابل، دعا شيراك الاتحاد الأوروبي لدعم مقترحات الابراهيمي بقوة والى «الكلام بصوت واحد». غير انه بالنظر الى الاختلافات المعروفة بين أعضائه، أعرب عن شكه في ان تحقق أوروبا هذا الهدف. وتعكس تصريحات الرئيس الفرنسي مخاوف باريس من «اضاعة» الفرصة المتمثلة باستحقاق ٣٠ يونيو المقبل ومن رفض واشنطن الاستفادة من هذه المناسبة «لسلوك سياسة أخرى» على حد تعبير مصدر فرنسي. وتعمل باريس مع مدريد وبرلين على بلورة «خط مشترك». وفي هذا الاطار، استقبل شيراك رئيس الوزراء الاسباني خوسيه رودريغيز ثاباتيرو، الذي وصل الى باريس قادما من ألمانيا، حيث تشاور مطولاً حول الوضع العراقي مع المستشار غيرهارد شرودر.

وترغب فرنسا في أن يتبنى مجلس الأمن قراراً يؤكد بوضوح عودة السيادة العراقية، ويضمن قدرة الحكومة العراقية المنبثقة من انتخابات عام ٢٠٠٥ على مطالبة قوات "التحالف" بمغادرة البلد.

وشرح مصدر فرنسي مطلع موقف بلاده من مضمون القرار الجديد لمجلس الأمن، والذي يفترض ان يحدد نهجاً يؤدي الى الانتخابات، موضحاً ان فرنسا تريد تشديد القرار على ان السيادة العراقية ستكون "حقيقية"، وان انتقال السلطة سيكون "صادقاً وكاملاً" نهاية حزيران (يونيو) المقبل.

وقال المصدر: ان فرنسا تريد ان تتحقق من هذه السيادة "بالأفعال على الأرض"، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة العراقيين مواردهم بأنفسهم.

وأضاف ان الأمر الثاني الذي تريده باريس ان تخوّل الحكومة العراقية التي ستشكل بعد أول تموز (يوليو)، حق النظر في نشاطات القوة المتعددة الجنسية، وتصر على عدم الحاق القوى العسكرية العراقية بالقوات الاميركية. وأكد اصرار بلاده على تضمين ذلك في نص قرار مجلس الأمن، مشيراً الى ان هذا يمثل حداً.

ونبه الى ان فرنسا تريد، بعد اجراء انتخابات تنبثق منها حكومة عراقية "سيدة وشرعية"، ان يكون لهذه الحكومة الحق في أي لحظة في ان تطلب من القوات الأجنبية المغادرة أو البقاء، و"المهم ان يكون لديها الخيار للتعبير عن رغبتها بوضوح". وتابع ان فرنسا لا تريد ان يتضمن القرار الجديد أي بند عن "مراجعة" الظروف في تاريخ محدد، اذ ليس لمجلس الأمن ان يقرر تاريخ هذه المراجعة لبت مسألة الانسحاب التي تعود الى العراقيين والحكومة التي ستنبثق من الانتخابات. وزاد: "في حال لم تحصل فرنسا على هذه التأكيدات في اطار القرار الجديد، ستمتنع عن التصويت ولن تستخدم حق النقض" (الفيتو).

وأكد المصدر ان دولاً أوروبية مثل المانيا واسبانيا، تؤيد الموقف الروسي الذي يختلف بعض الشيء، كون موسكو تتصور قرارين: الأول لإقرار تشكيل الحكومة الجديدة، والثاني لتأكيد أهمية استجابة مطالب هذه الحكومة، والتصويت على هذه المطالب في مجلس الأمن، لإعطائها المسؤولية وبعض السيادة. وذكر ان فرنسا تفضل صدور قرار واحد، مع "التزام واضح بعودة السيادة".

من الواضح أن فرنسا وروسيا تسعيان عن طريق استغلال الأوضاع في

العراق إلى الحصول على دعم أوروبا لإحداث تغيير في السياسة الدولية الاميركية، وذلك لعلمهما بمخططات أميركا لما بعد العراق، وأن أميركا تريد جعل العالم مزرعة أميركية، ما سيضعهما وباقي دول أوروبا تحت رحمة أميركا ولعقود من الزمان، دون أن تتمكن فرنسا وأوروبا من أن تلعب دورا دوليا، ولا حتى المحافظة على مصالحها في العالم، لذا فإنها ستحاول عرقلة نقل السلطة شكليا إلى العراق بقرار أممي سيضفي الشرعية على بقاء أميركا في العراق ولعقود، وسيسهل عليها جلب القوات من دول أخرى عربية وغيرها للمشاركة في قوات التحالف في العراق، لتتفرغ أميركا لباقي مهماتها العسكرية في العالم، لذا فإنها (دول أوروبا وروسيا) ستحاول أن تتفادى تسخير الأمم المتحدة لمصالح أميركية في العراق.

على الرغم من أن أوروبا أمامها مشوار طويل حتى تستطيع الحديث بصوت واحد، وهذا ما أشار إليه شيراك عندما أعرب عن شكه في ان تحقق أوروبا هذا الهدف، إلا أن فرنسا ستحاول عن طريق أوروبا إفشال المخططات الاميركية في العراق، لمنع أميركا من المضي قدما في مخططاتها لبناء الإمبراطورية الاميركية، ولإتمام مشروع القرن الاميركي حفاظا على مصالحها. إلا أنه لا يفهم من هذا أن فرنسا أو روسيا أو أي دول العالم تريد أن تفشل أميركا فشلا تاما يؤدي إلى انسحاب أميركا من العراق وتركه محررا من أي نفوذ غربي، بمعنى أن المسلمين في العراق سيستعيدون سلطانهم دون أن تتسلط عليهم حفنة من العملاء للغرب؛ لا فإن هذا يضر بمصالحها أكثر من إكمال أميركا مخططاتها إذ إنّ أخشى ما تخشاه أوروبا الصليبية، كما كل قوى الشر في العالم، أن تترك أميركا العراق دون أن يكون تحت ربقة حفنة من العملاء

للغرب، لأن أوروبا القريبة من العالم الإسلامي على عكس أميركا، قد ذاقت مرارة الحرب مع المسلمين، وتعلم ماذا يعنى تحرُّر المسلمين من ربقة الكافر، خاصة لو كانت بداية تحرر العالم الإسلامي من ربقة الكافر الصليبي في الشرق الاوسط.

الموقف البريطاني:

أما بريطانيا فهي لا زالت على ما درجت عليه منذ أن تقهقرت عن التأثير في الأحداث الدولية والتحكم فيها بمشاريع تخططها وتصممها وحدها، منذئذٍ وهي لا تترك القاطرة الأميركية تسير إلا وكانت ترافقها، حتى ولو في الحافلة من الدرجة الثانية، تسعى للحفاظ على مصالحها في مستعمرات الإمبراطورية الفانية، وتحاول عرقلة المخططات الأميركية إن أتيحت لها الفرصة. ولقد حاولت ذلك في موضوع العراق ولا زالت، وأمام ناظريها أن يكون لها نصيب مع أمريكا، وإن صغر هذا النصيب، وأن تكون في صورة الأحداث باعتبارها مشاركةً للدولة الأولى، حتى وإن كانت هذه المشاركة وفق مخططات أمريكا. ولكنها في الوقت نفسه لم تترك فرصةً يمكنها فيها أن (تشاغب) على أمريكا إلا وفعلتها، كما حدث قبيل حرب العراق عندما ألجأت أمريكا للتوجه إلى مجلس الأمن، لاستصدار قرار من المجلس يجيز العدوان على العراق، وهي تعلم أن مجلس الأمن لن يوافق، لمعرفتها بالدول الفاعلة فيه، وبالتالي تشن أمريكا العدوان دون قرار وتظهر خارجةً على القانون الدولي، حتى وإن كانت امريكا لا تعبأ بذلك، لكن بريطانيا تكتفي به. وهكذا فإن بريطانيا تساير أمريكا من جانب وتلتقي مع أوروبا في مضايقة أمريكا وإفشال مخططاتها من

جانب آخر، ولكن على طريقتها الخاصة، أي دون المجابهة العلنية. فهي تساير أمريكا دون أن تنسلخ من أوروبا بل تسير وفق سياسة: (رِجْل في أمريكا وأخرى في أوروبا).

هذه هي أبرز مواقف الدول (الكبرى) الأخرى بشأن مسألة العراق، وواضح منها أنها لا تبلغ من القوة درجة صرف أمريكا عن مخططاتها أو إفشالها.

إن سياسة الرئيس الأميركي بوش تجاه العراق في الوقت الحاضر تندرج في إطار الخطة الأميركية بعيدة المدى، التي وضعها المخططون الاستراتيجيون للسياسة الأميركية من أجل السيطرة على الخليج، والتي بدأ بتنفيذها عملياً الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون في العام ١٩٧٠م، وذلك بعد أن قررت حكومة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن في أول كانون ثاني عام ١٩٦٨م الانسحاب من مستعمراتها شرق السويس – بما فيه الخليج – مع نهاية العام ١٩٧١م. وقد قام نيكسون، وجميع الرؤساء الأميركيين الذين أتوا من بعده، بتنفيذ ما تساعده الظروف على تنفيذه وضمن هذا المخطط الذي يستغرق إنجازه عقوداً عدة.

وقد أوجدت أحداث ٢٠٠١/٩/١١م ظرفاً مناسباً لبوش الابن للقيام بما قام به من احتلال العراق. وإلى جانب السيطرة على نفطه بعد السيطرة على نفط معظم دول الخليج، فإن أمريكا لا تريد أن يعود العراق دولةً قويةً متماسكة الأجزاء، بل تريده من أجزاء ضعيفة الترابط معاً ليسهل لها السيطرة عليه. وفي الوقت نفسه لتفي بما وعدت به الأكراد وهم في المعارضة أيام حكم صدام، بأن يكون لهم وضع قوي في كردستان العراق أشبه بالكيان.

فأميركا منذ الحرب العالمية الأولى وهي تسعى لإيجاد كيان للأكراد، فقد نادى الرئيس الأميركي ويلسون، بعد نشوء قضية الأكراد إثر تسويات الحرب العالمية الأولى، وتقطيع الدولة العثمانية، نادى في مؤتمر فرساي بمنح الأكراد حق تقرير المصير، لكن بريطانيا، وقد كانت الدولة الأولى آنذاك، تجاهلت رغبة أميركا هذه، وقسمت مناطق الأكراد بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، إرضاءً لعميلها مصطفى كمال في ذلك الوقت.

وكانت أميركا دائماً تدعم الحركات الكردية الانفصالية في شمال العراق بالرغم من ولائها لبريطانيا. فأميركا ترى عدم وجود دولة واحدة قوية في العراق. وقد اتخذت هذا الأمر استراتيجيةً لها منذ أن خرجت من عزلتها، وعندما وصل عبد الكريم قاسم إلى السلطة بدعم منها عرضت عليه أن يكون العراق دولة اتحادية مؤلفة من ثلاثة أقسام. وبعد حرب الخليج الثانية اغتنمت أميركا فرصة حصار العراق فكرَّست وجود المناطق الآمنة (مناطق الحظر الجوي) لتفكيك العراق، وتوطئةً لإيجاد دولة كردية. لذلك قامت أميركا بمصالحة الجماعات الكردية المتناحرة، وسعت لإيجاد بنية سلطوية كردية لها، وخاصة المصالحة بين الحزبيين الكرديين الرئيسين: الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني، وحاولت أميركا أن تقنع تركيا بالفكرة وأرسلت وفوداً من الكونغرس لهذا الغرض، ثم رعت عملية الانتخابات في المناطق الكردية لتأسيس أجهزة دولة فيها وعلى رأسها البرلمان.

قال غراهام فاولر، وهو نائب رئيس مجلس الاستخبارات الأميركي السابق لشؤون العراق، في آب ١٩٩٦م: "إن العراق يجب أن ينقسم إلى ثلاثة

أقسام ... وأميركا مصممة على خطتها لإقامة دولة كردية". وأما ريتشارد هولبروك مساعد وزير الخارجية السابق الذي أرسلته حكومته إلى تركيا لإقناعها بالفكرة الأميركية قال لديميريل الرئيس التركي في ١٩٩٥/٩/٥م: "الحل الأفضل للعراق هو الحل الفدرالي" ورد عليه ديميريل: "الفدرالية تعني التقسيم وهي تطال تركيا".

وأما بريطانيا فإنها تعارض فكرة التقسيم بقوة. فقد صرح دوغلاس هوغ وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني: "سياستنا الواضحة تجاه العراق تقوم على عدم تأييد أو تشجيع أية محاولة ترمي إلى قيام دولة كردية مستقلة داخل دولة العراق بحدوده الدولية، وإننا نؤمن بضرورة بقاء العراق دولة موحدة، ونعارض بكل إمكانياتنا تقسيمه، ونحن نؤمن بأن حل مشكلة الأكراد في العراق ممكن بإقامة منطقة لهم تتمتع بالحكم الذاتي، ونحن متفقون مع الأتراك في هذا الموضوع، وإذا كنا على خلاف مع حكومة صدام فإن ذلك لا يعني أننا نرغب في تقسيم العراق".

وأما تركيا ودول الجوار فإن مصالحها تجعلها تقف مع السياسة البريطانية التي ترمي إلى منع تقسيم العراق، فقد قال أمين وزارة الخارجية التركية: "إنه من الخطأ تعريف شمال العراق على أنه منطقة كردية ... ففيه مليونان وثلاثمائة ألف من التركمان".

تحاول أميركا من خلال بريمر ومجلس الحكم التابع لها في العراق مراعاة خصوصية وضع الأكراد توطئة لتمزيقه إلى كيانات هزيلة، تحت مسمى الاتحاد أو الفدرالية. وكانت أمريكا قد وعدت الأكراد (وهم في المعارضة خارج العراق في عهد صدام) وعدتهم بفدرالية موسعة على أساس قومي تشمل

كركوك وتكون نواة دولة مستقلة. وبناءً عليه، فلما قضي على صدام حاول الأكراد اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ هذا الوعد وضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي التي كانت في عهد صدام، إلا أن أمريكا بعد احتلال العراق وجدت معارضةً من عملائها الآخرين في العراق بشأن كركوك. لذلك اكتفت بتقوية منطقة الحكم الذاتي السابقة بصلاحيات مؤثرة تعطى لها، والتنصيص على ذلك في الدستور الذي وضعه مجلس الحكم وفق رغبات أمريكا. وهكذا كان، فقد نصَّت المادة الثالثة والخمسون من الدستور العراقي الذي وضعه بريمر ووافق عليه مجلس الحكم العميل في الفقرة (أ): "يُعترف بحكومة كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار ٢٠٠٣م"، ومصطلح "حكومة كردستان" الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني، ومجلس وزراء كردستان والسلطة القضائية الإقليمية في إقليم كردستان، أي أنها دولة داخل دولة. ونصَّت المادة الرابعة والخمسون فقرة (ب): "فيما يتعلق بتطبيق القوانين الاتحادية في إقليم كردستان، يسمح للمجلس الوطني الكردستاني بتعديل تنفيذ أي من تلك القوانين داخل منطقة كردستان" وإن لم يكن هذا هو الانفصال فماذا عساه أن يكون؟!.

هذا هو الدستور – الجريمة – الذي كُتب تحت حراب الاحتلال، والذي إن لم يتدارك أبناء العراق المخلصون أمره قبل فوات الأوان ويسقطوه كما أسقطوا من قبل قوانين (الباسق) التي سنَّها التتار، عندما اجتاحوا بغداد، وأحرقوا الأخضر واليابس فيها، ورموا بملايين المخطوطات من كنوز الثقافة الإسلامية في نهر دجلة، إن لم يسارعوا لإسقاطه ربما تمزق العراق إلى دويلات

هزيلة متناحرة، وأصبح مرتعاً للفساد، وسوقاً لترويج كل فكر منحرف، وكل حكم منكر وشاذ من أفكار الكفر وأحكامه.

إنَّ المسلمين في العراق لن ييأسوا، ولن يستسلموا، فهم جزء من أمةٍ عريقة، أمة إسلامية، سادت الدنيا قروناً عدة. وإن الاحتلال الأميركي والبريطاني إلى زوال، طال الزمان أم قصر، فالأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، تتحفز للانعتاق من نير الاستعمار الأميركي الجديد، وقوانينه الجائرة الكافرة، وسلطانه الإجرامي، فبهذه القوانين وهذا السلطان تم تكريس فُرقة الأمة، وتمت استباحة بيضتها، وهتك شرفها، فظهرت لا إنسانيته بوحشية سافرة في ذبح المسلمين في الفلوجة وكربلاء، وفي بعقوبة وبغداد والنجف، وظهر نتن حضارة هذا المستعمر الغاشم من خلال معاملته القذرة للأسرى العراقيين في سجن أبو غريب، تلك المعاملة التي تقشعر لها الأبدان، وتنخلع لها القلوب، وتخجل الألسن عن وصفها، ظهر نتن هذه الحضارة المتوحشة، في حين تجعجع وسائل الإعلام الأميركية وتملأ الأجواء بالحديث عن الديمقراطية والحرية الموعودة!.

لقد ابتلي العراق منذ سقوط الدولة الإسلامية العثمانية بحكام فاسدين مفسدين من أبنائه العاقّين، حكام عملاء نصَّبهم الكافر المستعمر على رقاب العراقيين، فمنذ أن وطئت أقدام البريطانيين النجسة أرضَ العراق أيام الحرب العالمية الأولى والمسلمون في العراق يئنون ويرزحون تحت وطأة هؤلاء العبيد الأشرار الخونة من حكام عملاء للإنجليز، وعملاء لأمريكا، زجّوا بالعراق في أتون مصالح بريطانيا ومصالح أمريكا في المنطقة، ونشروا الرعب في جميع أنحاء العراق نتيجة للصراع المحموم بين مجموعاتهم القومية والشيوعية والناصرية

والبعثية على السلطة، وكان نتيجة هذا الصراع المرير على السلطة تدمير الدولة وإحالتها إلى خراب بعد أن عاثوا فيها فساداً، وسفكوا فيها الكثير من الدماء، ثم أعادوا العراق بعد هذه المسيرة الدموية الطويلة إلى الاستعمار المباشر من جديد. فحصيلة ثمانين عاماً من حكم هؤلاء العملاء هو ببساطة: خراب ودمار وقتل وتعذيب وفتن ثم عودة ثانية للاستعمار المباشر.

هذه هي الحصيلة وهذا هو الحصاد. إن هذه التجربة المرة المريرة من تاريخ العراق يجب استيعابها جيداً من قبل الأمة، وإدراك خطورتها، فلا يجوز أن نمر عليها مرَّ الكرام، فالعبرة المستفادة منها يجب أن تتمثل في إيجاد القناعة التامة والمطلقة بفشل التيارات القومية والبعثية والشيوعية والعروبية والناصرية فشلاً قطعياً، وعدم الركون إلى مثل هذه الحركات والأحزاب التي حملت مثل هذه الأفكار، بل يجب الاقتناع بأن العمالة عند هذه الحركات ليست عمالة سياسية وحسب، بل هي عمالة فكرية أيضا. وإذا ما وجدت هذه القناعة عند الأمة، فعندها لا سبيل أمامها للنهوض إلا بالعودة إلى الإسلام ذلك النبع الصافي، ولا سبيل للرجوع إلى الإسلام بالشكل الصحيح إلا بالمعنى السياسي الذي لا يحتمل إلا إقامة الدولة الإسلامية، دولة الخلافة، هذه الدولة فقط بمقدورها أن تخلص المسلمين في العراق وفي سائر البلاد الإسلامية من الكفار المستعمرين والعملاء والظالمين والمنافقين.

ملحق

أثناء إعداد الكتاب للطبع حدثت بعض الأمور التي ذكر الكتاب أنَّ المباحثات جارية بشأنها:

١ - وقعت الحكومة السودانية ومتمردو الجنوب اتفاقية (نيفاشا) ليلة الخميس ٢٠٠٤/٥/٢٧م. وهي تتكون من ثلاث اتفاقيات إطارية تتعلق بنسب تقسيم السلطة التشريعية والتنفيذية بين الحكومة وبين المتمردين وبعض القوى السياسية، وذلك في المركز ومناطق الجنوب، وجنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة. ونصت الاتفاقيات كذلك على إعطاء منطقة إبيي حكماً ذاتياً يعقبه استفتاء يحدد تبعيتها للشمال أو للجنوب.

٢ - صدر في ٢٠٠٤/٦/٨ القرار ١٥٤٦ الذي يجعل قوات أمريكا في العراق، ونفوذها أمراً (مشروعاً) ويفتح الطريق أمام انضمام دول من العرب وغير العرب إلى القوات المحتلة في العراق بحجة سماح قرار مجلس الأمن، وأن القوات في العراق ستسمى قوات متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية! بدل اسمها السابق (الحقيقي) قوات الاحتلال الأمريكي.

٣ - اجتمع مساء الثامن من حزيران قادة الدول الصناعية الثماني: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان وروسيا في سي آيلاند الواقعة قبالة ولاية جورجيا حيث امتدت اجتماعاتهم ثلاثة أيام (٨-١٠)/٦/٢٠٠٤. وعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته أمريكا عليهم وأجازوه بعد إدخال (رتوش) عليه.

٤ – تم تسليم (السلطة) رسمياً في يوم الاثنين تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ من بريمر إلى حكومة عراقية مؤقتة، وقد ضمَّت الشيخ غازي الياور رئيساً للجمهورية (منصب رمزي)، وإياد علاوي – عميل المخابرات المركزية الأمريكية، رئيساً للوزراء (منصب تنفيذي).

وقد تم التسليم في لقاء قصير ودون احتفال كبير كما كانوا يذكرون سابقاً، وذلك خشيةً على المجتمعين من المقاومة رغم الحراسات المشددة في البر والجو، أي أن (علية القوم) بريمر وأتباعه والحكومة المؤقتة لا يستطيعون الأمن لأشخاصهم فكيف سيوفرونه لغيرهم؟!

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محتويات الكتاب

مقدمة **٣**
(١) فلسطين **٦**
تردد حكومة بوش في التدخل في القضية الفلسطينية ١٩
أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وضعت القضية الفلسطينية في الرفوف الخلفية ٢٠
(إسرائيل) تصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ٢١
(٢) كشمير **٤٢**
(٣) الشيشان **٥٩**
الموقف الأميركي ٦٥
الموقف الأوروبي ٦٨
(٤) أفغانستان **٧٢**
(٥) قبرص **٨٩**
(٦) السودان (الجنوب) **١١٢**
(٧) العراق **١٣٤**
الموقف الأوروبي والروسي ١٥٨
ملحق **١٦٩**